دراسات اجتماعية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد العشرون (20) – نوفمبر 2016

قراءة سوسيولوجية في أسباب جنوح أحداث البيوت القصديرية في المجتمع الجزائري

أحمد لدرم

الظاهرة الدلالاتية للمقدس الضرائحي –ضريح سيدي يوسف الشريف أنموذجا–

جيلالي سراج

نقد النظرية الماركسية في ضوء خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية

بركة بلاغماس ورحيمة غضبان

المنظور السوسيولوجي التنظيمي لمفهوم الرضا الوظيفي

عصمان بوبكر

المشاركة السياسة في المجتمع الجزائري، بين الاستقالة والبحث عن الترقية الاجتماعية

بكيس نور الدين ورزقي نوال

التربية المرورية والسبل الكفيلة للوقاية من حوادث المرور في الجزائر

لادي بديعة

المنظومة التربوية عند أرسطو

سعيدى الوناس

المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع واقع CNAPESTE

موسى كاف

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

دراسات اجتماعية

دورية فصلية مُحكَّمةتصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد العشرون

20

نوفمبر 2016

رئيس التحرير

أ. العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

info@albasseera.net

contact@albasseera.net

studies@albasseera.net

الموقع الإلكتروني:

www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

ردم د: 2170-0478 التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

021.68.86.49ها:

قواعد النشر

1. تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:
2. أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
3. أن يكون البحث غير منشور سابقا.
4. يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
5. ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
6. يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو(العربية والإنجليزية).
7. يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
8. ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
9. تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
10. أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (RomanNewTimes) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
11. أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
12. توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.
13. تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
14. يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
15. لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
16. الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
17. تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
18. يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.
19. من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

مركز البصيرة يرحب بأبحاثكم واقتراحاتكم ونصائحكم.

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

أ.بومخلوف محمد

جامعة الجزائر

أ. جابي عبد الناصر

جامعة الجزائر

أ. بوكربوط عزالدين

جامعة الجلفة

أ. زرواتي عبد الرشيد

جامعة المسيلة

أ. بوشرف كمال

جامعة الجزائر

أ. بوعجناق كمال

المركزالجامعي – خميس مليانة

أ. الزهرة شريف

جامعة الجزائر

أ. عبورة محمد

جامعة الجزائر

أ. يوسف حنطابلي

جامعة البليدة

أ. بوقرة كمال

جامعة باتنة

د. زبيري حسين

جامعة الجلفة

د. ضامر وليد عبد الرحمن

جامعة الشلف

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية محكمة متخصصة في الدراسات الاجتماعية
العدد العشرون20 - نوفمبر 2016م

محتويات

الافتتاحية	**رئيس التحرير** **أ. العمرية عزالدين**	**07**
قراءة سوسيولوجية في أسباب جنوح أحداث البيوت القصديرية في المجتمع الجزائري	**أ. أحمد لدرم** جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.	**09**
الظاهرة الدلالاتية للمقدس الضرائحي ضريح سيدي يوسف الشريف أنموذجا	**أ.سراج جيلالي** جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–	**23**
نقد النظرية الماركسية في ضوء خصوصيات المجتمعات العربية الاسلامية	**د. بركة بلاغماس** جامعة الجزائر03 **أ. رحيمة غضبان** جامعة البليدة2 "علي لونيسي"	**34**
المنظور السوسيولوجي التنظيمي لمفهوم الرضا الوظيفي	**أ.عصمان بوبكر** جامعة بسكرة	**49**
المشاركة السياسيّة في المجتمع الجزائري، بين الاستقالة والبحث عن الترقية الاجتماعية.	**أ.يكبس نور الدين** علم الاجتماع اليساسي)جامعة الجزائر(أ.**رزقي نوال** علم الاجتماع السياسي (جامعة الجزائر)	**59**
التربية المرورية والسبل الكفيلة للوقاية من حوادث المرور في الجزائر	**أ.لادي بديعة** المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة–	**74**
المنظومة التربوية عند أرسطو	**أ.سعيـــدي الونـــاس** المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة.	**85**
المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع CNAPESTE واقع	**أ.موسى كاف** جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج.	**98**

الافتتاحية

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله، أما بعد:

تحمل مقالات العدد 20 من الدورية مجموعة من المقالات التي تدرس ظواهر متنوعة تخص مختلف تخصصات علم الاجتماع بمقاربات متعددة.

يعالج الموضوع الأول وبالاعتماد على قراءة سوسيولوجية إشكالية أسباب جنوح الأحداث في البيوت القصديرية من خلال تبيان ما لمؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الضبط الاجتماعي وكذا التكيف الاجتماعي من علاقة بجنوح أحداث أسر هذه البيوت القصديرية.

يتناول الموضوع الثاني الدلالة الرمزية للمقدس الضرائحي الذي يمثل صورة مقصودة لديمومة رمز قدسي طقوسي يعبر عن انتمائه الأنطولوجي ويتيح فرصة لممارسات طقوسية وشعائر احتفالية ذات دلالة سيميولوجية احيائية، كما يهدف هذا المقال الى إبراز أهم العناصر المكونة للضريح، وكذا علاقته بالمجال السوسيولوجي من خلال الكشف على علاقة المتوافدين على الضريح وما يشهده الفضاء من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي، فالضريح يمثل قطب رمز قدسي في المخيال الشعبي من جهة ومن جهة أخرى قطب واقع يمثل فضاء دنيوي في التجمعات الشعبية.

الموضوع الثالث عنوانه نقد النظرية الماركسية في ضوء خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، وهو عبارة عن موضوع نظري تناقش من خلاله الباحثات إن كانت النظرية الماركسية تتلاءم وخصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل: كيف يمكن الاعتماد على النظرية الماركسية في تفسير الواقع الاجتماعي للمجتمع العربي الإسلامي بالرغم من كونها تتعارض مع مبادئه وثقافته ودينه؟

يتضمن المقال الرابع محاولة لتحديد موقع ظاهرة الرضا الوظيفي لدى العاملين، ضمن اسهامات نظرية المنظمة عبر مختلف مراحل تطورها بدءا بالنظرية الكلاسيكية، فالسلوكية، ثم الحديثة، وهذا من خلال قراءة تحليلية تستهدف الكيفيات التي تناول بها موضوع الرضا الوظيفي في دراسة الظاهرة التنظيمية التي مست مختلف مكونات المنظمة المادية منها والتنظيمية والعلاقات السائدة جراء التركيز النظري على هذه الأخيرة ككيان اجتماعي يضم مكونات متفاعلة.

يتعرض المقال الخامس بالتحليل لظاهرة الاستقالة السياسية للمواطن الجزائري من خلال تحليل العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار الظاهرة والتي يقسمها كتاب المقال إلى عوامل مرتبطة بالمجال السياسي نفسه

وكذا بالفاعلين فيه وأخيرا نوع التفاعل الحاصل بينهما، وكما يقول الكاتبان "من هنا جاء المقال كمحاولة لمسايرة حراك المجتمع الجزائري المتسارع خارج إطار المؤسسات الرسمية مما يطرح أكثر من تساؤل حول كيفية سد الفراغ الذي تتسبب فيه استقالة فئات واسعة من المواطنين الجزائريين. لأن استقرار المجتمعات يمر حتما عبر توازن أداء مؤسساتها الوظيفية، وعلى رأسها المؤسسات السياسية".

المقال الموالي يتناول بالدراسة موضوع التربية المرورية والسبل الكفيلة للوقاية من حوادث المرور في الجزائر حيث أن تزايد عدد حوادث المرور والعوامل المساعدة على ذلك تستلزم بالإضافة إلى ضبط السلوك والتحكم فيه بوسائل ردعية تنشئة أفراده تنشئة أسرية، اجتماعية، معرفية، ثقافية وحضرية تعزز وتدعم ضرورة التعاون مع رجال الأمن الذين يسهرون على حماية حقوق أفراد المجتمع وسلامته من حوادث السير المرورية.

يهدف المقال ما قبل الأخير إلى مناقشة أفكار أرسطو حول المنظومة التربوية التي سادت في المدن اليونانية القديمة والتي بالرغم من أنه يعتبرها رائعة ويبدي إعجابه بها إلا أنها تحمل عيوبا باعتبارها انتقائية (تمس أبناء النبلاء والمواطنين الأحرار دون غيرهم)، ثم إن التعليم عنده ليس نمطا واحدا بل يختلف حسب الفئات الاجتماعية.

المقال الأخير يتناول بالدراسة إحدى النقابات العاملة في قطاع التربية والممثلة في المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، ففي خضم الحراك النقابي الذي صحب التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينيات والتسعينات والحركات الاحتجاجية التي عرفها قطاع التربية في السنوات الأخيرة حاول صاحب المقال دراسة واقع هذه النقابة والتحديات التي أصبحت تواجهها.

رئيس التحرير

أ.العمرية عز الدين

قراءة سوسيولوجية في أسباب جنوح أحداث البيوت القصديرية في المجتمع الجزائري

أحمد لدرم: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف

ملخص:

يعالج هذا المقال وبالاعتماد على قراءة سوسيولوجية اشكالية أسباب جنوح الأحداث في البيوت القصديرية من خلال تبيان ما لمؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الضبط الاجتماعي وكذا التكيف الاجتماعي من علاقة بجنوح أحداث أسر هذه البيوت القصديرية.

Abstract

This article addresses and relying on sociological reading problematic causes of juvenile delinquency in marginal neighborhoods by showing what the indicators of economic and social situation, as well as social control and social adjustment of delinquency related to the events of the families of these marginal neighborhoods.

مقدمة:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال تحولات سريعة، بفعل السياسة التي انتهجتها الدولة في المجلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال استراتيجية التصنيع عن طريق البدء بخلق قاعدة للصناعات الثقيلة حيث جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 بأنه يجب على الثورة الصناعية وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها خلق صناعات جديدة ستسمح بتنشيط الاقتصاد والصناعة.

إثر هذه الاستراتيجية سجل أن حوالي 100.000 ريفي ينزح إلى المدن سنويا بحثا عن حياة أفضل بإيجاد عمل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأخرى كالتربية والصحة المتوفرة في المدن والتي ارتفعت إلى 211 مدينة سنة 1977 بعدما كانت 96 مدينة سنة 1966 [1]، فالزيادة في عدد المدن وما نجم عنها من أزمة سكن وانتشار البطالة والانحرافات والجرائم واصطدام النازحين بواقع يعكس ما نزحوا من أجله، ترجم في انتشار البيوت القصديرية التي أصبحت تشكل حزاما خارجيا للمدن

1 -على مانع. **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

وكثرت بها المشاكل الاجتماعية مثل شرب الخمر، الدعارة وجنوح الأحداث، فكل هذه المشاكل التي سببها التصنيع فرضت على الدولة انتهاج سياسة خاصة للحد من النزوح الريفي والقضاء على البيوت القصديرية فعمدت إلى الثورة الزراعية، وفي هذا الإطار بنيت حوالي 147 قرية اشتراكية في نهاية 1981 قصد تحسين ظروف السكن في الأرياف وتجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم وامدادهم بالخدمات الاجتماعية اللازمة، غير أن تأثير هذه الثورة على العقلية التقليدية لسكان الريف وخاصة على العائلات الموسعة والمكونة من عدد كبير من الأفراد لم تكن بالقدر الذي يحد من النزوح نحو المدن، وخاصة في عجزها عن توفير الأراضي لمئات الفلاحين الشباب، الشيء الذي جعل البيوت القصديرية تستمر في الانتشار خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وذلك إثر التحولات السياسية التي شهدتها البلاد والتي أفرزت ظاهرة الإرهاب الذي صعب على السكان الاستقرار في الأرياف نتيجة الهلع والخوف الدائمين من جراء الاعتداءات الإرهابية التي اضطرتهم إلى النزوح بحثا عن الأمن في المدن، هذه الأخيرة التي تعجز عن تلبية الحاجيات المختلفة للنازحين خاصة فيما يخص السكن، فزاد عدد البيوت القصديرية في الارتفاع فوصل إلى حوالي 400.000 بيت في سنة 2000 ثم ارتفع هذا العدد إلى 520.000 بيت سنة 2003 [2]، حيث يبين" كلينارد و واينبارغ" بأن للعيش في البيوت القصديرية آثار متعددة على ساكنيها وخاصة الشباب القادم من الريف لأنه أكثر تأثرا بالتمدن وأكثر استعدادا من الجيل القديم للتقبل الحياة الحضرية وعليه فقد يضعف الضبط الاجتماعي التقليدي الممارس على الشباب من طرف العائلة أو الجماعة، ولهذا يترك الأطفال أحرارا يعملون ما يريدون تحت تأثير الحياة الحضرية وجماعات الرفاق وبذلك ينتهي كثير من الأحداث في مهاوي الانحراف والجريمة.

وبناء على ذلك يمكن الولوج سوسيولوجيا لتحليل أسباب جنوح أحداث البيوت القصديرية بالاعتماد على المؤشرات الموضوعية التالية:

- سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة في البيوت القصديرية.
- انعدام الضبط الاجتماعي في البيوت القصديرية.
- عدم تكيف أحداث البيوت القصديرية مع الحياة الحضرية.

وقبل التعمق في الموضوع لا بد من ضبط المفاهيم الرئيسية له وهي:

1. البيوت القصديرية: والتي تعرف بأنها السكنات المتراكمة والمكتظة المتواجدة على هوامش المدن وتتميز بالنقص في المصالح والتسهيلات[3].

2 –فضيل دليو وآخرون. **التحديات المعاصرة**. مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص14.

3 –نقلا عن علي مانع. مرجع سابق، ص94.

2. الأوضاع الاقتصادية للأسرة: ويقصد بها مدى تمكن الأسرة من تلبية متطلبات أفرادها أو عدم تمكنها بالرجوع إلى: دخلها الشهري أو السنوي أو التأثيث المنزلي بالإضافة إلى مستوى الطموح المتوفر ونوع الحي والمسكن الذي تسكنه[4].

3. الضبط الاجتماعي: وهو الرقابة الاجتماعية كما يطلق عليه أبن خلدون أحيانا وهو كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء منه لحمل الأفراد على السير على المستوى العادي والمألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء[5].

4. التكيف الاجتماعي: يعد "روبرت بارك" و"أرنت برجس" من الأوائل الذين درسوا التكيف وحددا مفهومه فيما يلي: "هو عملية اختراق واندماج خلالها يكتسب الأفراد والمجموعات ذاكرات ومشاعر ومواقف من مجموعات وأشخاص وذلك بمقاسمتهم تجاربهم وتاريخهم ليندمجوا معهم في حياة ثقافية مشتركة[6].

5. جنوح الأحداث: يشير كل من "مرتون" و"كليناردِ" إلى أن جنوح الأحداث هو ذلك السلوك الخارج بشكل واضح وجوهري عن القوانين والمعايير أو الخروج عن المعايير بدرجة كافية تتجاوز حدود المجتمع، وغالبا ما يكون هؤلاء الخارجين تحت سن الرشد القانون[7].

فتبعا للمؤشرات الموضوعية المستوحاة من الواقع السوسيوبسيكولوجي للبيوت القصديرية، والتي تم اختيارها بناء على الدراسات الايكولوجية المفسرة لجنوح الأحداث في الاحياء الهامشية من منطلق التفاعل داخل شبكة العلاقات الاجتماعية لثقافة فرعية بنيت على هامش المدينة وأنقاذ المجتمع الريفي بكل ما يحمله من قيم وعادات وتقاليد وطرق عيش، يمكننا أن نقدم تحليلا موضوعيا للأسباب التي تدفع بأحداث البيوت القصديرية في المجتمع الجزائري إلى ارتكاب مختلف الانحرافات والجرائم، وذلك من خلال التطرق بالتفصيل إلى كل مؤشر تم اختياره.

أولا: سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة في البيوت القصديرية

إن لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البيوت القصديرية تأثير على الجانب المادي

4 –حسن شحاته سعفان. **دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي**. المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1981، ص112.

5 –نقلا عن غريب سيد أحمد. **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000، ص275.

6 –نقلا عن علي الكبير ياسين. **المهاجرون في طرابلس:** دراسة حالة التماثل.ط1، بيروت، 1982، ص13.

7 –الدين عبد الخالق والسيد رمضان. **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية، 1991، ص15.

والمعنوي للأحداث بحيث تدفع بهم إلى الجنوح، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

1. إن عدد الغرف القليل وحجم الأسرة الكبير في البيوت القصديرية يؤدي إلى الجنوح، فالعيش في مسكن مكتظ يخلق ضغوطا وتوترا فهو يؤدي إلى نقص الخلوة وبالتالي قد يساهم في الجنوح الجنسي كما أن الوالدين ومن أجل الحصول على الخلوة والراحة والهدوء يجبرون على طرد الأبناء إلى الشارع حيث تتوفر فرص كبيرة لارتكاب مختلف الانحرافات، ويعود سبب هذا الاكتظاظ إلى عدم ملاءمة السكنات التي يقطنها هؤلاء النازحين مع حجم العائلة الكبير، هاته السكنات التي لا تتعدى في الغالب غرفتين خاصة مع ذهنية النازح التي تعتبر السكن في هذه الاحياء أمر مؤقت ولا يعمل على توسيعه، ومع انعدام المساحات الخضراء ومساحات لعب الأطفال التي تدفع الأطفال وتحت تأثير الملل إلى تعلم السلوكات المنحرفة والاندماج ضمن الزمر المنحرفة، كما قد يؤدي هذا الاكتظاظ إلى المشاكل الأسرية وبخاصة إلى الطلاق بفعل العيش في أسر موسعة، مما ينعكس سلبا على الأطفال فيكبرون في محيط مفكك اجتماعيا تكون نهايته الانحراف والجنوح.

2. تتميز أسر البيوت القصديرية بالدخل القليل الذي لا يلبي متطلباتها وخاصة ما ينتظره الأطفال من حاجيات مختلفة كاللباس والترفيه، وإذا عجزت الأسرة عن تلبية متطلبات الحدث فإنه قد يلجأ إلى السبيل غير المشروع لإشباع حاجياته فيرتكب بعض الانحرافات كالاعتداء على الأموال بالسرقة التي قد يستعمل فيها بعض الانحرافات الأخرى كالاعتداء جسديا على الأفراد الذين يعترضون طريقه.

فالدخل الغير كاف يحد من طموحات الحدث ويقف عائقا أمامه لبلوغ مستوى الطموح الذي يسطره، الشيء الذي يجعله يستعمل جميع الطرق المشروعة منها وغير المشروعة لبلوغ مستوى هذا الطموح فيسقط في مهاوي الانحراف والجريمة خاصة إذا رأى تأييدا من أسرته أو لا مبالاة منهم على ذلك، كما أن الدخل القليل يقترن بسوء التغذية وهذا يترتب عليه عدم القدرة على المقاومة، فالحدث إذا رأى والديه أو من يعيله غير قادرين على الإنفاق عليه فإنه يلتمس ذلك في جماعات غير الأسرة فتفتح له الجماعات المنحرفة كجماعات السرقة والمخدرات ذراعيها لينحدر بعد ذلك معها في الاعتداء على الآخرين.

3. يعتبر الفقر عاملا مهما في تفسير جنوح الأحداث في البيوت القصديرية، ويمكن إرجاع هذا الفقر إلى تقلب الاقتصاد الجزائري وانتقاله من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، فخلال الثمانينيات كان المجتمع الجزائري يعيش حالة من الرخاء وبداية من التسعينيات وبفعل غلق المؤسسات العمومية التي كانت تضم عددا كبيرا من العمال الذين تم تسريحهم أصبحت القدرة الشرائية للمواطن ضعيفة، الشيء الذي يفسر جنوح أحداث الآسر الفقيرة بنسبة كبيرة نظرا لعدم إشباع حاجياهم واعتماد أفرادها على دخل الأب فقط.

4. إن نظرة الحدث في البيوت القصديرية إلى أسرته بأنها فقيرة يولد لديه نقص وإحباط خاصة في مرحلة المراهقة، لهذه الأسباب فهو يميل إما للانتقام من أسرته وذلك بإقحامها في المشاكل التي يحدثها هو نتيجة عجزها عن توفير حاجياته، وإما يحاول الدفع بها نحو تحسين ظروفها بأي وسيلة كانت مشروعة أو غير مشروعة وفي كلا الحالتين تكون نهايته في الانحراف وحتى ارتكابه بعض الجرائم.

5. انعدام المتطلبات الأساسية في البيوت القصديرية وسببها هامشية هذه الأخيرة وعدم انتمائها إلى المحيط العمراني للمدن، فيضطر سكان الأحياء القصديرية إلى إيصال الكهرباء مثلا بالطرق غير الشرعية للاستفادة منها، الشيء الذي يبين ملاح الانحراف عن القوانين الضابطة للمجتمع، وهذه السلوكات تنتشر بفعل التنشئة الاجتماعية فتصبح من بين السلوكات غير الانحرافية عند هؤلاء السكان وبذلك تكون ثقافة فرعية تشكلت على هامش الثقافة السائدة في المدينة.

كما أن انعدام شبكات الماء الشروب في الأحياء القصديرية تجبر الآباء على الدفع بأولادهم إلى جلب الماء من الحنفيات العمومية التي تشب فيها المنازعات والاعتداءات بين الأحداث نتيجة كثرة الطلب على الماء وعدم توفر الحنفيات بالقدر الذي يلبي متطلبات هؤلاء.

إن عدم توفر أنابيب صرف المياه القذرة في البيوت القصديرية يعود إلى نفس السبب وهو هامشيتها، حيث يضطر البعض منهم إلى ربط هذه الشبكات بالخنادق والبعض الآخر متروك في العراء مما يتسبب في انتشار الروائح الكريهة وكثرة الحشرات الضارة وخاصة في فصل الصيف، الشيء الذي يدفع أحداث هذه الأحياء إلى مغادرة أحيائهم والتوجه إلى أحياء مجاورة أين ينعدم الضبط الأسري ويقدمون على السلوك المنحرف نتيجة تعرفهم المستمر على بعض المجموعات المنحرفة التي تروج للمخدرات والسرقة.

6. نتيجة لعدم توفير هذه الأسر لأبنائها اللباس الجديد والألعاب الترفيهية، فاللباس أصبح ضرورة ملحة في عصرنا الحاضر، فهو يحدد الطبقة الاجتماعية للفرد و يجلب له إما الاحترام أو المهانة، فالأحداث الذين لا توفر لهم أسرهم اللباس الجديد والمحترم فإنهم يشعرون بالنقص ويصعب عليهم الإندماج في المجتمع، كما يتعرضون للسخرية وعدم الاحترام من طرف زملائهم، لذا فإن الأحداث أصبحوا يتجهون إلى العمل بغض النظر عن نوعه سواء طفيليا أو نظاميا مهملين بذلك الدراسة فيسقطون في الانحرافات كل هذا لشراء ما يلزمهم من المتطلبات وأولها اللباس الجديد، تحت تأثير الموضات العالمية التي غزت السوق الجزائرية بفعل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة والذي أثر على عقلية المجتمع حيث أصبح اللباس من المفاخرات بين الأطفال والمراهقين وحتى الكبار الذين أصبحوا يتخذون من اللباس أولى الضروريات والمتطلبات الحياتية.

كما أن حاجة الأحداث للترفيه غالبا ما تعوض بمصاحبة مجموعات منحرفة للحصول على هذه الألعاب الترفيهية عن طريق السرقة واللعب في قاعات الألعاب التي أصبحت تشكل ملتقى الأحداث والكبار، في ظل انعدام المساحات الخضراء ومساحات اللعب الجوارية في أغلب الأحياء الجزائرية، الأمر الذي يجعل هؤلاء الأحداث يتفاعلون مع الجميع، حيث أن هذه القاعات أصبحت أوكارا تروج فيها المخدرات ويتم فيها التلاقي للتخطيط لشتى الانحرافات وخاصة السرقة، فتفاعل الحدث مع هذه المجموعات خاصة في غياب الضبط الأسري يجعله يسقط في الانحراف.

7. إن أحداث البيوت القصديرية هم أكثر عرضة للجنوح إذا كانوا متسربين من المدارس وبدون عمل فانعدام الدخل والنشاط الاقتصادي يخلق ضغوطا معتبرة على سقوط الأحداث في البدائل غير القانونية والمضادة للمجتمع، ففي ظل البطالة يجد الحدث نفسه منبوذ من طرف أسرته وغير قادر على توفير متطلباته، الأمر الذي يجعله يقبل على اتخاذ السرقة والسلوكات الانحرافية الأخرى بديلا للحصول على ما يريد، كما قد يحاول الانتقام من أصحاب الأموال بفعل مركب النقص نتيجة الفقر والحاجة، فهو يرى بأن جميع من يملك المال عدوا له، أو قد أخذ نصيبه منه عنوة، وهذا ما تفسره الأعمال التي يقوم بها بعض الأحداث كسرقة الدكاكين ثم الإقبال على تحطيم ما تبقى من السلع أو افسادها لكي لا تصلح للاستعمال مـــــرة أخرى.

وإذا كانت البطالة تعرض أحداث البيوت القصديرية للجنوح، فإن بعض أنواع الأعمال الطفيلية تعتبر مفسدة لسلوك الحدث أخلاقيا واجتماعيا حيث أنها توفر فرصا وحوافزا لمخالفة القوانين الضابطة للمجتمع، نتيجة لما تلحقه من نتائج سلبية على الحدث، فأعمال بيع التبغ تساعد على تعلم التدخين الذي يقود بدوره إلى تعلم تناول المخدرات التي ينتهي متناولها في السقوط في شتى الانحرافات تحت تأثير الإدمان، كما أن البيع في السوق السوداء الذي يجعل الحدث يتفاعل مع جميع الشرائح الاجتماعية ومع شخصيات مختلفة من الباعة الذين قد يكونوا منحرفين فيتعلم الحدث منهم الغش في السلع والتحايل على القوانين، الشيء الذي يحفز الحدث على تعلم عصيان القوانين والهروب من ما من شأنه الاعتدال والسوية، كالغش في السلع قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من المال بدون بذل جهد كبير وبون تسديد الضرائب والرسوم.

كما يتم توظيف أحداث البيوت القصديرية في مقاولات البناء وفي أعمال أخرى بدون ضمان اجتماعي نتيجة لصغر سنهم، فالسن القانونية للعمل في الجزائر محددة ب 18سنة، مستغلين بذلك هؤلاء الأحداث إما لأنهم لا يطلبون أجور كبيرة لجهلهم للرواتب التي يقدمها هؤلاء المقاولين أو لرضاهم عن تلك الرواتب قصد المصروف الشخصي وتوفير المتطلبات الشخصية فقط.

هذا الاستغلال من طرف المقاولين يؤدي إلى نشوب منازعات ومشاجرات نتيجة عدم دفع أجور

هؤلاء الأحداث أو التأخر في دفعها، الشيء الذي يدفع بهم إلى اتخاذ بعض صور الانحراف لنيل أجورهم وخاصة الاعتداءات الجسدية على أصحاب هذه المقاولات، بالإضافة إلى احتمال تعلم الأحداث بعض السلوكات المنحرفة من العمال الكبار كالتهاون وعدم القيام بالعمل على أحسن وجه.

إن لعمل الحدث في الأعمال الصعبة يترتب عليها آثار نفسية تكمن في شعور الحدث بالنقص في شخصيته وهو أقل من الآخرين حيث يرى أقرانه يعيشون حياة رغيدة ومتوفر فيها مقومات الأسرة الناجحة وهو محروم من ذلك، ويسوء تكيفه الاجتماعي مع نفسه ومع الآخرين وتكوين شخصية ضعيفة في المستقبل، كما يصاب الحدث بكثير من الأمراض في الفقرات والعظام نتيجة القوة والضغط التي تحتاجها المهن التي يعمل بها فهي أكبر من قدراته وطاقاته.

ثانيا: انعدام الضبط الاجتماعي في البيوت القصديرية

يعتبر الضبط الاجتماعي من بين أهم المكنزمات المسؤولة عن كبح جموح الحدث وعدم انغماسه في مهاوي الانحراف نظرا لما يوفره من أساليب تنشيئية قائمة على معايير وقيم المجتمع السوية، ويكمن انعدام الضبط الاجتماعي في البيوت القصديرية من خلال ما يلي:

1. في الغالب تعتمد أسر البيوت القصديرية على الضرب كأسلوب تأديبي، وهذا الأسلوب أسلوب غير سليم للتأديب فهو يقضي على الحب، الثقة بالنفس وروح الإبداع كما يحط من احترام الطفل لذاته ويولد الغضب لديه كما يخلق عنده سلوك العصيان، فالطفل إذا ألف الضرب يصبح بليدا ويجأ لتحقيق ذاته بأساليب منحرفة، واستعمال أسر هذه البيوت لهذا الأسلوب التأديبي يرجع إلى واقع العائلة الجزائرية التي تتميز بصفتين أساسيتين أولاها عدم الإقناع والمكافئة، وثانيها الاهتمام بالعقاب الجسدي والتلقين، لذا تبنى شخصية الطفل مضطربة ميالة الى الانحراف وقائمة على الخوف أكثر مما تتميز بالحب والاحترام، فهي بذلك تدعم نزعة الامتثال وتضعف طاقة الإبداع والتجديد.

وتستعمل أسر البيوت القصديرية أيضا عقوبتي الطرد من المنزل واللامبالاة، والطرد من المنزل يقترن في غالبه بالفترات التي تظهر فيها النتائج المدرسية، فالحدث إذا تحصل على نتائج دراسية ضعيفة وطرد من المنزل فإنه يكون عرضة لعدة مخاطر خاصة الاستغلال الجنسي من طرف المتشردين الكبار بالإضافة إلى احتمال تعرضهم لتناول المواد المخدرة التي يتحصلون عليها مجانا من طرف مروجي المخدرات لمحاولة استغلالهم مستقبلا في الترويج بفعل إدمانهم على هذه العقاقير.

كما أن لامبالاة أسر البيوت القصديرية بالسلوك الذي يصدره الحدث مهما كان نوعه كعدم سؤاله حتى عن تصرفه وعن حاجاته الاجتماعية، أو عدم

الاهتمام بالنتائج المدرسية التي يتحصل عليها الحدث كأن يشجعه ويفرح به حين يتحصل على نتائج جيدة ويؤنبه تأنيبا محترما إذا تحصل على نتائج ضعيفة ويشجعه على بذل الجهد للحصول على نتائج أحسن، وكذلك حين قيامه بالسلوكات المنحرفة في البيت والشارع، فاللامبالاة تشعر الحدث بالإحباط والفراغ العاطفي وبعدم الاهتمام كما تهز ثقته بنفسه وتتعرض شخصيته للاضطراب ويصعب عليه التكيف في المجتمع، ويتجه إلى ممارسة السلوك العدواني انتقاما من الواقع الذي يعيشه إما داخل الأسرة بكراهيته لوالديه وعصيانهم أو خارج الأسرة بتعديه على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة بالسرقة والتحطيم.

2. نظرا للضبط الموجود على مستوى أسر البيوت القصديرية على مشاهدة التلفزيون بفعل ضيق المسكن وعدم تمكن الحدث من الخلوة لمشاهدة ما شاء من البرامج وخاصة الجنسية منها، فهو يعمد إلى تعويضها باللوحات الالكترونية وبالهواتف الذكية الموصولة بالأنترنت والتي شاع استعمالها في المجتمع الجزائري وعلى نطاق واسع، فأصبح أحداث البيوت القصديرية على وجه الخصوص يعتمدون عليها سواء لمشاهدة الفيديوهات الجنسية أو بالمكالمات الهاتفية المثيرة للشهوة الجنسية مع الجنسين، خاصة في ظل انعدام الضبط الأسري الناجم عن بحث الوالدين عن الخلوة، فهم يتجاهلون دخول أبنائهم في أوقات متأخرة من الليل مما يترك المجال للحدث ليأخذ كل حرته في ممارساته الانحرافية عامة والجنسية خاصة.

3. نظرا لعدم انتماء البيوت القصديرية للمحيط العمراني للمدن باعتبارها هامشية فإن دوريات الأمن فيها تكاد تكون منعدمة مما يقلل الضيق الاجتماعي القانوني، فيجد الأحداث نوعا من الحرية في القيام ببعض السلوكات المنحرفة خاصة وأن هذه الأحياء تتميز بضيق أزقتها وعدم وجود الطرق والشوارع التي تمر منها الدوريات داخلها، حيث يقوم رجال الأمن ببعض الدوريات النادرة على أطرافها.

إن نقص دوريات الأمن في هذه الأحياء القصديرية يساعد على تنامي السلوك المنحرف بين الأحداث، بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها هؤلاء في هذه الأحياء التي تتميز أيضا بكثرة السكان، حيث يكون الأطفال في حالة ضياع وفراغ تام نتيجة عدم وجود مساحات للعب والوسائل الترفيهية المنعدمة فهم بذلك لا يستطيعون أن يحسنوا استغلال أوقات فراغهم، مما يدفعهم للسلوك المنحرف تحت تأثير جماعات الرفاق والجماعات المنحرفة التي تفر إلى مثل هذه الأحياء هربا من رجال الأمن لافتقار المنطقة إلى الأمن والطمأنينة إذ لا يوجد بها نقطة شرطة أو نقطة إطفاء، خاصة وأن المنطقة بها الأماكن التي قد تأوي الهاربين والمجرمين وغيرهم من المسجلين خطر مما يعرض أهالي المنطقة للعديد من الأخطار، كذلك عدم وجود نقطة إطفاء يؤدي إلى حدوث الكثير من الخسائر عند حدوث حرائق حيث أن أسطح المنازل تغطي بكميات كبيرة من القش ومخلفات الحيوانات، وكلها قابلة للاشتعال السريع.

كما أن عدم تدخل رجال الأمن حين وقوع شجارات في الأحياء القصديرية يعود إلى طبيعة هذه الأحياء التي تتميز بأزقة ضيقة تحول دون مرور مركبات "سيارات" الأمن بالإضافة إلى عدم التبليغ عن هذه المشاجرات بفعل عقلية أصحابها الذين في أغلبهم من النازحين الريفيين فهم يعملون على حل تلك المشاجرات بينهم لكون أغلبهم من القرابة أو العشيرة الواحدة، هذا ما يساهم في تنامي السلوك المنحرف وذلك نتيجة انعدام الضبط الاجتماعي القانوني الذي يمثله الأمن، كما أن عدم التدخل هذا يساهم في تفشي ظاهرة جنوح الأحداث بتعلم الأحداث بعض السلوكات المنحرفة تقليدا للكبار وخاصة الاعتداءات الجسدية بفعل الازدحام الذي يميز هذه الأحياء نتيجة كثرة عدد السكان فالأحداث يتشاجرون لأتفه الأسباب تحت تأثير الملل.

يضاف إلى ذلك معرفة أحداث البيوت القصديرية للأماكن التي لا تستطيع الشرطة الدخول إليها تساعد على فقدان الأمن لهيبته في نفسية الأحداث مما يؤدي إلى انتشار السلوكات المنحرفة في صفوف الأحداث خاصة وأن الجماعات المنحرفة التي يقودها كبار السن هي التي تحتضن هؤلاء الأحداث في مرحلة أولى عند هروبهم من الأمن وتساعدهم على معرفة التقنيات والأساليب المحترفة للفرار من قبضة الأمن الشيء الذي يساعدهم على مواصلة ممارسة الانحراف.

ثالثا: عدم تكيف أحداث البيوت القصديرية مع الحياة الحضرية

النزوح الريفي الذي حدث في المجتمع الجزائري خلال سنوات التسعينيات هو عبارة عن تهجير للسكان الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على حياة حضرية وهم غير مؤهلين لدخولها، فوجدوا أنفسهم يعيشون على هامش المدينة في بيوت قصديرية نتيجة غلاء المساكن لكثرة الطلب عليها، كما أن فقدانهم لممتلكاتهم وأموالهم بفعل سوء الوضع الأمني جعلهم يعيشون حياة مزرية من الفقر، مما انعكس سلبا على الأطفال الذين انقطع معظمهم عن الدراسة واتجهوا إلى العمل لمساعدة الأسرة، ويتمظهر عدم تكيف أحداث البيوت القصديرية مع الحياة الحضرية في المؤشرات الآتية:

1. عدم انتماء أحداث البيوت القصديرية للنوادي الرياضية والجمعيات الثقافية، باعتبار أن هذه الأحياء ليست تابعة إلى الهيكل العمراني للمدن وبالتالي لا توجد بها مثل هذه النوادي والجمعيات، الشيء الذي يساعد كعامل أساسي على صعوبة التكيف مع الحياة الحضرية، فالجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية تعمل على تنشئة الحدث على المبادئ السامية للمجتمع كما تمكنه من التعرف على أصدقاء جدد من عدة أحياء ومن عدة مدن أخرى بفعل الدورات الرياضية والثقافية التي تقوم بها الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية خارج المدن، فتفاعل الحدث مع المجتمع من خلال هذه

الجمعيات يجعله يتعرف على عادات وتقاليد الحياة الحضرية الأمر الذي يسهل عليه عملية التكيف الاجتماعي كما يساعده على التخلص من الانطواء الذي يقوده إلى السلوكات المنحرفة نتيجة صعوبة تكيفه مع المجتمع الحضري لتعوده على الحياة الريفية القائمة على علاقات بسيطة وغالبيتها علاقات محصورة النطاق على الأسرة أو العشيرة.

2. قضاء أحداث البيوت القصديرية أوقات فراغهم في اللعب داخل أحيائهم دون الاحتكاك بأحداث الوسط الحضري يبعد المسافة بينهم وبين التكيف الاجتماعي مع الوسط الحضري، لأن الاحتكاك والتفاعل مع أفراد من المدينة يمكنهم من التعرف على الأفكار الجديدة والعادات والقيم التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، كما تمكنهم من كسب اللغة أو اللهجة المتداولة في تلك المدينة مما يسهل عليهم عملية الاتصال كمرحلة أولى نحو عملية التطبيع الاجتماعي التي تقود إلى التكيف، كما أن قضاء وقت الفراغ في الجلوس في البيت يعزل الحدث عن المحيط الخارجي ويجعله يجهل ما يدور في الخارج مما يدفعه إلى الانطواء ويصعب عملية الاتصال في حياته اليومية خاصة في ميدان الدراسة الشيء الذي يجعل من تكيفه مع المحيط الحضري أمرا صعبا بل ومستحيلا.

3. العيش في حي قصديري يجعل رضا الحدث عن منزله أمرا مستحيلا لشعوره بالمهانة وعدم الاحترام من سكان الأحياء المحترمة، بالإضافة إلى انعدام النظافة وكثرة السكان التي تولد الازدحام الشديد في تلك الأحياء التي تكثر فيها المشاجرات والاعتداءات لأتفه الأسباب بفعل هذا الازدحام، فعدم رضا الحدث عن منزله لهذه الأسباب يصعب عليه عملية التكيف الاجتماعي باعتبار أن الاستقرار هو أساس التكيف وخاصة نوع المسكن ونوع الحي الذي ينتمي إليه، فالحي الذي تكثر فيه المشاجرات بين الجيران وعدم الاحترام يصبح حيا منبوذا لا يقصده الأفراد المحترمين وبذلك يكون وبال سوء على أهله مما يجعلهم في عزلة عن المجتمع الكبير خاصة إذا كان هذا الحي يتميز بانتشار الرذائل الاجتماعية الدعارة والمخدرات والإجرام كالأحياء القصديرية والأحياء التقليدية الشعبية.

كما أن عدد الغرف القليل وكثرة عدد أفراد الأسرة يجعل الأحداث غير راضين عن مساكنهم نظرا للضيق والازدحام داخل البيت مما يجعل الفرد يحس بنوع من الحرمان الاجتماعي خاصة إذا كان أفراد الأسرة مكونين من الجنسين ذكورا وإناثا مما يجعل الراحة مستحيلة بفعل انعدام الخلوة، فالضيق يجبر الجنسين على النوم في غرفة واحدة الشيء الذي يولد الإحباط والاستياء فيفضل الحدث قضاء معظم أوقاته خارج البيت مما يجعله عرضة لعدة إغراءات توصله إلى السلوك المنحرف.

4. تعود أسر البيوت القصديرية زيارة الأقارب يبقي قائما عند قدومهم إلى المدينة، مما يؤكد أن المجتمع الريفي قائم على العلاقات القرابية، إلا أن علاقاتهم مع جيرانهم صلاتها ضعيفة فهم لا يتبادلون الزيارات إلا في بعض الأفراح أو الأقراح

بسبب الرغبة في المحافظة على بعد المسافة الاجتماعية بينهم وبين جيرانهم لأن ذلك يؤدي إلى فقدان خصوصيات العائلة الكبيرة وعاداتها وتقاليدها التي تميزها عن غيرها.

فالنازح الريفي لا يستطيع أن يجبر نفسه على التفاعل مع شخص أو مجموعة أخرى تختلف في نشأتها وتكوينها الاجتماعي دون أن يكلفه موقف التفاعل هذا خسارة سيمات رئيسية في شخصيته وفي قيمه المرتبطة بظروف نشأته وهنا يكون حظ التكيف ضعيفا اعتبارا للكلفة النفسانية التي يتطلبها هذا الموقف ولقيمتها المعنوية كالتنازل عن بعض القيم أو المبادئ فهو يعزف عن زيارة أسر جيرانه للحفاظ على طبيعة الأسرة وقيمها.

5. انشغال أسر البيوت القصديرية بشؤون أسرهم الداخلية والتي يكون في أغلبها إحصاء المتطلبات الضرورية وكيفية مواجهة صعوبة العيش بفعل الظروف الاقتصادية الصعبة يحول دون تفكيرهم في زيارة الأسرة القريبة منهم نتيجة محدودية الدخل أو انعدامه، إلا أنهم ينشغلون في بعض الأحيان بشؤون الأسرة الكبيرة "الممتدة" أي امتداد مجال الاهتمام إلى ظروف وأحوال الأهل والأقارب المقيمين في نفس الحي أو المدينة كشكل من أشكال الارتباط العائلي الممتد على غرار ما كان يحدث في الأسرة الممتدة وهو ما يفسر زيارتهم لأسر الأهل والأقارب.

هذا الاهتمام المغلق المترجم في زيارة أسر الأقارب على حساب أسر الجيران يؤثر تأثيرا بارزا على عدم قدرة أسر البيوت القصديرية بناء علاقات جديدة تساعدهم على التكيف مع المجتمع الحضري الشيء الذي ينعكس سلبا على الأطفال ويقودهم إلى الانحراف نتيجة انغلاق أسرهم على نفسها، فهم لا يجدون وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي ابتداء من تنشئتهم على إقامة علاقات اجتماعية محدودة النطاق وعدم تعرفهم المستمر على بعض الأفراد الجدد والأصدقاء الذي يساهم في تكيفهم مع الحياة الحضرية من خلال الاختلاط الذي يقود إلى معرفة أفكار وقيم جديدة تكون أسرهم على جهل بها.

6. كما أن أحداث أسر البيوت القصديرية العاملين ونظرا لكثرة ساعات العمل وانغماسهم في نشاطات الكبار يجعلهم لا يجدون وقتا للعب أو الراحة، مما يفقدهم الاستمتاع بطفولتهم، كما أنهم يفتقدون القدر المناسب والملائم للانتماء إلى المحيط الحضري، لعدم تمكنهم من أن يكوّنوا أصدقاء، حيث أن الصداقات تمد الأحداث بإدراك واقعي لذاتهم، كما أن تواجدهم في العمل طوال اليوم يضعف ولاءهم وانتمائهم لأسرهم الأمر الذي يصعب عليهم الإندماج في المحيط الحضري لأن الفرد إذا تعذر عليه إقامة علاقات مع أسرته فإنه يستحيل عليه أن يقيم علاقات خارجية.

7. توفر المدينة على طبقات اجتماعية وثقافية يحول دون قدرة سكان البيوت القصديرية على التكيف فالمدينة تكون مقسمة إلى أحياء تسكنها فئات اجتماعية معينة كالإطارات، المثقفين، العمال البسطاء البطالين والفقراء، والأثرياء، فهذه الظاهرة

التي تميز غالبية أحياء الجزائر تقف وراء تفكك الروابط الاجتماعية وتسهم في ظهور عدم التجانس الاجتماعي بين السكان، الشيء الذي يؤثر على سكان البيوت القصديرية الساكنين في الأحياء المنحطة اجتماعيا، فهو لا يستطيع حتى الاتصال بالمجتمع الحضري لانتمائه لطبقة اجتماعية معينة فيكون بذلك قد نبذ مما يجعله يتوجه إلى السلوك المنحرف للفت انتباه المجتمع الذي نبذه ويعمل على أن يجد لنفسه موقعا ولو على حساب اخلاله بالنظام العام للمجتمع وذلك بالتعدي على قوانينه.

8. كما يلعب السكن القصديري غير المحترم دورا في عدم رضا سكانه خاصة الأحداث منهم نظرا لضيقه وانعدام نظافته والنظرة الاحتقارية له من طرف أصحاب المدينة، فهو يعتبر حي مهمش ومنبوذ بفعل الثقافات الفرعية الريفية وطرق عيش النازحين التي تعتمد على تربية بعض الحيوانات حفاظا منهم على طريقة العيش الريفية، واحتقار أهل المدينة للنازحين يعد دافعا حقيقيا لتوجه الأحداث إلى السلوك المنحرف فالحدث إذا شعر بالعار وعدم الاحترام فإنه يحاول أن يثبت وجوده بكل الطرق وخاصة الانحرافية منها كالسرقة انتقاما من محتقريه.

خاتمة

إن أفضل علاج لظاهرة الجنوح في البيوت القصديرية حسب رأينا هو الوقاية الأولى من هذه الظاهرة قبلا لمنع تهيئة الظروف المساعدة على وقوعها، فالطرف الأول المعني برعاية الأطفال والشباب هو الأسرة وبالتالي يجب رعايتها وتوعيتها بدورها وتدعيمها ومساعدة الفقيرة منها لتأمين أحسن الظروف لتنشئة أطفالها، وهذا من منطلق أن جنوح الأحداث في البيوت القصديرية هو جنوح فقر واحتياج لأنه مرتبط في غالب الأحيان بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى انعدام الضبط الأسري وكذا عدم تمكن هؤلاء الأحداث من التكيف مع الحياة الحضرية، حيث أثبتت الإحصائيات أن أعلى نسب الجرائم المرتكبة تتعلق بالسرقة وأن أغلب الأحداث الجانحين منحدرين من أسر فقيرة وبالتالي فإن هؤلاء ليسوا مجرمين بل يعتبرون ضحايا لهذه الظروف.

ولا يمكن تجاهل دور الدولة في هذا المجال، فهي مطالبة في إطار العمل الوقائي المسبق من الجنوح بأن تجد الحلول لظاهرة انتشار البيوت القصديرية، إما بتوفير سكنات محترمة لهؤلاء السكان، وإما بالحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك بتوفير شروط الحياة الكريمة في الأرياف من خلال الاعتماد على برامج تنموية تأخذ في الحسبان هذا الجانب.

قائمة المراجع:

1. على مانع. **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**ة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

2. فضيل دليو وآخرون. **التحديات المعاصرة**. مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

3. حسن شحاته سعفان. **دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي**. المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1981.

4. نقلا عن غريب سيد أحمد. **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000.

5. نقلا عن علي الكبير ياسين. **المهاجرون في طرابلس:** دراسة حالة التماثل.ط1، بيروت، 1982.

6. الدين عبد الخالق والسيد رمضان. **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية، 1991.

الظاهرة الدلالاتية للمقدس الضرائحي
ضريح سيدي يوسف الشريف أنموذجا

سراج جيلالي جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

ملخص بالعربية:

يتناول هذا المقال الدلالة الرمزية للمقدس الضرائحي الذي يمثل صورة مقصودة لديمومة رمز قدسي طقوسي يعبر عن انتمائه الأنطولوجي ويتيح فرصة لممارسات طقوسية وشعائر احتفالية ذات دلالة سيميولوجية إحيائية، كما يهدف هذا المقال الى إبراز أهم العناصر المكونة للضريح، وكذا علاقته بالمجال السوسيولوجي من خلال الكشف على علاقة المتوافدين بالضريح وما يشهده الفضاء من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي، فالضريح يمثل قطب رمز قدسي في المخيال الشعبي من جهة ومن جهة أخرى قطب واقع يمثل فضاء دنيوي في التجمعات الشعبية.

فكان موضوع بحثنا ضريح سيدي يوسف بإحدى المناطق الريفية بتلمسان كنموذج لباقي الأضرحة في المجتمع الجزائري وذلك لما يشهده هذا الضريح من توافد كمي ونوعي لمختلف الفئات الاجتماعية والممارسات الطقوسية والشعبية في هذا الحقل القدسي الذي كان محل استغلال القدسي إلى الدنيوي.

الكلمات المفتاحية:

المقدس، الضريح، الولي، الدنيوي، التمثلات الاجتماعية.

مقدمة

المتأمل للمواقع والمعالم الأثرية العالمية القديمة يلاحظ أن غالبيتها عبارة عن معابد وأضرحة أو بناءات قدسية مشيدة على قبور لشخصيات بارزة في فضائها الاجتماعي بدءاَ بالأهرامات التي تضم أجساد الملوك والسلاطين مرورا بالمعابد في الحضارات الصينية واليابانية والأوروبية، تنحصر دلالتها الرمزية في شخصيتها السلطوية أو الدينية أو القدسية المكتسبة لتلك الشخصية.

لم تكن المعابد والأضرحة منذ الأزل تقام على قبور عامة الناس بل "من البديهي أن تؤثر المنزلة الاجتماعية والثروة في تشييد ضرائح أصحابها"[1] فاشتهرت بأسماء الملوك والسلاطين كما "كان فرعون ملك مصر حيا أو ميتا، فهو الحاكم المطلق في أرواح رعاياه وأموالهم طيلة حياته ويحتفظ بسلطانه عليهم بعد وفاته، إذ ينتقل عندئذ إلى مصاف الآلهة"[2] وكان قدماء الروم والآريون يعتقدون في عبادة أسلافهم العظماء وكانوا يدفنونهم في المغارات والكهوف، وكانوا يثنون على أرواح أجدادهم، كما نجد في بعض المجتمعات الإسلامية سواء في المشرق الاسلامي أو المغرب الاسلامي قبوراً تضم أجسام أمراء وشخصيات دينية، أقيمت عليها المساجد والأضرحة كمعلم قدسي تذكاري.

أقبل المسلمون على الاعتناء بتشييد عمارة الأضرحة بهيئة متميزة كمباني رمزية تذكارية لشخصيات دينية متمثلة في المشايخ والأئمة ومؤسسي الطرق الإسلامية وشيوخ الزوايا والأشراف من النسب الذين يحضون بالتبجيل والتقدير والتقديس في حياتهم وحتى بعد وفاتهم "فتمتاز قبور الأبطال والعظماء بما يستحقونه من إجلال وتقدير فتغدوا مزار الأبناء ومحج الأقرباء والأنسباء"[3].

ظهرت البناءات الضرائحية في المجتمع المغاربي نتيجة انتشار وتغلغل ثقافة المقدس الأوليائي وكانت الحركات الصوفية مصدرها وسبل نتاجها داخل المجتمعات المحلية بايديولوجية الشعبية تناولت المقدس الضرائحي في مخيال شعبي متميز بين ديني اسلامي وأسطوري خيالي.

1- يوسف شلحت، **نحو نظرية جديدة في علم اجتماع الديني**، تح: خليل أحمد، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2003، ص60.

2- المرجع نفسه، ص 61.

3- المرجع نفسه، ص 61.

يمثل الضريح في الاعتقاد السائد في المجتمع الجزائري رمزا قدسيا لشخصية دينية تتمثل في شخصية الولي أو المْرابط وغالبا ما يكون الولي الصالح المقرب إلى الذات الالهية " من مشايخ الصوفية أو معلمي القرآن، أو بعض الدعاة أو من الزهاد المتنقلين وما شابه ذلك"[1]، فالمقدس هنا يعكس الصلح، و يصبح ضريحه كنصب تذكاري يشكل فضاءًا قدسيًا طوطميًا للزيارة والتبرك به، سواء كان الضريح يضم جسد ذلك الولي المدفون في قبره أو كان مكان عبوره أو جلوسه، تمارس حوله الطقوس والشعائر والاحتفالات تعظيما لذلك الولي، هكذا انتشرت الأضرحة والمزارات في المدن والأرياف وكونت إيديولوجية شعبية تجلت فيها التمثلات والقيم والاعتقادات والممارسات والطقوس، وهكذا أصبح الضريح معلما وفضاء مقدسا ومزارا لتبرك والحج إليه، ويأخذ الضريح اسم الشخصية المدفونة في داخله، ويطلق عليه مصطلح "ضريح سيدي فلان" أو" **قبة سيدي فلان**".

الضريح كعمران ديني مقدس يحتل مكانة أساسية في مجاله الجغرافي لكن ليس فقط لدلالته الدينية وانما كونه نسق من التمظهرات الثقافية والاجتماعية والسياسية[2] حتى أصبح الضريح من قطب رمز مقدس دال الى قطب دنيوي في سلم الممارسات الثقافية والاجتماعية، إن كثرة البناءات الأوليائية في المجتمع الجزائري كنصب تذكاري وما يرتبط بها من احتفالات سنوية وطقوس وممارسات احيائية دفعتنا إلى طرح مجموعة من الاسئلة في الشكل الاتي:

أي معنى يعطيه الأفراد للمقدس الضرائحي؟، كيف يمكن تفسير الظاهرة الدلالاتية للمقدس الضرائحي من خلال الممارسات الشعبية؟، كيف يمكن تفسير تمثلات الأفراد للمقدس الضرائحي؟ .

للإجابة على هاته الأسئلة سنحاول من خلال هذا الطرح المنهجي الأنتروبولوجي التطرق الى الدلالة الرمزية للمقدس الضرائحي لضريح الولي سيدي يوسف الشريف بإحدى المناطق الريفية بتلمسان والذي يشهد حضور عدد كبير من المتوافدين من مختلف الفئات الاجتماعية والجماعات المكانية، وكذا قراءة سميولوجية لممارسات في ضريح يعبر من خلال شكله المادي عن فضاء حيادي أخلاقي لا تتركز موضوعاته حول التدين وإنما تدور حول طريقة التعامل مع هذا الفضاء واستغلاله وتوجيهه.

1-حول مفهوم المقدس الضرائحي

تحيل كلمة مقدس إلى ما هو طاهر أو متعالي، مبارك، دال على ما هو ديني واجب الاحترام، تقام له الطقوس التي "تسمح بالعبور من الدنيوي الى المقدس"[3]، يميز دوركهايم "الأشياء المقدسة تعزلها وتحوطها وتحميها تحريمات دينية"[4]، يطلق المجتمع صفة المقدس على الأماكن أو الأشياء التي لها صلة بعبادة الإله أو القوى الفوق طبيعية و"المؤمن يتمثل هدا المعنى تمثلا دقيقا شاملا، ويخضع له على وجه التبجيل والاحترام والمحبة والخوف والرهبة والطاعة والتسليم"[5] ولا يمكن تدنيسه كما هو الحال مع الضريح.

لم يكن تعريف الضريح في قواميس اللغة العربية ليدل على البناءات القدسية فوق القبور وإنما دل على القبر كما جاء في لسان العرب لابن منضور "الضريح: هو شق في وسط القبر، واللحد في الجانب وقيل الضريح

1-كيلفورد غيرتز، **الاسلام من وجهة نظر علم الأناسة**، تر : أبو بكر أحمد باقادر، دار المنتخب العربي، بيروت، ط،19931، ص 39.

2- جيلالي سراج، "زيارة الأضرحة وأثرها في المعتقدات الشعبية"، رسالة ماجستير، إشراف : محمد سعيدي، **جامعة تلمسان**، 2015.

3 -Merceia Eliade, ***Le sacré et le profane***, Edition Gallimard, France, 1965,p57

4- جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، تر : محمد الجوهري، م1، ط2، 2008، ص 429.

5- مهدي جدعان، **المقدس والحرية**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص22.

هو القبر كله"[1]، وجاء في مختار الصحاح لابن أبي بكر الرازي أن أصل كلمة الضريح من ضرح و"ضرح التنحية والدفع وشيء مضطرح أي مرمي في ناحية، والضريح البعيد، وقد ضرح القبر من باب قطع أيضا إذا حفره"[2].

يدل تعريف الضريح على أنه هو القبر، لأن الأصل فيه هو الدفن، وقد أطلقت تسمية الضريح على بناء مشيد على القبر تعلوه قبة و"القبة بناء شاهق على شكل مخروطي أو نصف كروي يقام على الضريح"[3] وذلك من باب إطلاق تسمية الجزء على الكل، ومن باب الضريح البعيد يمكننا القول أن تسمية الضريح هو ذلك البناء المنعزل والبعيد عن التجمعات السكنية والجماعات البشرية بعيدا عن الصخب والازعاج لأنه مكان مقدس للديني.

ظهرت في بلاد الشام الأضرحة والمزارات المنسوبة إلى الأنبياء والأولياء والعلماء والأئمة، أقدم ضريح في الإسلام يوجد في مدينة سمراء العراقية معروف باسم الصليبية أقيم في شهر ربيع الثاني من سنة 284هـ/862م، وتعتبر أول قبة في الاسلام[4]. ثم يليه من حيث التاريخ ضريح إسماعيل السامانى سنة 296هـ في مدينة بخاري، ثم ضريح الإمام علي بالنجف، الذي بناه الحمدانيون سنة 317هـ، وفي مصر يوجد العديد من الأضرحة المنسوبة إلى الصحابة والعلماء والأولياء فمنها المنسوبة إلى النسب الشريف مثل ضريح الحسين ضريح السيدة زينب، ضريح السيدة عائشة، ضريح السيدة كلثوم ومن أضرحة العلماء والأولياء مثل: ضريح الإمام الشافعي، ضريح الشيخ أبو الطاهر بن عوف مؤسس أول مدرسة في مصر[5]

يُرجع الباحثون انتشار الأضرحة في المغرب العربي بظهور الحركات الصوفية على اختلاف مذاهبها، وأثر التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية في هذه المنطقة، تقوم عقيد التصوف في المغرب العربي ومنه الجزائر على تقديس أضرحة الأولياء التبرك بهم وما يحيط بها من تراب وشجر وجدران، تشهد المناطق الجزائرية كغيرها من المناطق الإسلامية انتشارا مذهلا للأضرحة والقباب أغلبها لمشايخ الطرق الصوفية وعلماء وأئمة، تنتشر في المناطق الريفية والمدنية على حد سواء، حيث يمكن تصنيف الأضرحة، حسب المعالم التاريخية، والثقافية، والبيئة الاجتماعية للولي إلى :

أ-الأضرحة الشعبية

نقصد بمصطلح الشعبية " كل ممارسة مادية كانت أو معنوية متصلة اتصالا عضويا بالشعب، سواء أكانت من إنتاج و إبداع الشعب أو منتجة و موجهة للشعب"[6] و الأضرحة الشعبية هي الأضرحة التي تضم رفات ولي لا يُعرف عنه شيء، فقط ما يحتفظ له مخزون الذاكرة الشعبية بحكايات وأساطير التي نسجها المخيال الشعبي و تُسند له خوارق، لا يعرفه إلا سكان المنطقة التي عاش فيها أو تعلم بها أو مر بها أو جلس فيها، فأنشئوا له ضريحا إكراما و إجلالا له لما ظهر عليه من كرامات و عمل صالح في حياته، هذا النوع من الأضرحة يظهر في العديد من المناطق الريفية والمدنية فلا تخلو قرية أو مدينة من ضريح أو أكثر، وتتموقع أغلبها خارج المدن و التجمعات البشرية ولعل ذلك يدل على خصوبة الحياة

1- ابن منظور، **لسان العرب**، تح: خلد رشيد القاضي، دار الأبحاث، الجزائر، ج8، ط1، 2008، ص 39.
2- ابن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، المطبعة الكلية، مصر، ط1، 1329هـ، ص85.
3- المنتدى الإسلامي، **مجلة البيان الاسلامية، دمعة على التوحيد**، مطبعة النرجس، الرياض، ط1، 1999، ص44.
4- محمد عبد الجواد القاياتي، **نفحة الباشام في رحلة الشام**، دار الرائد العربي، لبنان، ص62.
5- أنظر: سعاد ماهر، مساجد مصر وأوليائها الصالحين، مطابع الأهرام، ج2، مصر، 1956، ص166
6- سعيدي محمد، **من أجل تحديد الإطار المعرفي والاجتماعي للمعتقدات والخرافات الشعبي**، مطبوعات مركز الأبحاث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، جوان 1995، ص5.

الصوفية التي تجعل من شروط كسب الولاية الزهد والخلوة حتى يتفرغ الولي للديني مقابل الدنيوي.

ب-أضرحة سلطانية

الأضرحة السلطانية أو الأضرحة المعلومة، هي أضرحة معروفة بأسماء أصحابها من أشهر الشخصيات الدينية المعروفة نسبا وعلما، وذلك لما يحتفظ لها التاريخ من موروث ثقافي تتداوله الأجيال، حيث سجل لها التاريخ من الأعمال البطولية كالجهاد والثورات وإنشاء المؤسسات التعليمية الدينية و إقامة حلقات الذكر، ولها من الآثار العلمية من كتب ومخطوطات، توجد الأضرحة المعلومة بأسماء أصحابها في المدن كرمز الصلاح والحماية والتقوى والمنزلة الرفيعة، فسميت المدينة باسم الولي الذي دفن فيها و شيد له الضريح رمز التقديس، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الأضرحة لشخصيات تاريخية دينية مثل: ضريح عقبة ابن نافع في بسكرة، ضريح عبد الرحمن الثعالبي بالجزائر، ضريح أبي مدين شعيب بتلمسان، ضريح محمد بن عمر الهواري بوهران ضريح قادة بن مختار بمعسكر وغيرها من الأضرحة المشهورة في المجتمع الجزائري.

2- منهجية البحث الميداني

تماشيا مع متطلبات الدراسة ومن أجل الإجابة على أسئلتنا قمنا بتحقيق ميداني اعتمدنا فيه على مختلف التقنيات وطرق البحث الأنثروبولوجي بِدءا ببناء إطار الملاحظة كخطوة أولية سمحت لنا بتحديد ما يستحق فعلا ملاحظتنا في إطار المشكلة المطروحة كما هو مبين في الجدول 1:

الجدول رقم 1: بناء إطار الملاحظة

خصائص ميدان الدراسة	نوع الأشخاص	فترات للملاحظة
- داخل الضريح - محيط الضريح قبور الأولياء الصالحين الموجودين في المنطقة. **الدكاكين** (بيوت قصديرية تستغل لنشاطات تجارية)	- المقدم -الزوار (ذكور، اناث) - التجار في المنطقة - الفرق الفولكلورية	- الخميس - الجمعة - السبت

أما استخدام تقنيات جمع المعطيات فكانت الملاحظة بالمشاركة والمقابلة فالملاحظة كانت من خلال استغلال تواجدنا في مجتمع الدراسة ومعايشته وممارسة طقوس زيارة الضريح، والمكوث داخل القبة أطول مدة ممكنة حيث تمكنا من رصد سلوكيات وتصرفات الأفراد وتفاعلهم، ما ساعدنا في إجراء تحقيق ميداني مع مجموعة من المتوافدين إلى الضريح يمكننا عرض خصائصهم في الجدول التالي:

الجدول 2: خصائص مجتمع البحث

الخصائص / مجتمع البحث	العدد	السن	المستوى التعليمي	الحالة العائلية	مكان الاقامة
المقدم	01	52	ابتدائي	متزوج	ريفي
التجار	05	25-43	ابتدائي/ متوسط	متزوج/ غير متزوج	ريفي
الزوار	10	22-65	متوسط/ عالي	متزوج/ غير متزوج	ريفي/ مدني

أ.النتائج:

يمكن تلخيص النتائج العامة في التمثلات التي يحملها الأفراد نحو الضريح التي تطهر من خلال الممارسات الفردية والجماعية التي من دون شك لها شروط محددة وأهداف معينة تختلف باختلاف الحاجات النفسية والاجتماعية، لها دلالة سيكولوجية وسوسيولوجية.

الولي ومكانه:

يقع ضريح الولي سيدي يوسف " **الشريف**"[1] في شرق مدينة تلمسان بحوالي 55 كم عن المدينة، يبعد عن **عين تالوت** ب 20 كلم يقع بين قرية السعادنية وقرية **تاجموت** ويقع الضريح في منطقة جبلية غابية ذات طبيعة خضراء متميزة بأشجارها ومساحاتها الخضراء الواسعة، لهذا لقب الولي من طرف سكان المنطقة ب "مول الجبل الأخضر" أو "سيدي يوسف حارس الجبل الأخضر".

في البدء لم يكن الضريح في بنائه المعماري الحالي وإنما كان عبارة على قبر محاط بنصف سور في شكل مربع يسمى في اللغة المحلية "**حُوَيْطَة**"[2] كعلامة لوجود قبر رجل صالح مدفون في المنطقة، ثم بنيت عليه قبة كقطب رمزي لقدسية الولي، في سنة 1992 على إثر التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري تم هدم القبة من طرف بعض الأشخاص، ليعاد بناء الضريح سنة 2001 من طرف السلطات المحلية في شكله الهندسي الجديد، حيث يحتوي على قبة الولي، ومصلى، وغرفة خاصة للمقدم (حارس الضريح) وفناء محاط بسور قصير، يستريح فيه الزوار.

إعادة بناء الضريح في شكله الهندسي الجديد و الترويج له بحكايات الكرامات، عوامل أساسية زادت من الرمزية القدسية للضريح و إعطاء الولي صفة **المانا**[3]، ليصبح معروفاً لدى عامة الناس يحظى بطقوس حقيقية، يأتي الزوار من مختلف المناطق المجاورة وحتى البعيدة حيث "تتنوع الزيارة و تتحكم فيها رغبة الزائر ونيته في الحصول على كرامة الولي"[4] وكل حسب حاجته وغايته من الطلب والدعاء سواء تعلق الأمر بطلب الشفاء المرتبط "بالبركة الإلهية التي بدونها يبقى

1 -"**الشريف**" **من الشرف** لقب يطلق على الولي نسبة إلى انتمائه إلى النسب الشريف إلى عائلة الرسول صلى الله عليه و سلم عن فاطمة الزهراء و علي كرم الله وجهه.

2 -حويطة من الاحاطة: بناء غير مكتمل بنصف جدار بدون ملاط يحيط بقبر، كرمز قدسي يرمز إلى وجود ولي مدفون في هذا المكان.

3 -**المانا:** عبارة من أصل ماليزي و بولينيزي , و هي تشير الى قوة سحرية و غير طبيعية , ويمكن للمانا ان تعطي الروح لكل الأغراض , و يمكن لبعض الناس التلاعب بها و هذا ما يعطيهم سلطة (ذات نمط سحري)، و أول من وضع مصطلح مانا في الدراسات الأنثربولوجية هو **كوردينغتون cordinbnton** في دراسته على جزر الميلانيزا و ثقافاتها و يعرف كوردينغتون المانا بأنها : قوة حيادية أخلاقية غير مادية و فوق طبيعية روحية غير مادية، تحدث أثارا مادية لا ترتكز في موضوعات معينة بل تتخلل كل شيء (أنظر فراس السواح، دين الانسان، ص185.)، كانت فكرة المانا فكرة شائعة في الاتنولوجيا لدى مارسيل ماوس واميل دوركهايم الذين رايا فيها مبدا عاما نجده تحت اسماء مختلفة في كل اشكال الديانات البدئية حيث نجد تحريكا يتم بواسطة قوى مقدس

4 -سعيدي محمد، **من أجل تحديد الإطار المعرفي و الاجتماعي للمعتقدات و الخرافات الشعبية**، ص 11.

العلاج مستحيلا"[1] أو الولد أو الزوج وغيرها من الحاجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية، وامتياز التوسط بين الإنسان وبين الله، حيث" يعتبر المُرابط كائن قاهر يستمد قوته من البركة الإلهية[2] ".

قرب الضريح توجد مجموعة من القبور محاطة بنصف سور في شكله المربع تنال احترام وتقدير المتوافدين يسعى الإنسان "لرضاها وطلب عونها والتخلص من غضبها وسخطها ولتفادي ذلك يسعى إلى تقديم القرابين لها وإقامة الحفلات لها"[3] تشكل في مجملها مجمع قدسي مليء بالمراكز الطقوسية تمارس حولها طقوس الزيارة كإشعال الشموع، والتبرك بالتراب، وترك قطع من الأقمشة المستعملة، وإشعال البخور، ويعد ضريح الولي يوسف المركز الرئيسي والقطب الرمزي المركزي للمقدس.

ب –المقدس الضرائحي والتمثلات الاجتماعية

يقول د.جودلي أن التمثلات الاجتماعية "عملية ذهنية يرتبط الفرد من خلالها بموضوع معين أو ظاهرة طبيعية أو فكرة أو حدثا نفسيا أو اجتماعيا ... يمكن أن يكون واقعيا أو خياليا، أو أسطوريا لكنه دائما مكتسب"[4] أما موسكوفيسكي فيقول أنها "تساهم في توجيه السلوكيات وتكوين المعرفة الاجتماعية، وتركز على العلاقات الاجتماعية...تتمحور في كيفية التواصل والانتشار"[5] ولهذا يتوجب دوما الانتباه إلى العملية التي تتحول فيها رمزية البناءات القدسية وتطقيسها إلى وسيلة لتمرير ايديولوجية السلطة الرمزية ومحركا للفعل والفاعلين.

يستمد ضريح الولي سيدي يوسف قدسيته من نسق رمزي أما الأول فمن المعمار الذي يحتوي رسائل ورموز كالشكل المربع وغطاء التابوت بالكساء الأخضر وهي تعبر عن انتمائها الأنطولوجي، أما الثاني من الطقوس والشعائر والاحتفالات، التي تساهم في تكوين صورة قدسية حول هذا الولي في الذاكرة الشعبية وتكوين الشعور الجمعي في نطاق رمزي قدسي وذلك لما تعطيه الطقوس والممارسات من دلالة سميولوجية إحيائية تتجلى نحو الهيمنة الكاريزمية للولي التي تقوم على أساس الاعتقاد في المهارات و القدرات الخارقة على حسب رأي ماكس فيبر الذي يراها "ملجأ وملاذاً للإنسان المحروم والمضطَهد أو المهدد بالألم[6]، ويؤكد فيبر أن هذه الفئة بحاجة دائمة إلى نبي أو مخلص.

استنادا إلى رأي فيبر يمكننا القول أن التمثلات الاجتماعية حول المقدس الضرائحي تظهر من خلال الدلالة السيميولوجية للطقوس والممارسات داخل وحول الضريح والتي تترجم علاقة الفرد بالمقدس كإيديولوجية شعبية، حيث يعتقد الزوار والممارسون في الهيمنة الكاريزمية للولي كسلطة روحية تستجيب لطلباتهم وتساعدهم على تحقيق أمالهم وتخفيف آلامهم وتقضي حوائجهم وتحقق أمانيهم "بحيث تلتقي مع آليات المقدس في علاقته بالمؤمن"[7].

1 -نور الدين طوالبي، **إشكالية المقدس**، تر: وجيه البعيبني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1 ،1988ص 43.

2 –هنية مفتاح، **الفكر الديني القديم**، نقلا عن: علي سامي المنشار، **نشأة الدين**، دار الثقافة، الإسكندرية، 1949، ص ص37–38

3– Edmond Douté, **note sur l'islame maghribin(marabouts)**, éditeur : Ernest Leroux,1900,p18.

4– Jodelet.d.(1989).**les representation sociales**, paris, puf, 5eméd.,p80

5 –Moscovici,S,(1979),**psychologie,des minorités actives**, paris,PUF,p43

4–Bendix, Reinhard, **Max Weber:** An Intellecval Portrait, University of California, Berkeley, California press, 1977 . p86.

7 –مجموعة باحثين، **الإنسان و المقدس**، دار محمد علي الحامي، تونس، ظ1، 1994، ص81.

ليس المحيط في هذا الحقل الطقوسي فقط مجموعة من الشروط والعوامل الخارجية التي تفسر توافد الزائرين إلى ضريح الولي بل تشمل الفاعلين الاجتماعيين في هذا الحقل الطقوسي مشكلا بذلك قناة تسمح لنا بالمرور إلى دراسة فضاء مركب من موضوع أشمل منه ليشكل "مجالا يتقاطع بداخله الديني مع الاجتماعي والتخيلي، والقدسي مع الاقتصادي والتخيلي ليتمظهر الكل في أشكال تعبيرية رمزية"[1] فالضريح في الظاهر فضاء محدد في إطار بشري بطبيعة أنشطة جماعية ذات طابع شعبي اجتماعي مغلفة بطابع قدسي.

تمثل العلاقة بين الإنسان و القطب سيدي يوسف "تلك التي تشرحها و تصونها المعتقدات، في حين تشكل الطقوس ضمانا عمليا لها"[2]، حيث يشكل ضريح سيدي يوسف من جهة قطب رمزي مقدس في المعتقد الشعبي يفرض على المؤمن شعورا مميزا بالاحترام الذي يمنحه خاصته النوعية، و من جهة أخرى قطب الواقع الذي يمثل فضاء دنيوي في التجمعات الشعبية التي تحول صورة المقدس إلى مالا يصلح لأن يكون مقرا للمقدس على حد تعبير روجيه كايو الذي يرى أن "كل اعتداء دنيوي من شأنه أن يفسد كينونة المقدس و يفقده ميزته النوعية و يجرده دفعة واحدة من قدرته العاتية والخاطفة"[3]، انطلاقا من فكرة كايو سنحاول أن نبين كيف تحول الضريح من فضاء قدسي في المعتقد الشعبي إلى فضاء دنيوي في التجمعات الشعبية.

ج- الضريح و علاقته بالمجال السوسيولوجي

تتميّز منطقة الجبل الأخضر بالطابع السياحي الذي يجمع بين القطب الرمز والقطب الواقع، بين زيارة ضريح سيدي يوسف كمعلم قدسي والتنزه في المنطقة كفضاء سياحي و الذي يشكل تجمعًا بشريًا لا يفصل بين مختلف الفئات الاجتماعية، مشكلا بذلك بنيات اجتماعية مختلفة، كان فرصة لاستغلال الجماعات المكانية التي ظهرت في شكل جماعات شعبية صغيرة منظمة، على حد تعبير فاروق مصطفى تتميز بنمط خاص من الثقافة وتتصف بطابع خاص "كما أنها تعتبر نموذجا من الفعل الرمزي"[4]، يرتبط أفرادها بمصالح مشتركة، كما يعتبر رادفيلد redfeild هذه الجماعات أنها مجتمع صغير منعزل و متجانس يتميز بإحساس قوي بالتضامن الاجتماعي[5] تشكل هذه الجماعات أنشطة احتفالية أسبوعية خاصة بهذا المعلم الطقوسي تظهر هذه الجماعات في:

– المحلات التجارية: يمكن وصف اقتصاد منطقة الجبل الأخضر و ما جوارها بكونه اقتصاد زراعي رعوي تغلب عليه زراعة الحبوب (القمح، الشعير) وتربية المواشي، إلا أن الضريح شكل متنفسا لسكان المنطقة قصد ممارسة التجارة وتصريف البضائع، كان يوم توافد الزوار مناسبة اقتصادية هامة تفنن سكان المنطقة في استغلالها، فقد انتشر نشاط اقتصادي حول الضريح، يشمل التجارة المرتبطة بهذا النوع من السياحة.

نظرا للتوافد الكمي للزائرين، بنيت بجانب الضريح دكاكين صغيرة تعرف في اللغة المحلية (البراريك)[6]، وخلفها بنيت بيوت قصديرية تستغل كنشاط فندقي غير مهيكل، رغم بُعد الضريح عن التجمعات السكنية وانعدام المرافق والمواد التي يحتاجها الزوار كالخبز والماء والمشروبات وغيرها، لم نسجل توفر هذه المواد في الدكاكين الصغيرة، ولكن لاحظنا تجارة بسيطة تختص في بيع القماش والحنة والطبول (الدربوكة والبندير)، وبعض مواد الزينة الخاصة بالمرأة، وبعض الأواني التقليدية.

1 –نور الدين زاهي، **المقدس الإسلامي**، دار توبقال، المغرب، ط1، 2005،، ص50.

2 –روجيه كايو، **الانسان و المقدس**، تر: سميرة رشا، المنظمة تاعربية للترجمة بيروت، ط2010،1 ص36

3 –المرجع نفسه، ص 38.

4 –فاروق مصطفى، **الموالد–دراسة للعادات والتقاليد الشعبية في مصر**، دار بور سعيد، مصر، 1980، ص 46.

5 –المرجع نفسه، ص80.

6 –بيوت قصديرية صغيرة تُستغل لممارسة نشاطات تجارية.

يغلب على هذا النوع من التجارة طابع تقليدي وهو ما يزيد المنطقة ميزة خاصة للحفاظ على صورة الضريح في شكله القدسي التقليدي وذلك بربط التجارة بالضريح وإعطائها صيغة البركة، فمثلا على ذكر الحنة وما لها من ميزة خاصة عند المرأة تباع في تلك الدكاكين الصغيرة لها طابع البركة الخاص بالولي (حنة فيها بركة الولي)، هذا مثال بسيط ينسحب على باقي المواد المعروضة للبيع في المنطقة.

– **فرق فولكلورية:** تظهر في شكل تجمعات شعبية ثقافية لأن "الظاهرة الفولكلورية تستلزم وجود جماعة أو جماعات شعبية لها ثقافتها الخاصة، يمكن أن نطلق عليها ثقافة شعبية"[1] تشكل هذه الجماعات ما يسمى بالحضرة[2] ويختلف نشاطها حسب الفرقة، لكنها تلتقي في هدف واحد اقتصادي ربحي، يسجل حضور الفرق بكثرة في يوم الجمعة وهو يوم توافد الزائرين بكثرة وذلك نظرا لخاصية المجال الزماني والمكاني القدسي والطقوسي الذي يساعد على ذلك.

تتكون الفرق الفولكلورية من أعضاء يتراوح عددهم من سبع إلى اثنا عشر عضوًا حسب نشاط الفرقة، تتوزع فيها الوظائف على أعضاء الفرقة على حسب الإمكانيات والوسائل من العازف على القصبة ومن الذين يضربون على الدف (البندير أو الدربوكة) والمداح أو المغني، وقائد الفرقة الذي يلعب الدور الدرامي في الفرقة للتأثير على المتفرجين.

– **فرقة عيساوة:** تجمع شعبي أخر لكن ليس من طابع الفولكلوري بل طابع سحري قدسي يجمع بين الجسد السحري و الجسد المقدس.

في بداية الحضرة يقدم العيساوي (ح)[3] نفسه وعشيرته العيساوية، يبدأ كلامه بالصلاة على النبي ومدح الأولياء الصالحين ويثني على الولي سيدي يوسف طالبا رضاه و حمايته، ثم يقوم بأعماله السحرية، يداعب الأفاعي السامة الكبيرة يقبلها ويدخل رأسها في فمه، ثم يقوم بحرق أوراق الجرائد، ووضعها في صندوق صغير فارغ بعد أن عرضه على الحاضرين وتأكدهم من فراغه يضع الرماد في الصندوق و يغطي الصندوق بقطعة قماش ثم يقول كلامًا لا يسمعه الحاضرون ثم يقول بصوت مرتفع "برضا النبي رسول الله و رضا رجال البلاد و الحاضرين..."ثم يعود إلى صندوقه وبحركات وإشارات يتقن في ممارستها، و يطلب من المتفرجين إعطاءه الزّيارة التي يخصص مقدارها هو ب 10 دج لا يزيد عليها، ثم يطلب من أحد الحاضرين نرمز له ب (م) أن يدخل الحضرة و يخلص النية، ويتعهد بأن يعطيه أي شيء يخرجه من الصندوق، في حال تفريجي يقف الناس أمام الوضع بدهشة و حيرة يخرج العيساوي أوراق نقدية من الصندوق يعطيها للرجل(م).

هذا العمل يجعل من العيساوي جسدًا سحريًا طقوسيًا محمي ببركة الأولياء، فهذا الجسد جسد السر بامتياز "يظهر في اللغة الصوفية في شكل سر، وفي اللغة الطقوسية في شكل بركة، أما اللغة الاثنوغرافية والاثنولوجية في الشكل الغريب والعجيب"[4]، يعطي دلالة رمزية يرتديها الغموض "الأمر الذي يجعله كموضوع يساءل كل مجالات البحث"[5]، ما يهمنا هنا هو الجسد الطقوسي وعلاقته بالفضاء المقدس ودوره في تكوين التفاعل الاجتماعي، تتخذ علاقة العيساوي ببركة شيخ العيساوة ورضا الولي يوسف والأولياء الصالحين شكلا طقوسيا حين يداعب الثعبان، يستجيب الناس لهذا الفعل

1–المرجع السابق، ص60.

2 –نقصد بالحضرة في موضوعنا حضور جماعات صغير تقيم نشاط معين تعتمد على مجموعة من القواعد والسلوك مزودة بصفة الإلزام بالعادات والتقاليد الخاصة بالولي يجتمع الناس حولهم حيث تقوم بالغناء ومدح الولي، معتمدة في ذلك النص الشعبي.

3 – (ح) رمزنا به الى قائد الفرقة التي تشكل الحضرة، (ع): رجل يبرر انتماءه الى عرش محمد بن عيسى المغربي مؤسس الطريقة العيساوية.

4 –نور الدين زاهي، ص62

5 –المرجع السابق، ص62.

الدرامي ويباركون العيساوي، يعطونه الزيارة ويطلبون منه الوساطة للولي.

خلاصة:

بعد هذا العرض البسيط والمفصل لعمل الجماعات الشعبية المنظمة التي تقوم بالعمل الدرامي و تستغل الوجود الظرفي للزائرين في ضريح سيدي يوسف لممارسة نشاطها واحداث التفاعل كونه "عملية تربط بين الإنسان الذي يقوم بأداء فعل معين بغرض إحداث تأثير في الآخرين"[1]، نجد أن الفاعل وهو الفرد المنتمي إلى الجماعات الشعبية ويمكن اعتبار عناصرها الفاعلين الاجتماعيين أما المشهد (الفعل المثير) فيختلف باختلاف الدور والوظيفة لهذه الجماعات وطريقة عملها ونشاطها أما الاستجابة فهي سلوك المشاهد لهاته النشاطات التي تثير انتباهه ينتج التفاعل الاجتماعي بين المتفرجين، وبين المتفرجين والفاعلين وهنا يظهر نوع من الارتباط الدائم بين الفعل والفاعل وهذا الارتباط يعكس نوعًا من التوافق بين صفات الإنسان وسلوكه، يرى أصحاب نظرية التفاعل الاجتماعي أن الأفراد يتفاعلون فيما بينهم ويستجيب بعضهم لبعض ويؤثر أحدهم في الأخر، بغض النظر عن التركيبة أو البنية الاقتصادية والطبقات الاجتماعية للأفراد، مع الاهتمام بالجانب الإنساني والتغيرات الاجتماعية، فالتفاعل الاجتماعي يحصل بين الأفراد رغم الاختلافات الثقافية والعرفية والبيولوجية[2].

في ظل أية شروط يقع التفاعل الاجتماعي بين المتوافدين إلى الضريح والجماعات الشعبية في هذا الفضاء القدسي؟ يحيلنا هذا التساؤل إلى عمل بيلس وزملائه[3] الذي أثبت من خلاله أن التفاعل يربط بين أعضاء الجماعة القائمون بالفعل الذين يتصلون ويعتمدون على بعضهم البعض، وبين الناس الآخرين، وهذا ما لمسناه من خلال تفاعل المتوافدين مع الجماعات الشعبية، فكان رد فعل الناس مختلفا من صنف انفعالي عدائي لا يقبل الأعمال التي يراها وصنف عاطفي يستجيب ويتجاوب مع أهداف الجماعات الشعبية والمسطرة مسبقا، هكذا يحدث التفاعل بين الناس مع الجماعات الشعبية، وبالتالي ننظر كيف يساعد الفضاء المقدس لضريح الولي في تجمع الزوار وتداخل الفئات الاجتماعية و بناء العلاقات الاجتماعية يؤدي حتما وبدون شك إلى تناقل وبادل الخبرات تكوين الجماعات وتحقيق التفاعل الاجتماعي بين المتوافدين إلى الضريح.

من خلال تحليل النص الشعبي والعمل الدرامي والسحري وانطلاقا من الاعتقاد في بركة الأولياء وسيطرة الفضاء القدسي الطقوسي على المخيال الشعبي الذي "لا يفصل بين ما هو ديني رسمي وما هو متعلق بالتدين الشعبي فالواحد يحتوي الآخر فلا يوجد في تمثلاته أصلا لحدود بين ما هو ديني وشبه ديني، بل ليس هناك بدعة ولا حرام "[4] ، إن المقدس الضرائحي ليس فقط مجموعة من الشروط والعوامل الخارجية التي تشجع المحيط القدسي بل تشمل العديد من الفاعلين الاجتماعيين الآخرين الذين لهم دور الدرامي في التأثير وإحداث التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والمتوافدين وتكوين الجماعات المكانية وتحول الفضاء القدسي إلى الفضاء الدنيوي " فالإنسان الدنيوي سواء أراد أم لم يرد ما زال يحافظ على ملامح سلوك الإنسان المتدين ولكن منقحة من المدلولات الدينية"[5]، لقد سمح لنا الربط بين رمزية الضريح والمحيط الاجتماعي وديناميكية الفاعلين الاجتماعيين بتفسير انتشار الظاهرة واستمرارها رغم تراجع الجودة التاريخية القدسية للضريح وتحولها إلى طبيعة دنيوية استغلالية.

1 –نور الدين زاهي، المرجع السابق، ص66.

2 –وليم لامبيرت، **علم النفس الاجتماعي**، تر سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة، ط1 1989، ص 171.

3 –عديلة أمال، "الفعل التطوعي في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر"، رسالة ماجيستير، اشارف: محمد المهدي بن عيسى، **جامعة ورقلة**، 2011–2012، ص 52.

4 –بوشمة الهادي، "الوعدة التمثل و الممارسة"، **انسانيات**، مركز البحث في الأنثربولوجيا و العلوم الاجتماعية، وهران، العدد39–40، 2008، ص94.

5 –مرسيا الياد، **المقدس و المدنس**، تر: عبد الهادي عباس، دار دمشق، سوريا،ظ1، 1988 ، ص149.

الخاتمة

انتشار الأضرحة في المجتمع الجزائري كان نتيجة الفكر الأوليائي في الفلسفة الصوفية وتغلغله في الايديولوجيا الشعبية عن طريق مؤسساتها الزاوايا، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري مرورا بالعهد العثماني إلى غاية الفترات الكولنيالية وحتى يومنا هذا.

نتيجة التغير الثقافي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري بصفة عامة وتغير البنية الاجتماعية في ظل التحولات السياسية والثقافية والاجتماعية، ورغم الجهود المبذولة لتحيين الدور القدسي لأضرحة الأولياء الصالحين، إلا أن الطابع الدنيوي أصبح هو الغالب على الممارسات والطقوس في هذا الحقل القدسي، وأصبح المقدس يُستغل للدنيوي مما أدى إلى ظهور تنظيم اجتماعي –كما سبق وأشرنا اليه– وتكوين مجتمعات محلية تظهر في شبكات اجتماعية تنتج منها الأفكار الأخلاقية و تصورات وممارسات الأفراد وتتبلور التمثلات الاجتماعية، وهنا أشير إلى ماكس فيبر وماري دوجلاس حين ربطا العلاقات الاجتماعية بالقيم الاجتماعية وأثرهما في نمط التنظيم الاجتماعي الذي تؤثر مواقفه في سلوكيات الأفراد.

المقدس الضرائحي صورة واقعية تعبر عن ما هو ديني مثالي من خلال البناء المعماري النموذجي في شكله الهندسي، ذو دلالة رمزية إحيائية تذكارية يترجم من خلالها عن انتمائه الانطولوجي، كونه نموذج قدسي مركب من المادي واللامادي أما المادي فهو المعمار واللامادي روح الولي المدفون فيه، حضور شخصية الولي وتمثله في سلطة رمزية خيالية وهمية جعلت الضريح من خلال شكله المادي قطب رمز قدسي ديني يعبر عن فضاء يمثل العالم النموذجي يشكل شارة ليست مقصودة لذاتها وإنما لما وراءها من أفكار وتخيلات لها مغزى، تتيح الفرصة لإيجاد وقائع ترتبط بها، تتألف هذه الوقائع من قواعد وأسس تظهر على شكل سلوكيات وممارسات يفرض الضريح من خلالها منزلة المقدس.

قائمة المراجع

- ابن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، (1329) هـ، مصر، المطبعة الكلية.
- ابن منظور،(2008) **لسان العرب**، تح: خلد رشيد القاضي، الجزائر، دار الأبحاث.
- جوردن مارشال، (2008) **موسوعة علم الاجتماع**، تر: محمد الجوهري.
- فاروق مصطفى،(1980) ، **الموالد–دراسة للعادات و التقاليد الشعبية في مصر**، مصر ،دار بور سعيد.
- فراس السواح،(2002) **دين الإنسان**، سورية، دار علاء الدين.
- سعاد ماهر، **مساجد مصر وأوليائها الصالحين**، إشراف: محمد توفيق، مصر، المطابع التجارية.
- سعاد ماهر، (1956) **مساجد مصر و أوليائها الصالحين**،ج2، مصر، مطابع الأهرام.
- روجيه كايو،(2010) **الانسان و المقدس**، تر: سميرة رشا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
- كيلفورد غيرتز، (1993) **الاسلام من وجهة نظر علم الأناسة**، تر :أبو بكر أحمد باقادر، بيروت، دار المنتخب العربي.
- مجموعة باحثين، (1994) **الانسان و المقدس**، تونس، دار محمد علي الحامي.
- مرسيا الياد، (1988) **المقدس والمدنس**، تر: عبد الهادي عباس، سوريا، دار دمشق للنشر.
- نور الدين زاهي،(2005) **المقدس الإسلامي**، المغرب، دار توبقال.
- نور الدين طوالبي،(1988) **إشكالية المقدس**، تر: وجيه البعيني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- هنية مفتاح، (1994) **الفكر الديني القديم**، الاسكندرية، دار الثقافة.
- وليم لامبيرت، (1989) **علم النفس الاجتماعي**، تر سلوى الملا، القاهرة، دار الشروق.

• يوسف شلحت (2003) **نحو نظرية جديدة في علم اجتماع الديني** ، تح: خليل أحمد، بيروت، دار الفرابي.
• محمد عبد الجواد القاياتي، **نفحة الباشام في رحلة الشام**، لبنان، دار الرائد العربي.
• مهدي جدعان(2009) **المقدس والحرية**، بيروت، المؤسسة الهربية للدراة و النشر.
• المنتدى الإسلامي، (199) " دمعة على التوحيد" **مجلة البيان الاسلامية** ، مطبعة النرجس، الرياض.
• بوشمة الهادي (2008) "الوعدة التمثل والممارسة"، **انسانيات**، مركز البحث في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، وهران، العدد39-40، ص89-111.
• سعيدي محمد، (1995) "من أجل تحديد الإطار المعرفي والاجتماعي للمعتقدات والخرافات الشعبية"، **مطبوعات مركز الابحاث في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية**، وهران.
• جيلالي سراج (2015) زيارة الأضرحة وأثرها في المعتقدات الشعبية، رسالة ماجستير.
• عديلة أمال (2012) الفعل التطوعي في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة ورقلة.
• Bendix, Reinhard, Max Weber : (1977) An Intellecval Portrait, University of California , Berkeley , California press.
• Edmond Douté, note sur l'islame maghribin(marabouts), (1900) éditeur : Ernest Leroux.
• Emile durkheim, the elementary forms of the religious life, the library of university of california Los Angeles.
• Jodelet.d.(1989).les representation sociales, paris, puf, 5eme éd.
• Moscovici,S,(1979),psychologie,des minorités actives, paris,PUF.
• Merceia Eliade, (1965) le sacré et le profane,edition gallimard,France.

نقد النظرية الماركسية في ضوء خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية

بركة بلاغماس: جامعة الجزائر03
رحيمة غضبان: جامعة البليدة 02

ملخص:

عملية التشخيص للواقع الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع تحتاج إلى الاستناد لبعض المقاربات والنظريات التي تساعد على التفسير والتحليل والفهم لمختلف العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات، لكن الإشكال المطروح هو: هل أن كل النظريات المفسرة للظواهر هي صالحة لكل المجتمعات مهما اختلفت وتباعدت من حيث البناء الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي وحتى العقائدي؟ أم أن بعضها يبقى قاصرا وعاجزا عن التفسير. لذلك ارتأينا ومن خلال هذه الورقة معرفة إن كانت النظرية الماركسية –من بين النظريات الواسعة الانتشار– التي فسر من خلالها ماركس تاريخ المجتمعات من خلال تطور وسائل الإنتاج، بمعنى ارتباط وجود المجتمعات البشرية بالمادة و يؤكد ذلك من خلال عدة مقولات من بينها " لا إله والحياة مادة" وغيرها من المرتكزات، تتلاءم وخصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل: كيف يمكن الاعتماد على النظرية الماركسية في تفسير الواقع الاجتماعي للمجتمع العربي الإسلامي بالرغم من كونها تتعارض مع مبادئه وثقافته ودينه؟

الكلمات المفتاحية: مرتكزات الماركسية، نقد الماركسية.

Criticism of the Marxisttheory in the light of the specificity of Arabsocieties

Abstract:

The process of diagnosis of social reality by social scientists need to be based on some approaches and theories that help to explain, analysis and understanding of the various social relations prevailing in societies, but the problem presented is:are all the theories explaining the phenomena valid for all societies, however different and divergent in terms of social, economic, political and even ideological construction, or some of them remain minor and unable to explain what happens, especially if the circumstances and contexts vary, and the multiplicity of places and times? From this point of view, we wanted to know whether Marxist theory was one of the most widespread theories in which Marx interpreted the history of societies through the development of means of production, in this sense, the existence of human societies is linked to the

material, and this is confirmed by several statements, including "No God, Life is Material" and other principles that are far from our social reality. and the following is the question that revolves around our paper: How can rely on the theory of Marxism in the interpretation of the social reality of the Arab-Islamic society, despite being contrary to the principles and culture and religion?

Key words: foundations of Marxism, Criticism of the Marxist.

مقدمة:

تعدد الباحثين وخلفياتهم الاجتماعية والفكرية وآراءهم، ومعتقداتهم أدت إلى تباين في الرؤى والنتائج المتعلقة بالمجتمع ومختلف الظواهر السائدة فيه، فالظاهرة وتفسيرها مرتبط بالمجتمع الذي نشأت فيه، فكون العوامل التي أدت إلى ظهورها في مجتمع رأسمالي تختلف عن تلك التي ساهمت في نشأتها في مجتمع اشتراكي، والأمر الطبيعي في مجتمع لا يدين بالإسلام يعتبر من الكبائر في مجتمع إسلامي.

فالتطور الذي حصل في المجتمع الغربي في مجال العلم و التكنولوجيا والصناعة، تمخضت عنه مجريات أدت إلى تبني نظامين اقتصاديين اجتماعيين الرأسمالية والاشتراكية لتنظيم الحياة الاجتماعية والتحكم في مختلف العلاقات التي يدخل فيها الأفراد، إلا أن ذلك يختلف في الدول العربية والإسلامية التي شهدت تطورا وحضارة مع فجر الإسلام، بسبب تبنيها النظام الذي يبقى صالحا لكل زمان ومكان لأنه نظام متكامل لما يحويه من خصائص ومميزات تجعله يسمو لأن يكون الأصوب على الإطلاق لكونه نظام رباني، إلا أننا وبالنظر للمعطيات التاريخية وبفعل الحركات الاستعمارية والهيمنة الغربية تبنينا الأنظمة المستحدثة والمناقضة لمعتقداتنا، ومن بينها ما جاء به "كارل ماركس" حول التناقضات الموجودة في المجتمع الرأسمالي وكيف ستؤدي في النهاية إلى القضاء عليه ليتحول بذلك المجتمع إلى اشتراكي غير طبقي، وفيما يلي سنحاول إلقاء الضوء على أهم مرتكزات النظرية الماركسية، ونقدها على ضوء خصوصيات المجتمع العربي الإسلامي.

أولا–تعريف علم الاجتماع وتحديد موضوعه:

يؤكد " ريمون أرون" أحد المشتغلين بعلم الاجتماع في فرنسا أن علم الاجتماع يتميز بأنه دائم البحث عن نفسه، وأن أكثر النقاط اتفاقا بين المشتغلين به هي صعوبة تحديد علم الاجتماع، كما أورد "بيترومسوروكين" في مؤلفه "النظريات السوسيولوجية المعاصرة " عام 1928 أراء أكثر من ألف عالم وباحث في علم الاجتماع، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تحديد من نجح في تعريف علم الاجتماع[1]. فتلك التباينات جاءت كنتيجة فرضتها طبيعة العلم والخلفية النظرية والاجتماعية والثقافية لمختلف المفكرين ورؤيته انطلاقا من واقعه المعاش.

يذهب " جيمس فاندر زاندن" في كتابه المنشور عام 1979 إلى أنه " من الملاحظ أن هناك طابعا مميزا لعلم الاجتماع بوصفه علما، مميز له عن

1–عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم اجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 14.

العلوم الاجتماعية الأخرى، لكن ذلك قد لا يرضي العلماء الاجتماعيين الآخرين، علماء الاقتصاد، وعلماء النفس، والسياسة، والأنثروبولوجيا، بل هو قد يدفعهم إلى الاحتجاج كذلك لأنه حين يذهب علماء الاجتماع إلى أن علمهم هو علم دراسة السلوك الإنساني، فإنهم سوف يذهبون أيضا إلى إن السلوك الإنساني، هو موضوع دراستهم كذلك[1].

ورغم التباينات الموجودة إلا أنه يوجد ثمة نقاط أساسية تمثل ولو هيكلا عاما يتحرك من خلاله علم الاجتماع، ويتحدد به موضوعه الأساسي وهو هيكل يشير إلى أن علم الاجتماع هو علم دراسة الإنسان والمجتمع، دراسة علمية، تعتمد على المنهج العلمي، وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب البحث. وهذا البعد الأساسي في التعريف يعد حصاد تطورات علم الاجتماع منذ أن ولد على يد العلامة العربي " ابن خلدون" الذي حدده بأنه علم العمران البشري، وما يحويه هذا العمران من مختلف جوانب الحياة الاجتماعية المادية والعقلية[2].

لا يهتم علم الاجتماع ببناء الجسد الإنساني أو بوظائف أعضائه أو بالعمليات العقلية في حد ذاتها، بل هو يهتم بما يحدث عندما يقابل إنسانا إنسان، أو عندما يشكل الناس جموعا أو جماعات، أو عندما يتعاونون ويقتتلون، أو عندما يتحكم بعضهم ببعض، أو يحاكي أحدهم الآخر، أو يطورون الثقافة أو يقوضونها. إن وحدة الدراسة السوسيولوجية ليست على الإطلاق فردا واحدا، ولكنها تتمثل على الأقل في فردين يكونان معا علاقة بشكل ما[3].

أما " ماكجي" وزملاؤه فيتبنون في مؤلفهم المنشور عام 1977 تعريفا لعلم الاجتماع يذهب إلى أنه العلم " الذي يدرس النظام الاجتماعي"، ويشير تصور النظام الاجتماعي إلى ذلك النمط المنظم الذي تجري وفقا له الشؤون الإنسانية بدءا من علاقات التعاون البسيطة كأن يعاونك شخص غريب عليك بأن يقدم لك مساعدة، حتى الجماعات المنظمة التي تتحدث لغة مشتركة وتشترك في نفس الموقف السياسي لأجيال وربما لعدة قرون (أي المجتمعات التاريخية بوصفها نظما)[4].

ثانيا–التعريف بالنظرية السوسيولوجية:

تعتبر النظرية جزءا أساسيا من الحقيقة الواقعية في حياتنا اليومية وهي الأساس الكامن وراء تفسير كل فرد لما يفعله ويشاهده يوميا من ظواهر اجتماعية وفيزيقية.

وتعرف النظرية بأنها مجموعة من العلاقات التي تفسر ظواهر التفاعل في إحدى مجالات الأنشطة التي يمارسها الإنسان الفرد والجماعات الاجتماعية والمجتمع بوجه عام فهي علاقات تبادلية متفاعلة بين الفرد و الجماعة و المجتمع في إطار ظواهر التفاعل الفيزيقي والاجتماعي داخل البيئة الاجتماعية وتعبر عن مجموعة المعايير والإيديولوجيات و القيم التي تتمثلها هذه البيئة لتفسر

1–محمد عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ص 16.
2–عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 15.
3–نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، مصر 1977، ص 29.
4–محمد عودة، مرجع سابق، ص 17.

ما يحدث داخلها، ومن الطبيعي أن تختلف المعايير والإيديولوجيات والقيم باختلاف البيئات و اختلاف المجتمعات كما تختلف أيضا في البيئة الواحدة باختلاف الزمان[1].

فباعتبار أننا في كل روتين الحياة اليومية نفكر بطريقة نظرية، وأننا نمارس ونفعل كل مقولات النظرية في كل تفاعلاتنا، فإنه حري بنا أن نجعل كل خبراتنا الشخصية متماسة مع النظرية، حيث يصبح بمقدورنا أن نضع مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تساعدنا في السيطرة على كل ما يحدث في إطار وجودنا الاجتماعي، وهذا هو عين ما ذكره " ايان كريب" إذ يقول[2]:

" فالنظرية إذن هي محاولة تفسير خبراتنا اليومية في الحياة، تلك الخبرات الشخصية اللصيقة بنا، وفقا لشيء ليس بذلك القرب منا سواء أكان ذلك الشيء أفعال أناس آخرين، أو خبراتنا السابقة أو عواطفنا المكبوتة، وما شاكل ذلك. وفي بعض الأحيان وتلك أكثر صعوبة يتم التفسير على أساس شيء ما ليس لنا به خبرة مباشرة البتة وعند هذا المستوى تكون النظرية قد قدمت لنا شيئا جديدا حقا عن الحياة".

فإذا كانت النظرية محاولة لتفسير الواقع المعاش أي أنها وليدة المجتمع بخصائصه وظروفه ومختلف العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، وليست استيرادا لتجارب مجتمعات أخرى ومحاولة تكييفها وإسقاطها على واقع اجتماعي آخر، فالتجارب التي يمر بها المجتمع تختلف من مجتمع إلى آخر وفي نفس المجتمع بين مختلف الأزمنة. وقد توج التراث النظري الغربي بالعديد من النظريات التي حاولت إيجاد علاقة بين مختلف الظواهر الاجتماعية محاولة بذلك تفسيرها، والتنبؤ بمسارها بغية التحكم فيها في المستقبل، ومن بين تلك النظريات التي شهدت تطور علم الاجتماع الغربي النظرية الماركسية التي أخذت اسمها من مؤسسها "كارل ماركس" الفيلسوف وعالم الاقتصاد والاجتماع الألماني "1818_ 1883"، النظري التي حاولت تفسير واقع المجتمعات الغربية آن ذاك، وذلك بناء على منطلقات فكرية نذكرها فيما يلي:

ثالثا-منطلقات الماركسية:

بنى ماركس تصوره للواقع الاجتماعي الغربي انطلاقا من أفكار ومقولات شكلت الأساس لنظريته أهمها:

1_ موضوع الماركسية:

يمثل تاريخ البشرية في نظر ماركس تطورا تاريخيا للأنظمة الاجتماعية الاقتصادية، والتي قسمت المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين الأولى مالكة لوسائل الإنتاج ومستغلة والثانية عاملة ومستغلة ومضطهدة، فيرى ماركس أنه من أجل بقاء الإنسان لابد من إنتاجه للأكل والأشياء المادية، وفي سعيه لذلك وفي كل مرحلة رئيسية من تطور قوى الإنتاج تقابل بشكل خاص من العلاقات الاجتماعية.

يتكون المجتمع من مجموعة الظواهر الاجتماعية المختلفة مثل الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأسرة والدين...، تلك التي لها صفات وقوانين وتطورات داخلية خاصة مرتبطة ببعضها

1-طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم اجتماع، دار غريب، القاهرة، ص 18.

2-شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية، صور الازيكية، مصر، 2009، ص 14.

أشد الارتباط، ما جعل المادية التاريخية تسعى إلى معرفة القوانين العامة التي تحكم هذه الظواهر في ضوء تطورها التاريخي من جانب، والكشف عن العلاقات الجوهرية بين هذه الظواهر في ضوء البناء الاجتماعي القائم من جانب آخر.

إن المادية التاريخية في ضوء اهتمامها بالقوانين العامة للتاريخ فإنها تركز على العلاقات الوثيقة بين مكونات أي بناء اجتماعي وخلال فترة محددة، ولهذا فلكي تؤدي المادية التاريخية غرضها لابد أن تقف على العوامل التالية:

_ معرفة تاريخ المجتمعات الإنسانية.

_ الوقوف على الظواهر الاجتماعية التي تشكل الجوانب المختلفة للحياة اليومية الاجتماعية.

_ الكشف عن الجوانب المتباينة للعملية التاريخية والقوانين العامة لتطور الإنسانية[1].

يتكون المجتمع من طبقات في رأي ماركس، وتوجد طبقتان اجتماعيتان رئيسيتان في جميع المجتمعات باستثناء أكثر أشكالها بساطة. كما أن علاقة الناس بوسائل الإنتاج تحدد الطبقة التي ينتسبون إليها[2]. فالطبقة المهيمنة تملك وسائل الإنتاج وتعمل على استغلال واضطهاد الطبقة العاملة والمالكة لقوة عملها فقط، التي تعمل على بيعها من أجل البقاء على قيد الحياة.

2_ المادية التاريخية:

يرجع كارل ماركس تطور المجتمعات البشرية إلى المادية التاريخية فهو يرى ومن خلال هذا المفهوم الأساسي ضمن مفاهيم النظرية الماركسية أن مختلف العلاقات الاجتماعية إنما تتحدد وفقا للمادة ولما يمتلكه الناس من وسائل الإنتاج وحسبه فإن الطريقة التي يقوم بها المجتمع في تنظيم إنتاجه هي المفتاح لفهم البنية الاجتماعية لكل مجتمع، وعلى أساسه تنشأ مؤسسات الدولة والمفاهيم والمعتقدات والفن والدين. ويرى ماركس أن البناءات الاجتماعية لا توجد أو تنشأ بشكل عشوائي فقد أوضح أنه يوجد شكل أو نموذج محدد معروف للطريقة التي يتم بها تنظيم الإنتاج للسلع المختلفة أو عملية الإنتاج بشكل عام من قبل المناطق المختلفة بالعالم وفي أوقات مختلفة من التاريخ وتسمى هذه النظرية المرتبطة بالتاريخ والمجتمع بالمادية التاريخية[3].

ومن خلال ما يلي سيتم عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالمادية التاريخية في النظرية الماركسية:

أ_ مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية:

تعتبر لفظة التشكيلة من أهم صفات المادية التاريخية الذي قدمته الماركسية، وفي ذلك يرى أن تاريخ البشرية ما هو إلا تاريخ تعاقب المجتمعات الإنسانية فكل مجتمع يعقب الآخر وتلك سمة أساسية في تطور المجتمعات البشرية. فالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية هي مجتمع تاريخي معين، وكون المجتمع يحوي مجموعة من الظواهر الاجتماعية المتبادلة التأثير بين بعضها البعض،

1-شحاتة صيام، مرجع سابق، ص 101،102.

2-مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم اجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص 53.

3-فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد يسر خواجة، دار العربية، مصر، 2010، ص 96.

فالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية لا تعدو عن كونها مجموعة من الظواهر التي تتفاعل مع بعضها البعض وفقا لأسلوب الإنتاج[1].

يرى ماركس أن في كل حقبة تاريخية تعمل المجتمعات البشرية على إيجاد وسائل الإنتاج المادية الخاصة بها هذه الأخيرة التي تنتج بدورها نوع خاص من العلاقات الاجتماعية التي يسودها تمركزا للسلطة والقوة والنفوذ لطبقة اجتماعية دون أخرى تمارس من خلالها استغلالا وظلما يمكنها من الوصول إلى مصالحها الخاصة. فتاريخ المجتمعات محكوم بقوانين ونتيجة للتناقضات التي تنطوي تحتها كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية ما يتحتم زوال التشكيلة الحالية وحلول أخرى أكثر رقيا وذلك من خلال التطور الحاصل في وسائل الإنتاج. وقد قسم ماركس التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الإنساني إلى ما يلي[2]:

_ مرحلة المشاعية البدائية: يبد أن تاريخ المجتمع يرتبط بظهور الإنسان الذي يختلف عن الحيوان في قدرته على صنع واستخدام أدوات العمل، فإن هذا التاريخ يتحدد بالأساس في اضطلاعه بأدوار متميزة ساهمت في ظهور وتطور أشكال التنظيم الاجتماعي. وتعد التشكيلة البدائية المشاعية الشكل الأقل تطورا في تاريخ تنظيم الناس، إذ استمرت عشرات الألوف من السنين. وفي خلال هذه الفترة تطورت استخدامات الإنسان من العصي والأحجار حتى صنع أدوات الإنتاج البدائية الأولى.

_ مرحلــة العبوديــة: لقد تطورت في هذه المرحلة القوى المنتجة التي ورثتها من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العبودية. فإلى جانب التطورات التي عرفها استخدام الأدوات في المرحلة الأولى، عرف الناس حفر وبناء السدود، وأدوات رفع الماء لري الأرض والطواحين، كما تطور استخدام الخامات المعدنية، وتحول الإنسان من استخدام قوته العضلية إلى استخدام الأدوات كالمعول والمطرقة لاستخراج المواد الخام وصهر المعادن. لقد عرفت هذه التشكيلة استمرار تقسيم العمل، ونشأت الحرف وظهور أدوات الإنتاج على نطاق واسع ونمو المدن وانتشار التجارة، إن تطور القوى الإنتاجية في هذا المجتمع، ساهم في نمو علاقات الإنتاج التي تتماشى مع طبيعته، لذا يمكن القول أن هذه العلاقات كانت تقوم على ملكية مالك العبد لكل شيء من وسيلة الإنتاج حتى العبد ذاته، وما ينتجه العبد، وهو ما سمح لهم بعدم ترك للعبيد إلا ما يكفي لبقائهم فيزيقيا على قيد الحياة.

_مرحلــة الإقطاعية: انطلاقا من تعاليم الماركسية التي تقضي بأن التاريخ الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية يحمل الصيرورة والاستمرار، فإن تطور القوى المنتجة إبان التشكيلة الإقطاعية قد توسع بشكل بالغ، حيث استخدمت طواحين المياه وطواحين الهواء والسفن الشراعية بالإضافة إلى القوى العضلية وقوة الماء والرياح، لذلك اخترعت أدوات وآلات جديدة، كما تم تحسين القديم منها. إن تطور القوى المنتجة في ظل التشكيلة الإقطاعية يعود الفضل فيها إلى علاقات الإنتاج الإقطاعية.

1-مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 56.

2-شحاتة صيام، مرجع سابق، ص 103.

إن العلاقات الإقطاعية تستند إلى ملكية الإقطاعي لوسائل الإنتاج، بمعنى آخر إن ملكية الإقطاعي للأرض و للأقنان الذين يحتم عليهم أن يعملوا لدى الإقطاعي و يقوموا بكل أنواع الخدمات له، أي أن علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي لا يختلف عن النظام السابق كثيرا، ومع بداية القرن السادس عشر (اكتشافات أمريكا و الطريق البحري إلى الهند)، وتشكل السوق الدولي، وزيادة الطلب على السلع المختلفة، وتحول التجارة إلى الورش الحرفية، كان لابد من تحول الإقطاع إلى الأسواق الدولية، ومن ثم تحول العلاقات الإقطاعية إلى العلاقات الرأسمالية، تلك الأشياء التي ساهمت في ثورات البورجوازية أو قل الطبقة الوسطى من سكان المدن الغربية وهو ما أدى إلى تحول النمط الإقطاعي إلى النمط الرأسمالي.

_ مرحلــة الرأسمالية: تتميز التشكيلة الرأسمالية بتطور القوى المنتجة فيها. إن سيادة الإنتاج الآلي الكبير، وإحلال المصانع والمعامل الكبيرة والمناجم محل الورش الحرفية تعد أهم صفات التشكيلة الرأسمالية التي هي نتيجة للنمو السريع للقوى المنتجة ولنمو العلاقات الانتاجية القائمة على الملكية البرجوازية الخاصة. والحقيقة أن الرأسمالية تختلف عن النظام الإقطاعي في أن البروليتاري حر قانونيا، لأنه لم يرتبط بالأرض أو بأي قوى إنتاجية معينة، أي أنه ليس كالعبد الذي يرتبط بالإقطاعي وبأرضه في التشكيلة الإقطاعية.

_ مرحلة الاشتراكية: تتميز هذه المرحلة من تطور المجتمع حسب ماركس بسواد الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتغييب الطبقية المؤدية للاستغلال. وهذا يعني أنه بخلاف الرأسمالية التي نشأت في أحشاء المجتمع الإقطاعي، فإن النظام الاجتماعي الجديد لا يمكن أن يولد في أحشاء المجتمع الرأسمالي. فبروز الاشتراكية كحتمية اجتماعية واقتصادية تفضي إلى وجود ممهدات كانت بمثابة الأرضية الملائمة لظهورها متمثلة في وجود الاستغلال بأبشع طرقه الذي عانت منه الطبقة العاملة ما كون لديها وعيا بضرورة الانتظام والتوحد لتتمكن من القضاء على البورجوازية الظالمة وجميع أشكال القهر الاجتماعي والعنصري. وجدير بالذكر أن الدولة في المرحلة الاشتراكية تعد مرحلة انتقالية، إذ أنها بانحلالها وتدميرها سوف ينتقل المجتمع إلى المرحلة الشيوعية الذين يرون فيه أنه نظام اجتماعي ينعدم فيه الانقسام الطبقي والملكية، إذ تكون الأخيرة للشعب، كما أنه تسود المساواة الاجتماعية التامة. كما أن الإنسان سوف يقوم بشكل عفوي بالعمل الذي يتناسب مع ميوله، والمجتمع سوف يعطي كل إنسان حسب حاجته.

ب_ أسلوب الإنتاج:

يتوقف وجود المجتمع حسب ماركس من خلال أسلوب الإنتاج وطبيعته[1] والذي يتحدد في ضوئه العلاقة الموجودة بين طبقاته وبالتالي المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع والقوانين التي تحكمه في ظل تلك الحقبة من تاريخ تطور البشرية. حيث يرى ماركس أن كل تشكيلة اقتصادية يمكن

1-عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 70.

وصفها وفقا للشكل المادي الذي يكون عليه أسلوب الإنتاج. وينطوي مفهوم أسلوب الإنتاج على مفهومين أساسيين هما: قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج[1].

وبالنظر إلى المفهوم الأول نجده يشير إلى علاقة الإنسان بالطبيعة ومدى سيطرته عليها. فدائما ما يدخل في إنتاج المتطلبات الإنسانية أو ما تسمى موضوع العمل مجموعة من الوسائل التي يطلق عليها وسائل الإنتاج، فقوى الإنتاج ما هي إلا مجموعة من أدوات الإنتاج (الآلات والأجهزة والأدوات، مكان الإنتاج ووسائل النقل.) التي ينتجها المجتمع لإنتاج احتياجاتهم المادية.

أما علاقات الإنتاج فهي العلاقات المادية الموضوعية، التي تتمركز حول علاقات الملكية لوسائل الإنتاج، أي أن علاقة الإنسان بالآلة وطبيعة ملكيتها أو موقع الأشخاص من العملية الإنتاجية هي التي تحدد طبيعة علاقات الإنتاج بالإضافة إلى أنها تعبر عن شكل الطبقات في أي تشكيلة اجتماعية. ولابد من الإشارة إلى أن علاقات الإنتاج لا تأتي وفقا لإرادة الناس ووعيهم بل تتحدد وفقا لمستويات تطور وطابع قوى الإنتاج أي وفقا لوسائل العمل[2]. حيث تتحدد العلاقات الاجتماعية في ضوء ملكية وسائل الإنتاج من عدمها، كما يتبين من خلالها طبقة كل فرد في المجتمع.

جـ_ الوجود والوعي الاجتماعي:

يذهب ماركس في تفرقته بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي إلى أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية لأن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم بل العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي[3]. فوجود الناس يحدد وعيهم أي آراءهم وتصوراتهم واتجاهاتهم، معتقداتهم وأفكارهم. ومن هنا يمكن الحديث عن الوعي الطبقي بمعنى أن الطبقة التي يعمل ويعيش في إطارها الإنسان هي التي تحدد وعيه بنفسه وعلاقته بالآخرين ومن هنا تتعدد أشكال وأنماط الوعي والإحساس حسب تعدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع. وهذا ما يقودنا إلى تضارب وتناقض أنماط الوعي فيحدث الصراع بين الطبقات نتيجة لوعي الإنسان بواقعه الطبقي الجيد أو السيئ، فيسعى للدفاع عن واقعه الطبقي لاستمرار وجوده أو محاولة الثورة والتمرد على واقعه الطبقي الذي يريد تغييره[4].

د_ البناء الاجتماعي:

تاريخ المجتمع البشري عند ماركس هو تاريخ أنواع مختلفة للأنظمة الاجتماعية المبنية على الاستغلال الطبقي، فقد أوضح أننا نستطيع أن نقسم التاريخ الخاص بأي مجتمع إلى مجموعة مختلفة من الحقب الزمنية كل طبقة منها تمت السيطرة فيها لنموذج معين من الأنظمة السابقة للإنتاج وتسوده العلاقات الطبقية الخاصة به، وكل المجتمعات

1-شحاتة صيام، مرجع سابق، ص 112.

2-المرجع السابق، ص 113،114.

3-عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 69.

4-علي الحوات، النظرية الاجتماعية، شركة الجا، مالطا، 1998، ص 160.

ستمر بشكل حتمي بكل هذه المراحل من التاريخ وستصبح كلها اشتراكية بشكل حتمي كذلك[1].

ر_ الطبقات والصراع الطبقي:

تعد نظرية الصراع الطبقي وجها آخر للتطور المادي للمجتمع والتاريخ وهي النظرية التي تمت صياغتها لتفسير عوامل التغير الاجتماعي في المجتمعات الطبقية القائمة على الاستغلال، وتعبر الطبقات الاجتماعية عند ماركس أساسا عن علاقات الإنتاج السائدة وتؤدي هذه العلاقات في المجتمعات الطبقية التي تقوم على الملكية الفردية إلى وجود طبقتين أساسيتين، طبقة مستغلة تملك وسائل الإنتاج، وطبقة يتم استغلالها لكونها تملك فقط قوة العمل التي تبيعها بالقوة وبأجر زهيد يضمن لها البقاء للعمل والاستغلال فقط. ونتيجة للأهداف والمصالح المتناقضة بين هاتين الطبقتين يكون الصراع اجتماعيا ونفسيا حيث يؤدي في النهاية ومن خلال الثورة الاجتماعية إلى تغيير علاقات الإنتاج لشكل الملكية العامة. وبهذا تتحدد الطبقة الاجتماعية إذن وفقا لموقع أفرادها من وسائل الإنتاج الأساسية ووفقا للدور الذي تلعبه في عملية الإنتاج، فتحدد الطبقة المستغلة موقعها ودورها من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج والحصيلة في رأي ماركس أن الصراع الطبقي هو أساس التطور الاجتماعي في المجتمعات الطبقية الرأسمالية[2].

و-البناء التحتي والفوقي للمجتمع:

من مميزات الماركسية كونها ركزت على النشاط الاقتصادي واعتبرته محددا لمختلف سمات الحياة الاجتماعية الأخرى. فقد أسمى ماركس الطريقة التي يقوم بها المجتمع بتنظيم الإنتاج باسم "قاعدة المجتمع" أو البناء التحتي حيث يصبح النشاط الاقتصادي قاعدة كل شيء آخر في المجتمع. أما بالنسبة لباقي التنظيم الاجتماعي أو النشاط غير الاقتصادي الموجود في المجتمع وأفكاره ومعتقداته ونظرياته المختلفة فقد أطلق عليها ماركس " البناء الفوقي" وقد أصبح استخدام مثل هذه المصطلحات ذا أهمية واضحة فهي تتبين الطريقة التي بها يتم نشأة البناء الفوقي للمجتمع وفقا لقاعدته الاقتصادية. حيث يتم بناء مجموعة من الأنشطة معتمدة على قاعدتها ومجموعة أخرى من النشاط[3].

هـ_ الاغتراب:

يعد مفهوم الاغتراب واحدا من المفاهيم الأساسية في السوسيولوجيا الماركسية، والاغتراب يشير إلى حالة تتحول فيها العلاقة الطبيعية والسياق الطبيعي للأشياء إلى سياق غير طبيعي. ففي النظام الرأسمالي حسب ماركس يفقد العامل ملكيته لأدوات العمل وموضوعات العمل وناتج العمل ويدخل في علاقة تعاقدية كعامل مأجور، ويعتبر أجره فقط ثمن عمله أي هو بالكاد يعيد إنتاج قوة عمله (أي أجره يسمح له بالكاد أن يحافظ على القوى الجسدية اللازمة لاستمراره في العمل)، ولا يرتبط هذا الأجر إطلاقا بقيمة المنتج الفعلي للعامل، يشير الاغتراب

1-فيليب جونز، مرجع سابق، ص 97،98.

2-علي الحوات، مرجع سابق، ص 158.

3-فيليب جونز، مرجع سابق، ص 102.

ببساطة إلى أنه في ظل الإنتاج الرأسمالي يستنزف أرباب العمل جهود وقوى العامل ليحولها من خلال التبادل والتراكم إلى رأسمال يستخدمه في مزيد من الاستنزاف والتراكم الرأسمالي[1]. كما تشير ظاهرة الاغتراب إلى العزلة الاجتماعية والنفسية للبشر وسط غيرهم من الناس[2].

رابعا_ النقد الموجه للنظرية الماركسية:

واجهت الماركسية في تطبيقها العديد من الانتقادات التي أفقدتها مصداقية تطبيقها والاهتمام بها، فإذا كان ذلك في المجتمعات التي أنشئت ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي فكيف بمجتمعات بعيدة عنها وعن خصوصيتها، وخاصة المجتمعات الإسلامية التي تتعارض معها في الهدف الأسمى والأول للإسلام وهو الإقرار بوجود ووحدانية الله سبحانه وتعالى وعبادته. حيث تنطلق الماركسية من إنكار وجود الله سبحانه وتعالى وكل الغيبيات وتمجد المادة وتعتبرها أساس كل شيء وهي التي تحكم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وشعارهم: نؤمن بثلاث ماركس ولينين وستالين، ونكفر بثلاث الله، الدين، الملكية الخاصة[3] والعياذ بالله.

وفيما يلي عرض للانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية وذلك في ظل خصوصية المجتمعات الإسلامية، التي تتعارض تماما ومطلقاتها:

_ يرى ماركس أن قانون التطور المستمر يحكم تاريخ البشرية والانتقال من مجتمع لآخر أمر حتمي نتيجة للتناقضات الموجودة في كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية، إلى أن نصل لمجتمع بدون تناقضات وهو الشيوعي الذي لا يحوي طبقات في طياته، ولكن كيف لقانون حكم تاريخ البشرية أن يتوقف في مجتمع معين؟ وبما أن تاريخ المجتمعات وتطورها ارتبط بتطور وسائل الإنتاج بمعنى أن العلم والتكنولوجيا المتجددة التي هي نتاج للعقل الإنسان الذي لابد له من التوقف عن التفكير حتى يثبت العالم في مرحلة الشيوعية وهذا ما تم نفيه من خلال العلم والتكنولوجيا وأحدث الاختراعات التي يكتشفها الفكر الإنساني. وكوننا مسلمين نعلم أن تاريخ البشرية في تطور مستمر إلى أن يأذن الله ليرث الأرض وما عليها وأن الساعة لا يعلمها إلا الله عز وجل.

_ جاء الإسلام منذ البداية مقررا المساواة في الفرص، وضمان حد الكفاية للمواطن وتحقيق التوازن الاقتصادي بين الفرد والمجتمع، وكان كل ذلك في الجزيرة العربية، في وقت لم تكن ظروف الإنتاج وعلاقات الإنتاج تدعو إليه، فتحدى بذلك منطق الماركسية التاريخي وحساباتها المادية التي تحتم انبثاق كل انقلاب سياسي من انقلاب مناظر في نظام الإنتاج وعلاقاته. وقد كان ماركس مبالغا أشد المبالغة في تلك الأسطورة التي أضفاها على

1-محمود عودة، أسس علم اجتماع، مرجع سابق، ص 104،105.

2-نيكولا تيماشيف، مرجع سابق، ص 89.

3-عماد عمر خلف الله احمد، الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية، الملتقى الدولي الأول، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، ص 14.

البروليتاريا (الطبقة العاملة) في كلامه عن نقائها وطهارتها، وكأنها شعب الله المختار، وها نحن هؤلاء نرى أمامنا الآن الطبقة العاملة نفسها تنشق إلى طبقتين متناقضتين نتيجة تفاوت الدخول، هما العمال المؤهلون والعمال غير المؤهلين تنتج عنها فئة ارستقراطية وفئة شعبية من العمال أنفسهم[1].

_ يرى ماركس أن من بين التناقضات الموجودة في المجتمع الرأسمالي هو تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، ومن بين أهداف المجتمع الاشتراكي هو تغليب الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حتى يقضي المجتمع على الاستبداد والقهر الذي ولد الصراع بين الطبقات. إلا أن الإسلام لا يوجد تناقضا بين مصلحة الفرد والمجتمع لأن الدولة في الإسلام جهاز يكفل تنظيم المجتمع وحمايته، ويوضح هذا الجهاز دور كل فرد وواجبه تجاه الأفراد والمجتمع، والدولة في الإسلام لا تقوم على مبدأ الأكثرية والأقلية أو على أساس الطبقات الاجتماعية ووضح الله سبحانه وتعالى في قوله " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"، فعلى الرغم من وجود فوارق اجتماعية إلا أن الجميع سواسية عند الله سبحانه وتعالى ومعيار الاختلاف هو الإيمان بالله ومدى تطبيق ما أمر الله به والنهي عما نهانا عنه.

_ تنطلق الماركسية من مبدأ اقتصادي وأن المادة هي أساس كل شيء في المجتمع والوجود أو على الأقل أن لها الحظ الأوفر في ذلك، مهملة الجانب الديني والثقافي... وهذا ما لا يتلاءم بتاتا مع المجتمع الإسلامي الذي يعتبر الدين الإسلامي نظاما اقتصاديا واجتماعيا كاملا ينظم العلاقات الاجتماعية وحياة البشر.

فإذا اقتدينا بمقولة ماركس " لا إله والحياة مادة"، سادت الفوضى في المجتمع وطغت القيم المادية فيه وسارع الكل لاكتساب المال ومحاولة الارتقاء من فئة اجتماعية إلى أخرى، وبشتى الطرق والوسائل الشرعية وغير الشرعية وانحرفنا على الدين الإسلامي الذي حرم الربا والرشوة والفساد وأخذ حق العامل. وإذا اتجهنا للدين الإسلامي في الجهة الأخرى نجده ينادي ويحرص بشدة على أخذ الأجير أو العامل حقه وهذا ما يدل على صيانة كرامته فيقول نبينا الكريم في ذلك " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، فالعامل يقوم بعمل مقابل ما يأخذه من أجر ليبلي مختلف حاجاته المادية و المعنوية وقوله عليه الصلاة و السلام قبل أن يجف عرقه دليل على عدم المماطلة أو الإنقاص من أجره أو ظلمه، فحافظ الإسلام على الجانب المادي و المعنوي للعامل و ذم الظلم و الظالمين وقد قال في كتابه عز وجل وما للظالمين من نصير" (الحج _17)، وهذا جزء تتبين فيه العلاقة الاجتماعية التي يدخل الناس في إطارها موضحة في علاقة العامل برب العمل في الدين الإسلامي.

ومع تصور ماركس أن لا إله في الحياة وعدم وجود جانب روحي يحكم الإنسان، وأن الهدف الوحيد الذي يسعى الإنسان لتحقيقه ليس عبادة الله والإقرار بوحدانيته و إنما كسب الجانب الاقتصادي بكل الطرق متناسيا أن الله سبحانه وتعالى استعمرنا

1-مصطفى محمود، الماركسية والإسلام، دار المعارف، مصر، ص 17.

في الأرض لعبادته وأن كل أعمالنا سنحاسب عليها، وهذا ضد ما تروج له أفكار ماركس بأنه لا حياة أخرى بمعنى لا وجود ليوم نحاسب فيه على أعمالنا في علاقتنا بالله عز وجل وعلاقتنا بالآخرين في مختلف السياقات الاجتماعية، فانتشار القيم المادية على حساب القيم الدينية والاجتماعية سيؤدي إلى تفكك المجتمع والابتعاد عن منهاج الله تعالى وما أمر به من تضامن و صدقة وزكاة..

ومع تفشي القيم المادية والاقتصادية تزيد نسبة الفساد الأخلاقي ونسبة الجشع والطمع وحب الذات والأنانية وغياب الدين الصحيح، وينتشر الفساد الأخلاقي الاقتصادي، مثل الاستغلال والكذب والغش والتدليس والاحتكار والأرباح الفاحشة والأسعار الوهمية، وهذا يؤدي بدوره إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على عموم المستهلكين، من خلال زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم النقدي[1].

_ يؤمن ماركس أن التغيير حتمي من مجتمع لآخر، ويكون من خلال الصراع الحاصل بفعل التناقضات الموجودة في البناء التحتي بين الرأسماليين والبروليتاريا، ما يتحتم على هذه الأخيرة بكونها الطبقة العاملة والكادحة أن تقوم بثورة لتغيير أوضاعها والانتقال إلى مجتمع دون طبقات، إلا أن ذلك لم يحصل والرأسمالية لم تنهار على يد البروليتاريا المظلومة بل استفادة الرأسمالية من أفكار ماركس وتمكنت من خلال تطور الفكر الإداري إلى تثمين الدور الذي يقوم به العمال والاعتراف بحقهم في ممارسة العمل النقابي الذي هدفه الرئيسي هو المدافعة عن حقوقهم وما توصل إليه العلم والتكنولوجيا فتغيرت بذلك أحوال العمال واستغنوا بذلك عن قيامهم بثورة، أما نظرة الإسلام في تغيير أوضاع المجتمع تبدأ من الأفراد الممثلين للوحدات الأولى له، فيقول الله عز و جل " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (الرعد_11)، فللإنسان كامل الحرية و الإرادة الكاملة في تغيير حاله إلى حالة أخرى وأنه مخير وليس مجبرا مسلوب الإرادة.

_ لم يستدل ماركس على نظريته بالتاريخ كله، وإنما ببعض المراحل التاريخية التي انتقاها، فلا تصبح للقوانين التي استخرجها صفة الإطلاق على التاريخ كله... ولا تصدق عليها صفة القوانين، وإنما هي على الأكثر ترجيحات يجوز عليها الخطأ والصواب... وتفسيره المادي للتاريخ بأن أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج كانت دائما السبب الذي يشكل البنيان الفوقي الاجتماعي بما فيه من فن وفكر ودين، فهذا التفسير كان تبسيطا ساذجا لعمليات متداخلة وشديدة التعقيد. وأحدث النظريات اليوم تقول بالعوامل المتعددة التي تتبادل التأثير فيما بينها، فكل عامل يكون سببا ونتيجة في الوقت نفسه، فالفكر والاختراع يمكن في أي لحظة أن يقلب وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج بأكثر ما تستطيع تلك العلاقات أن تنتج فكرا والدين يغير العلاقات الاجتماعية في حين تعجز تلك العلاقات الاجتماعية أن تصنع دينا. وأقوى البراهين على ذلك هي نشأة الإسلام، فلم يكن الإسلام قط من إفراز النظام الطبقي في قريش، ولم يكن دينا رجعيا يحفظ

1-عماد عمر خلف الله احمد، مرجع سابق، ص 15.

للظالمين المستبدين أموالهم وممتلكاتهم، ولم يكن مخدرا للفقراء دافعا لهم على قبول فقرهم... فقد دعا الإسلام إلى التمتع بالحياة في اعتدال، وإلى قتال الظالمين والمستغلين[1].

_ اعتقد ماركس أن الدين أفيون الشعوب تستخدمه البورجوازية لتبقي الطبقة العاملة خاضعة لها وتستمر في قضاء مصالحها من خلال استعبادها واستغلال قواها وبالتالي تحكمها في البناء الفوقي، إلا أن الدين الإسلامي لم يكن يوما مخدرا للشعوب وإنما من بين ما جاء به تحرير الشعوب وحفظ حياة الإنسان وكرامته من الاستغلال والظلم والاضطهاد. فالفرد في الإسلام هو امة وحياته تساوي حياة جميع الناس فتقول الآية " من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (المائدة_ 32)، فقد سما الإسلام بالإنسان. في مقابل ذلك لا يحجم الماركسيون عن أي عمل مهما كانت بشاعته في سبيل تحقيق غايتهم وهي أن يصبح العالم شيوعيا تحت سيطرتهم في ذلك يقول لينين: " إن هلاك ثلاثة أرباع العالم ليس بشيء إنما الشيء الهام هو أن يصبح الربع الباقي شيوعيا "، وقد طبقوا هذه القاعدة في روسيا أيام الثورة وبعدها وكذلك في الصين وغيرها حيث أبيد ملايين البشر[2].

خاتمة:

فمن خلال التطرق للنظرية الماركسية ونقدها يتضح لنا عدم ملائمتها في تحليلها وتفسيرها لما يحدث في المجتمعات العربية الإسلامية، وخاصة في مبدئها الأساسي أنه لا اله والأمر الوحيد في الحياة هو الجانب الاقتصادي إلا أن ما أمرنا الله سبحانه وتعالى باتباعه وهو النظام الرباني المتمثل في الدين الإسلامي يفرض علينا غذاء أخر ومصدرا ملهما للعديد من أفعالنا ومفسرا لها ومنبعا للقيم التي توجه سلوكنا اتجاه أنفسنا واتجاه الآخرين، فالإخلاص في العمل والاحترام والثقة والالتزام والأمن وغيرها من القيم حثنا عليها الدين الإسلامي كما أن الغني والفقير حكمة من حكم الله في الدنيا ولا تحتاج لثورة تراق فيها الدماء وأرواح الناس للانتقال من فئة اجتماعية إلى أخرى وإنما من خلال العمل و الثقة و التوكل على الله عز وجل، وهذا ما نؤمن به وتنفيه الماركسية التي ترجع كل شيء للمادة وحركيتها.

فكان من الضروري أن نتجه لتراثنا العربي الإسلامي ومفكرينا بغية إنتاج معرفة نابعة من واقع مجتمعاتنا ومنشئة لتفسير ظواهرنا وعلاقتنا الاجتماعية والتعمق فيها انطلاقا من خصوصيتنا وديننا الإسلامي، بعيدا عن استيراد حلول جاهزة لقوالب لا تليق بها ومحاولة تكييفها، فالحل لمشكلة معينة يتناسب معها وليس معمما أو صالحا لجميع المشكلات وخاصة فيما يتعلق بالإنسان، والدين الإسلامي كامل وشامل لمختلف نواحي الحياة وقد قاد الحضارة العربية الإسلامية إلى الكثير من الرقي والازدهار.

1-مصطفى محمود، مرجع سابق، ص 07.
2-عماد عمر خلف الله احمد، مرجع سابق، ص 17.

المراجع:

1. شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية، صور الازبكية، مصر، 2009.
2. طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم اجتماع، دار غريب، القاهرة.
3. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم اجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
4. علي الحوات، النظرية الاجتماعية، شركة الجا، مالطا، 1998.
5. عماد عمر خلف الله احمد، "الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية"، الملتقى الدولي الأول، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
6. فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد يسر خواجة، دار العربية، مصر، 2010.
7. محمد عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت.
8. مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم اجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.
9. مصطفى محمود، الماركسية والإسلام، دار المعارف، مصر.
10. نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، مصر 1977.

المنظور السوسيولوجي التنظيمي لمفهوم الرضا الوظيفي
(مقاربة تحليلية)

عصمان بوبكر: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة بسكرة

الملخص:

يتضمن هذا المقال محاولة لتحديد موقع ظاهرة الرضا الوظيفي لدى العاملين، ضمن إسهامات نظرية المنظمة عبر مختلف مراحل تطورها بدءا بالنظرية الكلاسيكية، فالسلوكية، ثم الحديثة، وهذا من خلال قراءة تحليلية تستهدف الكيفيات التي طرقت بها موضوع الرضا الوظيفي أثر معالجتها للظاهرة التنظيمية التي مست مختلف مكونات المنظمة المادية منها والتنظيمية والعلاقات السائدة جراء التركيز النظري على هذه الأخيرة ككيان اجتماعي يضم مكونات متفاعلة.

Résumé:

Cet article estune tentative pour définir commentla théorie de l'organisation a traité la satisfaction professionnelles à travers les déférentesétapes de son développement a partir de la théorieclassique, le comportismesociale, et la théoriemoderne, et cela a travers

une lecture analytique qui vise les manièresutiliser pour voir le sujet de la satisfaction professionnelles pendant le traitement du phénomèneorganisationnel touché a partir des déférentscomposantsmatériels, et organisationnels, et relations dominantes.

مقدمة:

حاز الرضا الوظيفي على عدة تسميات أهمها رضا العاملين، أو الرضا المهني، أو الرضا عن العمل، ... وهذا خلال مختلف مراحل التطور النظري التنظيمي، إذ ورد ضمن مختلف المداخل النظرية حتى وإن لم يكن ذلك بصفة صريحة في بعض الأحيان، إلا أننا نجده قد ورد تبعا لمسببات تحقيقه

وما يمكن أن يخلفه من آثار على العاملين وعلى أهداف المنظمة وأداء العاملين ،... حيث يقودنا تتبع وقراءة المضامين النظرية في مجال التنظيم والمنظمات إلى أن الاهتمام بتحقيق الرضا الوظيفي كأحد العناصر الضامنة للأداء الجيد لم يتم إغفاله حتى و إن لم يكن يشكل الموضوع الأساس لتلك النظريات التي نجدها تهتم إلى حد بعيد بعوامله ومكوناته.

فالنظرية التقليدية في التنظيم لم تهتم بالجوانب المرتبطة بالفرد ومتطلباته بل ركزت على معالجة المشكلات الإنتاجية والبحث في المؤثرات التي من شأنها أن تدفع بالفرد إلى تقديم أداء أفضل وما يمكنه تحقيقه دون استهداف رضاه كأحد العوامل المؤثرة في ذلك الأداء، لذلك يمكن القول بأن الاهتمام النظري بموضوع الرضا الوظيفي ظهر بصفة مباشرة مع ظهور النظرية السلوكية أين بدأ الخوض أبعاده ومكوناته على اعتباره أحد العوامل المؤثرة في أداء العاملين حيث بدأ الاهتمام بالبعد النفسي والاجتماعي للعاملين.

أولا: الرضا الوظيفي في مضمون نظرية التنظيم الكلاسيكية:

لم يكن الاهتمام النظري التقليدي في دراسة التنظيمات منتهجا كأسلوب مباشر نحو الرضا الوظيفي، بل كانت أغلب اهتماماته بالإجراءات التنظيمية الإنتاجية ومعالجة المشكلات الإنتاجية التي تسعى لتعظيم الربح، غير أننا نستنتج من قراءتنا لبعض منها أنها عرجت على موضوع الرضا الوظيفي ولو بصفة ضمنية إثر تناولها لبعض المسائل المرتبطة بالمنظمة والتنظيم والتي تشكل في نفس الآن عوامل للرضا الوظيفي كالإشراف ونمط القيادة، الرواتب والأجور، والعلاقات الاجتماعية السائدة داخل المنظمة الرسمية منها وغير الرسمية.

إن الرضا الوظيفي شكل في البداية محل اهتمام علماء النفس باعتباره "أحد الأساليب التي تساعد على تحقيق تعاون العاملين مع إدارة المنظمة "[1] ، فالنظرية البيروقراطية التي كانت تولي اهتمامها للجانب التنظيمي والبحث عن الحلول للمشاكل التنظيمية، والبيروقراطيون بدءا من" **Max Weber**" وما جاء به كل من " **Robert Merton**" و" **Selznek**" و " **Goldner**" من نماذج تنظيمية بيروقراطية تعاملوا ضمنها مع مختلف العناصر المكونة للرضا الوظيفي والعوامل المؤثرة فيه دون أن يكونوا يقصدوا استهدافه من خلال تأكيدها على ضرورة انصياع المرؤوسين بشكل تام للمسؤول الإداري وكذلك التأكيد على جعل السلوك صالحا ورشيدا " اعتمادا " على مبدأ الرقابة الهادف إلى فرض التزام العاملين بالسلوك المهني[2]، تكون النظرية البيروقراطية قد تعرضت للعلاقة بين الرؤساء

1-كامل مصطفى مصطفى وآخرون: **دراسة تحليلية للرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس**، جامعة القاهرة، مجلة الإدارة، المجلد 23، العدد1، ص:78.

2- عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع الصناعي-النشأة والتطورات الحديثة-ط1**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص 145،146.

والمرؤوسين التي تعد أحد العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي ومحققاته.

فالنظرية البيروقراطية التي عالجت الظاهرة التنظيمية بكيفية استهدفت إيجاد الانسجام الضروري لبلوغ الأهداف التي وجدت لأجلها المنظمات باعتبارها نظاما شبه مغلقا في التعامل مع العلاقات السائدة، مقيمة ذلك على أن الإنسان مثل الآلة ينفذ ما برمج له من مهام، لم تتعامل مع الرضا الوظيفي بصيغة مباشرة لأنه لم يكن معروفا كظاهرة تنظيمية، غير أن اعتنائها بعمليات تخطيط وضبط وتحديد الخطوات المهنية التي يتوجب على العاملين الالتزام بها والانصياع إليها إضافة إلى مبادئها التي لم تتعد مطلب الرقابة، وتحويل وتفويض السلطة، والحد من العلاقات الشخصية وتركيزها على الجوانب الرسمية، وهي في مجملها تندرج ضمن الحقائق التنظيمية المرتبطة بالرضا الوظيفي.[1]

أما حركة الإدارة العلمية كتصور نظري قام على وقع نقد الطرح النظري البيروقراطي تحت ضغط معطيات تبحث عن التوسع الاقتصادي والتطور التكنولوجي فرض تغييرات جعلت في إيجاد أساليب ترفع مستوى الأداء الإنتاجي مجالا للاهتمام العلمي البحثي لها، فضمن ذلك تعرضت نظريات الإدارة العلمية إلى أبرز العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي خاصة العوامل الاجتماعية كالعلاقات بين العاملين والإدارة وجو التعاون والتفاعل بينهما مستهدفة وراء ذلك شعور العامل بضرورة التعاون مع الإداري، والعوامل التنظيمية كتحديد نطاق الإشراف والرقابة، وتبسيط إجراءات العمل وفق سبل علمية وعوامل فردية كالقدرات ومسألة التعب المهني وضرورة توفير فترات للراحة، وهي في مجملها تعد من العوامل الأساسية التي أعمدت عليها كل الدراسات والبحوث النظرية التي عنيت بالرضا الوظيفي.

بناء على ما قدمته حركة الإدارة العلمية بمختلف روادها(**Fredri Taylor**، **Henry Gant**، **Frank Julbert**) و غيرهم، وبالتمعن في الأسس المكونة لتصورها النظري الذي قدمه " **Taylor**" المتمثلة في الرشد والعقلانية وتقسيم العمل أو التخصص، والهيكل التنظيمي، وتحديد نطاق الإشراف ودراسة الوقت والحركة، وتنظيم العمل والأساليب والإجراءات والاهتمام بالجوانب الفنية والهندسية، كل ذلك ضمن منظمة شبه مغلقة[2] فإننا نخلص إلى أن اهتمامها العلمي شمل جانب المنظمة في مكوناتها التنظيمية والمادية رغبة في إدارة مريحة للمنظمة استجابة لقاعدة اقتصادية بحتة، رغم أن معظم العناصر التي اعتمدتها في تحليلها ومعالجتها للمسائل التنظيمية صارت تشكل أهم وأبرز العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي.

وتعرضت نظرية التقسيمات الإدارية إلى ما يعرف بالنمط التنظيمي فاهتمت بالعمليات الداخلية

1 -René LLORED: Sociologie **–Théories et analyses**– Aubin Impremeur، France,2007,p :194.

2- Frederick Winslow Taylor: **La direction scientifique des entreprises**، ouvrage présenté par: Med Benguerna, ENAG édition, Alger, 1992, p: 53.

للمنظمة والجوانب الفيزيولوجية للعاملين والأداء المادي لهم[1]، وبعد تحديد "**Henry Fayol**" للقواعد التي يجب اعتمادها لتحقيق أهداف المنظمة والتي تعكس الواقع الفني والإداري مصنفا الأنشطة الإدارية في زمر مختلفة (أنشطة تجارية، مادية، محاسبة، وقائية، وأنشطة إدارية)، مشيرا بالموازاة مع ذلك إلى الجهود الفردية والجماعية من خلال عاملي التنبؤ والتنسيق، والنوعية الإدارية والتدريب.

ضمن المبادئ الإدارية الأربعة عشرة التي حددها " **Fayol**" نجد من بينها ما يرتبط مباشرة بالرضا الوظيفي كمبدأ الإنصاف والمساواة بين العاملين، ومبدأ مكافأة الأفراد، وعليه يمكن القول أن " **Fayol**" صاغ «إطاراً " فكريا أكد في محتواه على الأنشطة الإدارية بصفة عامة والإدارة العليا بصفة خاصة دون أن يخوض في الرضا الوظيفي رغم تعامله مع ما عرف في تصورات نظرية أخرى واعتمدت كمؤشرات ودلائل للرضا المهني لدى العاملين.

اتفق كل من"**James Mony**" و" **Lauther Kolik**" و " **Oliver Childon**" في كونهم اهتموا جميعا بالإدارة و تحديد الأطر والقواعد الإدارية التي يرونها ضرورية للتنظيم الجيد، انطلاقا من موضوع القيادة والإشراف بينما أكد "**James Mony** " على الترتيب المنظم للجهود الإدارية مع ضرورة وجود سلطة (قوة) قادرة على التحكم في الأعضاء وتوجيههم وهو ما يمثل بالنسبة لنا وجها من أوجه العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين كعنصر من عناصر الرضا الوظيفي، نجد أن " **Lindollrwik**" الذي استند فكره الإداري من مساره المهني (ضابطا في الجيش البريطاني ثم مستشارا، فباحثا في الإدارة...) فقد درس وحلل الجوانب الإدارية تحليلا علميا مؤكدا في كتابه "**عناصر الإدارة** " على جوانب الانضباط والقيادة والتنظيم[2] محاولا ضبط العمليات القيادية والإشرافية والتنظيمية والتي غالبا ما تحدد طبيعة العلاقة بين العاملين والمشرفين التي تعتبر من المظاهر العاكسة للرضا الوظيفي، ويتفق معه في الاهتمام بالقيادة والإشراف "**LautherKolik**" غير أنه يختلف عما جاء به " **Erwik**" من حيث المضمون حيث ألح على تقليل عدد الرؤساء والمشرفين وتمديد نطاق الإشراف إلى أدنى المستويات الممكنة وهي العوامل التي ثبت تأثيرها على مستوى الرضا الوظيفي لاحقا.

لذلك فإن نظرية التقسيمات الإدارية التي اهتم روادها بالجوانب الإدارية للمنظمات لم تتناول موضوع الرضا الوظيفي كموضوع من الموضوعات المتعلقة بالمنظمات أو كظاهرة تنظيمية بل شملت عوامله ضمن ما طرحه روادها من مبادئ إدارية يؤدي التقيد والالتزام بها إلى تحقيق الأهداف الإنتاجية بشكل أفضل.

1- Henri Fayol: **Administration industrielle et générale** ,ouvrage présenté par: Ahmed Bouyacoub, ENAG édition, Alger, 1990, p : 6,7, 8, 9.

2-خليل محمد حسن الشماع، خظير كاظم حمود: **نظرية المنظمة**، ط 5، دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 57.

هنا نستخلص أن النظرية التقليدية متمثلة في البيروقراطية وما جاء به رواد الفكر البيروقراطي من نماذج تنظيمية، وحركة الإدارة العلمية وما شملته من تصورات علمية للتنظيم، ونظرية التقسيمات الإدارية التي اهتمت بالمبادئ الإدارية، لم تعالج كلها موضوع الرضا الوظيفي ولم تتعامل معه كظاهرة إلا أنها تعرضت لأغلب العوامل والعناصر المؤثرة فيه كالإشراف والرقابة، والعلاقات الرسمية وغير الرسمية، والانضباط، والأجور، والحوافز، هادفة وراء ذلك إلى بلوغ مستوى الأداء الأعلى الممكن ومنه بلوغ الهدف المرجو.

ثانيا: الرضا الوظيفي في النظرية السلوكية:

ظهر التصور النظري السلوكي جراء الاهتمام المتزايد للباحثين النقاد للنظريات الكلاسيكية التي غطت كل الجوانب والأبعاد المادية في المنظمة، فبرزت ضرورة إيجاد توازن بين تلك الأبعاد والأبعاد الإنسانية في المجال الصناعي، فإذا كانت النظريات التقليدية لم تتناول الرضا الوظيفي كموضوع، فإن بداية مراعاته ضمن المواضيع البحثية كان مع ظهور التوجه النظري السلوكي. [1]

منذ أواخر ستينيات القرن الماضي وبداية السبعينيات منه أخذت الدراسات والبحوث في مجال السلوك الإنساني والتنظيمي تهتم بتفاعل العاملين مع العمل إضافة إلى اهتمامهم بالعامل وجماعات العمل، ومن هنا صار البحث في موضوع الرضا الوظيفي أكثر تعقيدا خاصة لما توجه البحث في العلاقة بينه وبين الخصائص والمميزات الاجتماعية والسيكولوجية للعاملين والهياكل التنظيمية، والمناخ التنظيمي [2].

فمدرسة العلاقات الإنسانية التي كانت دراسات " **MayauE**" وفريقه البداية المميزة لجميع الدراسات التي عالجت الجانب الإنساني السلوكي معتمدة على التجربة كآلية للتعامل العملي مع المتغيرات المادية في العمل مبينة الجانب الاجتماعي بما يحمله من عناصر متنوعة وماله من تأثير في علاقات العمل والإنتاج، وقد بينت أن هناك علاقات جديدة تنشأ بين أعضاء المنظمة باعتبارها نظاما اجتماعيا وأن العامل ما هو إلا كائن اجتماعي يسعى إلى تحقيق ما يلزمه من الحاجات والرغبات وله ميول واتجاهات ومشاهد تؤثر في أدائه ومن هنا تبرز عناية مدرسة العلاقات الإنسانية بمكونات الرضا الوظيفي إثر اعتبارها المنظمة نظاما اجتماعيا يضم تفاعلات للطاقات الفردية وكذلك إثر تأكيدها على التنظيم غير الرسمي ودوافع اللجوء إليه، وضرورة البحث عن اتجاه التوازن بينه وبين التنظيم الرسمي خاصة أنه يعكس شقا اجتماعيا له أثره البليغ على إنتاجية وتطوير المنظمة من جهة وتحقيق رضا العاملين جراء تحقيقهم الأهداف التي يرجونها من العمل بالمنظمة، معنية ضمن هذا بأنماط التفاعل

1- عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع الصناعي-النشأة والتطورات الحديثة**-مرجع سابق، ص:105.

2- الحيدر عبد المحسن بن صالح: **الرضا الوظيفي لدى العاملين في القطاع الصحي في مدينة الرياض**، بحث ميداني، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 23.

والعلاقات التنظيمية من مختلف المستويات المكونة للمنظمة متمثلة في المستويات الدنيا (جماعة العمل) والمستويات العليا (القيادة) مؤكدة على نجاعة القيادة الجماعية والمشاركة في اتخاذ القرارات وهي جوانب مهمة في عملية الرضا الوظيفي.

بناء على ما سبق بات من الممكن القول أن مدرسة العلاقات الإنسانية تعاملت مع الرضا الوظيفي بناءا على اهتمامها الواسع بتطوير المنظمات انطلاقا من فكرة الجماعات غير الرسمية وأثر سلوك الأفراد، وطبيعة التفاعل الاجتماعي داخل المنظمة.

أما رواد مدرسة الفلسفة الإدارية، حيث نجد أن ما توصل إليه "**Douglas Mc Gregor**" فيما قدمه بخصوص الاتجاه السلوكي للمدراء المقصود منه وغير المقصود إلى أن التنظيم الرسمي لا يحقق الأهداف لوحده فأكد على الوسائل الإنسانية مشيرا تقبل العاملين ورضاهم على ما يؤدونه من أدوار داخل المنظمة وهو ما يتم حسبه بتعميق الأبعاد الإنسانية وتهيئة سبلها في التعامل مع الأفراد لرفع مستوى الأداء ضمن علاقات عمل مضبوطة وقادرة على تحرير إمكانيات الفرد والجماعة لغرض المشاركة الفاعلة والواعية بأهداف المنظمة، أما "**William Foote Whyte**" فأعتبر ضمن نظرية التفاعل أن كل من الأنشطة والتفاعل والمشاعر مكونات أساسية للنظام الاجتماعي[1]، لذلك فإن ما يقوم به العاملون من أنشطة مهنية داخل المنظمة ما هو إلا تفاعل لما يتحدد لهم من مهام وأدوار ليقوموا بها بمستوى معلوم من الأداء تتحكم فيه إلى حد معين مشاعرهم تجاه تلك المهام تبعا لما تقود إليه من الإشباع والرضا، وهو ما يؤكده وصف العلاقات السائدة بالسلوك التنظيمي للأفراد (سلوك الأفراد داخل المنظمة) كنسق من الأبعاد السلوكية التنظيمية، وسلسلة من الأنشطة والتفاعلات والمشاعر المترابطة تتأثر بالبيئة المحيطة التي تمثل أحد عوامل الرضا المهني، وأدى الخوض في أنماط السلوك الإنساني الذي جاءت به نظرية "**التناقض بين الفرد والمنظمة**" لـ "**Kars Irkess**" معتمدة على التنبؤ بالسلوك الإنساني والقدرة على تفسير مختلف أنماطه (أنماط السلوك الإنساني داخل التنظيم)[2] باعتبار الإنسان مصدرا للأثر التنظيمي للسلوك القائم، فكل تعبير على المستوى التنظيمي إنما مرده للسلوك الإنساني ضمن المنظمة تحت ضغط عوامل متعددة ودوافع مختلفة الهدف من ورائها تحقيق الحاجات المتبادلة، وقد ركزت هذه النظرية على ثلاثة عوامل ترتبط أولاها بخصوصيات العامل كفرد والجماعة داخل المنظمة قاصدة بذلك العلاقة بين زملاء العمل، وأخرى تتعلق باتجاهات العلاقات غير الرسمي، ثم العوامل التنظيمية الرسمية ومنه فهي ناقشت ثلاثة عوامل قادرة أن تؤثر في مستوى الرضا لدى العاملين.

1- محمد قاسم القريوتي: **نظرية المنظمة والتنظيم**، ط2، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن،2006، ص:89.

2-André AKOUN et Pière ANSART : **bDictionnaire de Sociologie**,Le ROBERT/SEUIL,Mame impremeur,France,1999,p :489.

أما "**Bak**" فقد تجاوز المفاهيم التقليدية إذ أشار حسب نظرية التنظيم الاجتماعي إلى استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية في شكل نظام اجتماعي[1] حيث تراعى وفقه الأهداف المتوخاة لكل جانب سواء تعلق الأمر بالعاملين، أو المنظمة (إشباع الحاجات بالنسبة للطرف الأول والإنتاجية بالنسبة للمنظمة)، كما أن لاهتمام هذه النظرية ببعض العمليات الأساسية داخل المنظمة (كاتخاذ القرار، التفاعل، علاقات القوة السلطة، تقييم العمل،...) مع التركيز على المتغيرات والأجزاء الخاصة بالمنظمة كدلائل ومؤشرات تسمح باستيعاب النتائج الممكن التنبؤ بها في السلوك.

أما عن نظرية الجماعة المرجعية التي جاء بها "**Helene &Blod**" سنة 1968 فهي تعتبر أن علاقة الفرد بالجماعة (العلاقة بين زملاء العمل) تشكل عاملا هاما في تفهم أبعاد الرضا الوظيفي لما للجماعات من تأثير على بعض الجوانب المتعلقة به وبالإنتاجية وبعلاقات العمل كقيم ومعتقدات وأهداف وتوقعات العاملين الذين يميلون إلى التقيد بمعايير الجماعة وعليه فإن رضا العامل أو عدم رضاه عن عمله يتأثر برأي وتوجه الزملاء.

ثالثا: الاهتمام النظري التنظيمي الحديث بالرضا الوظيفي:

جاءت النظريات الحديثة للتنظيم محددة أسسا جديدة تعتبر من خلالها المنظمة نظاما اجتماعيا هادفا يقوم على أساس اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف وكذا المؤشرات التي تتفاعل معها وسبل تحقيق تلك الأهداف[2] فهي بذلك تتناول المنظمة كنظام اجتماعي تمثل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأهداف محوره الأساسي في إيجاد التفاعل اللازم بين كافة العناصر والمؤشرات بما فيه علاقات العمل وبما يرتبط بها من عناصر منها الرضا المهني، فنجد أن مدرسة النظم (المدخل المنظمي في دراسة المنظمة) التي عرفت التنظيم بأنه "كيان منظم ومركب بجمع ويربط بين الأشياء والأجزاء التي تكون مجتمعة تركيبا كليا موحدا"[3]، رغم أنها اهتمت بالجانب الشكلي للمنظمة إلا أنها أخذت بعين الاعتبار اشتمالها على مجموعة من الحقائق أو المبادئ والأجزاء المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، وما علاقات العمل إلا إحدى تلك الحقائق التي تقوم على مبادئ بين أعضاء المنظمة كيفما كان وضعهم فهم يمثلون أحد أجزائها ومكوناتها، ورغم أنها اكتفت بسمات النظام والمنظمة فحسب.

لقد أكد "**Géaster Bernard**" على علاقات العمل والعلاقات بين زملاء العمل عند إظهاره أهمية النشاط التعاوني بين العاملين ضمن نظرية النظام التعاوني التي اعتبرت المنظمة نظاما تعاونيا يقوم

1-خليل محمد حسن الشماع، خظير كاظم حمود: **نظرية المنظمة**، مرجع سابق، ص، 76،77.

2- محمد قاسم القريوتي: **نظرية المنظمة والتنظيم**، ط2، مرجع سابق، ص:89.

3-خليل محمد حسن الشماع، خظير كاظم حمود: **مرجع سابق**، ص: 85،86.

على فاعلية التعاون بين أعضائها، ويعني ذلك أنه خاض في علاقات العمل عندما اعتبر العنصر الإنساني مصدرا للعلاقات التعاونية متمثلة في مجموعة من العلاقات والاتصالات التي تقوم عليها المنظمة والتي تكون في نفس الآن عواملا للرضا الوظيفي.

أما عند توضيحه للجوانب المرتبطة بالأنشطة التعاونية متمثلة في التنظيم غير الرسمي، التخصص التنظيمي، اقتصاديات الحوافز، فنجد أنه تطرق لعلاقات العمل إثر معالجته للتنظيم غير الرسمي منطلقا من كونه يؤدي إلى خلق مفاهيم واتجاهات وعادات معينة ترتبط بما يؤديه العاملون من مهام في إطار محدد ومعلوم، كما أنه تناول طرق وأساليب العمل كأحد الأسس التي يقوم عليها التخصص التنظيمي وهو ما يعكس أحد مظاهر رضا العاملين المتمثل في الرضا عن الوظيفة، أما حديثه على اقتصاديات الحوافز فنجد أنه حدد الارتباط الجماعي أي العلاقات بين زملاء العمل وما تحققه من توفير الشعور بالانتماء للجماعة الذي يعتبر من أهم مسببات الرضا الوظيفي .

ومن النظريات الحديثة في مجال التنظيم التي جاءت كذلك لتغطية قصور النظرية السلوكية و لم تهتم بعلاقات العمل، إذ أنها ركزت على عمليات اتخاذ القرارات والتوازن التنظيمي نجد نظرية اتخاذ القرارات لـ "**Herbert Simone**" التي قدم من خلالها تصورا واضحا لعملية اتخاذ القرار وأهميته في تحليل ودراسة السلوك التنظيمي[1] متناولا على نفس السياق السلوك التنظيمي الرشيد لما طرح "نموذج الرجل الإداري بديلا عن الرجل الاقتصادي، فهو بذلك مس جانب القرارات الإدارية بمختلف أشكالها.

لعل من بين النظريات الحديثة التي عالجت قضية إنتاجية العامل ورضاه الوظيفي على أساس الاهتمام بالجانب الإنساني له بصفة صريحة نجد نظرية « **Z** » لصاحبها " **William Ochi**" سنة 1981 إذ أجرى عدة بحوث ودراسات خلال السبعينات من القرن الماضي بكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان سمحت بالتعرف على سر نجاح الإدارة اليابانية، ليتوصل في الأخير نموذج إداري جديد سماه نظرية « **Z** »، بعد ثبت أن بذل المال والاستثمار في البحوث والتطوير غير كاف لتسوية قضية إنتاجية العامل في غياب إدارة تهتم بالعاملين وإدارة شؤونهم بفعالية وبكيفية تجعلهم يشعرون بروح الجماعة، وتعتبر هذه النظرية أكثر النظريات الحديثة التي تعرضت للرضا الوظيفي لأنها استمدت معلوماتها الفلسفية والفكرية انطلاقا من دور البناء الاجتماعي الثقافي والتربوي للمجتمع الياباني[2] خاصة أنها ركزت على عامل الثقة أين اعتبرت الثقة والإنتاجية وجهان لعملة واحدة لا يمكن فصلهما فالمؤسسات اليابانية تعتمد في تعاملها على

1- محمد قاسم القريوتي: **نظرية المنظمة والتنظيم**، ط2، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2006، ص:89.

1- خليل محمد حسن الشماع، خظير كاظم حمود: **نظرية المنظمة**، مرجع سابق، ص: 106.

النظام الإداري الذي يعكس ثقة التعامل بين العاملين والإداريين، ثم المهارة والدقة في ممارسة المهام الإدارية والتهذيب مما يعكس التعامل الحذق، ثم التأكيد على المودة والألفة التي تؤدي إلى زيادة الثقة والتفاعل في العمل، فكل تلك العوامل حسب هذه النظرية تؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي واستقلال وحرية العاملين وزيادة الإنتاجية والفعالية.

كخلاصة لما سبق يتضح لنا أنه ليست هناك نظريات عامة تتناول الرضا الوظيفي كونه يرتبط بمعطيات ذات أبعاد تؤثر في الأنماط السلوكية للعاملين كالخصائص الاجتماعية، والثقافية، والسلوكية للمجتمع فهي تلعب دورا في تشكيل الممارسات داخل المنظمات، وعليه فإن كل نظرية من مختلف النظريات المشار إليها وغيرها تفسر عامل أو أكثر من العوامل المتعددة للرضا الوظيفي.

بالرغم من ذلك تبقى النظريات الأكثر تفسيرا لموضوع الرضا الوظيفي هي تلك النظريات التي ركزت على الجانب النفسي للأفراد والأكثر وضوحا من نظريات التنظيم التي اكتفت بالخوض في عوامل الرضا الوظيفي دون أن يكون موضوعا لها، إذ يمكن حصرها في مجموعتين هي:

* النظريات المتعلقة بإشباع الحاجات مثل نظرية تدرج الحاجات لـ "**Maslow**" ونظرية العاملين لـ "**Hertz Berg** " ونظرية الدافعية للإنجاز لـ "**Mc Lalande**"، ونظرية البقاء والنمو والتطور لـ" **Dar fer**"(الحاجات ذات المستويات الثلاث). [1]

* النظريات المعرفية (العقلانية) مثل نظرية العدالة والمساواة لـ "**Adams**" ونظرية التوقع لـ "**Mazoum**" ونظرية تحديد الأهداف لـ "**Look**" ونظرية مستوى الطموح لـ "**Livine**"، كما يمكن الإشارة إلى أن الاهتمام النظري الصريح بالرضا الوظيفي ظهر مع التصور النظري الحديث.

خاتمة:

في ختام هذه القراءة لمختلف أبرز النظريات التي عنيت بالتنظيم والمنظمات عبر المراحل الكرونولوجية لها كمحاولة لإظهار الكيفية التي تناولت بها نظرية التنظيم ظاهرة الرضا الوظيفي، تجدر الإشارة إلى أن حقيقة الحال تبين أن الاهتمام النظري الصريح بالرضا الوظيفي كظاهرة برز ضمن النظريات الحديثة التي تضع الفرد في المرتبة الأولى من بين مكونات المنظمة، باعتباره العنصر الأساسي لبلوغ أهدافها وعليه يمكننا القول أن نظيرة المنظمة والتنظيم الكلاسيكية لم تولي اهتماما لظاهرة الرضا الوظيفي للعاملين حتى وإن عنيت بمختلف العوامل المؤثرة فيه والمؤدية إلى تحقيقه أو انعدامه، بينما بوادر ذلك جاءت مع الاتجاه السلوكي في دراسة المنظمات والتنظيم خاصة فيما تعلق بدراسة ردود

1-حسن إبراهيم بلوط: **المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات**، دار النهضة العربية، بيروت،2005، ص:383.

أفعال الأعضاء تجاه مختلف العمليات داخل المنظمات ضمن اهتمامها بالسلوك التنظيمي.

المراجع:

1. حسن إبراهيم بلوط: **المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات**، دار النهضة العربية، بيروت، 2005.

2. الحيدر عبد المحسن بن صالح: **الرضا الوظيفي لدى العاملين في القطاع الصحي في مدينة الرياض**، بحث ميداني، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2005.

3. خليل محمد حسن الشماع، خظير كاظم حمود: **نظرية المنظمة**، ط 5، دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

4. عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع الصناعي-النشأة والتطورات الحديثة-ط1**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.

5. كامل مصطفى وآخرون: **دراسة تحليلية للرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس**، جامعة القاهرة، مجلة الإدارة، المجلد 23، العدد1.

6. محمد قاسم القريوتي: **نظرية المنظمة و التنظيم**، ط2، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن،2006.

7. André AKOUN et Pière ANSART: **Dictionnaire de Sociologie**,Le ROBERT/SEUIL,Mame impremeur,France,1999.

8. Frederick Winslow Taylor: **La direction scientifique desentreprises**, ouvrage présenté par : Med Benguerna, ENAG édition, Alger, 1992 .

9. Henri Fayol: **Administration industrielle et générale**, ouvrage présenté par: Ahmed Bouyacoub, ENAG édition, Alger, 1990.

10. René LLORED: Sociologie – **Théories et analyses**-Aubin Imprimeur، France,2007.

المشاركة السياسيّة في المجتمع الجزائري، بين الاستقالة والبحث عن الترقية الاجتماعية

بكيس نورالدين: أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة الجزائر
رزقي نوال: أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة الجزائر

Résume:

Cet article analyse le phénomène de démission de la participation politique du citoyen et la transformation de celle-ci en uneméthode de développer un mécanisme pour réaliser la promotion sociale équitable au lieu de défendre les projets politiques pour le bien du payer, et pour cela on doit analyser les principaux facteurs qui ont contribué à la propagation du phénomène de démission politique .en passant par la nature de l'éducation politique que reçoit le citoyens depuis son enfance, et qui détient quelques-unes deses valeurs qui encourage pas la participation politique, ainsi que la fragilité de l'espace politique et la faiblesse des partis politiques qui perturbe le transfert pacifique du pouvoir par les mécanismes du système politique pour reproduire le système politique sans donner chance a la possibilité du changement. Sans oublier l'intensité croissante des mouvements de protestation qui se transforme progressivement en une alternativea la participation politique, a cause de l'incapacité des cadres de la société civile pour imposer sa présence comme un pont entre les élites dirigeantes et les différents groupes sociaux.

ملخص:

يتعرض المقال بالتحليل لظاهرة الاستقالة السياسية للمواطن الجزائري وتحويل المشاركة السياسية على ضالتها إلى آلية لتحقيق الترقية الاجتماعية على حساب النضال السياسي النزيه والدفاع عن المشاريع السياسية، ومن تم يهدف إلى تحليل العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار ظاهرة الاستقالة السياسية ابتداء من طبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها والتي تحمل بعض القيم المعطلة للمشاركة السياسية بالإضافة لهشاشة الفضاء السياسي وضعف الأحزاب السياسية وتعطل آليات التداول السلمي على السلطة بفعل إعادة إنتاج النظام السياسي لنفسه بأدوات تتأرجح بين الناعمة والاقصائية. مرورا على تزايد وتيرة وكثافة الحركات الاحتجاجية التي تتحول تدريجيا إلى بديل للمشاركة السياسية، في ظل عدم قدرة أطر المجتمع المدني على فرض حضورها كهمزة وصل ما بين النخب الحاكمة ومختلف الفئات الاجتماعية. ومن هنا جاء المقال كمحاولة لمسايرة حراك المجتمع الجزائري المتسارع خارج إطار المؤسسات الرسمية مما يطرح أكثر من تساؤل حول كيفية سد الفراغ الذي تتسبب فيه استقالة فئات واسعة من المواطنين الجزائريين. لأن استقرار المجتمعات يمر حتما عبر توازن أداء مؤسساتها الوظيفية، وعلى رأسها المؤسسات السياسية.

مقدمة:

تختلف المشاركة السياسية من مجتمع لآخر بحسب طبيعة موروثها الثقافي وصيرورة التطورات التي عايشتها

في الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي، لذلك ارتأينا في هذا المقال إظهار أهم الأسباب والعوامل التي ساهمت بشكل كبير في صياغة وبلورة المشاركة السياسية لدى المواطن الجزائري على الشكل الحالي، التي تتسم بالاستقالة السياسية وتوظيف المشاركة السياسية لتحقيق الترقية الاجتماعية على حساب الأداء السياسي الفعال والنزيه. فالمتابعون اليوم للساحة السياسية يجمعون على هشاشة الفضاء السياسي وضعف مصداقية نخبه وعجزها عن تعبئة شرائح واسعة من المجتمع ، والاستحقاقات الانتخابية الأخيرة تؤكد هذا التوجه بحيث لم تبلغ نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 نسبة 42 بالمائة، مما يطرح الكثير من التساؤلات سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة عن جزء منها نعتقد أنه محوري لفهم السلوك السياسي للمواطن الجزائري، لأنه ليس وليد اللحظة بل هو نتيجة تراكمات لأحداث و مواقف سياسية لعبت دورا محوريا في إنتاج عقم سياسي امتد لقطاعات عدة و تحول إلى شكل من أشكال الاستقالة لم تقتصر على المجال السياسي فحسب بل ما فتئت تنتقل لمجالات حيوية كقطاعات التربية و الصحة والتعليم العالي، ومن هنا سنستعرض هذا الوضع كمنتوج اجتماعي ساهمت فيه عدة أطراف بدرجات متفاوتة.

التنشئة السياسيّة مفتاح الوعي السياسي:

التّنشئة الاجتماعية بما فيها الجانب السّياسي منها المفسّر الرّئيسي لسلوك الفرد ككائن اجتماعي داخل محيطه رجلًا كان أم امرأة، فهي عمليّة تفاعليّة مع البيئة الاجتماعية من شتّى الجوانب و بوسائل مختلفة، "تستمر طول العمر، تتمخَّض في بعض نتائجها عن تشكيل وإعادة تشكيل التّفاعلات الاجتماعية، ذلك أنّها تتيح للأفراد بأن ينمّوا أنفسهم و يطوّروا طاقاتهم ويتعلّموا ويتكيّفوا مع ظروف الحياة المستجدّة حولهم "[1]، لذلك نجد الفرد يتعلّم من خلالها منذ طفولته كيف يؤدي أدوارًا تتماشى مع التوقّعات الاجتماعية التي تضبطها معايير وقيم مختلفة، وهي" ترتكز على ثلاث ميكانيزمات أساسيّة، التعريف بالوالدين وبمختلف النماذج الاجتماعيّة، إدخال والتكفل بعدد من المعايير والمعارف، تجربة وتجسيد أنماط السلوك والممارسات، فتنشئة الطفل تعني النجاح في عمليّة إدماجه داخل مختلف الدوائر الاجتماعية الّتي ينتمي إليها"[2]وهي كما يراها إميل دوركايم، حاملة لبعدين أساسيّين في الحياة الاجتماعية، فالبعد الأوّل مرتبط بعملية الضبط الاجتماعي الّتي تفرض رقابة اجتماعية على الأفراد، أمّا البعد الثّاني فهو الضبط المعرفي الّذي يجعل الفرد يتعلّم أنماط الفكر والمهارات، فيكتسب رأسمال ثقافي وعلمي حسب معالم المجتمع المتواجد فيه، وهذان العاملان ضروريّان للتمكن من الإندماج اجتماعيا وسياسيًّا والمساهمة بذلك في الحفاظ على التّوازنات الاجتماعية.

وإلى جانب التنشئة الاجتماعية والسياسية الأوليّة، هناك التنشئة الاجتماعية والسياسية المكمّلة الّتي تشتمل على ما تبقّى من مرحلة الطفولة (دخول الطفل إلى المدرسة)، إلى غاية مرحلة البلوغ وما بعدها، وتتدخّل في هذه المرحلة الطويلة من الحياة الاجتماعية للفرد مؤسّسات اجتماعية عديدة أهمّها المؤسّسة التعليمية (مدرسة، جامعة،...) وجماعة الرفاق (في الحي، في مقر العمل،...) ووسائل الإعلام (مرئية، مسموعة،

1-غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، تر: د /فايز الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص88.

2- Martin Segalen : **Sociologie de la famille**, edition Armand colin , Paris, 2000,p :167

مكتوبة،...) و المنظّمات الدينيّة و السياسيّة وحتّى منظّمات المجتمع المدني غير أنّ تأثير كلّ مؤسّسة من هذه المؤسّسات يختلف من مجتمع إلى آخر، حسب فعاليّة كلّ مؤسّسة ونوع النظام الاجتماعي والسّياسي المتواجدة فيه.

وتعتبر بذلك التّنشئة السياسيّة جزءًا من التنشئة الاجتماعية، تساعد الفرد في عمليّة التفاعل والبقاء مندمجًا سياسيا، إمّا بالحفاظ على السّياسة القائمة بالمجتمع أو بالمشاركة في التّغيير منها للحفاظ على التّوازنات، هذا ما يجعل الأنظمة السياسيّة ديمقراطيّة كانت أم غير ديمقراطيّة، تسعى دائمًا للتّأثير في التنشئة السياسيّة الموجّهة لأفرادها من خلال استهداف أفكار محدّدة بغرس و إدراج معلومات وقيم ومعايير وممارسات معيّنة تساهم في تكوين مواقف واتّجاهات فكريّة وإيديولوجيّة تنتج سلوكًا سياسيًّا مقروءًا مسبقًا، ولربّما الفرد الذي يعاني من التّهميش السّياسي خاصّة بالمجتمعات العربيّة، يُعتبر الأكثر تأثّرا بمشاريع وأهداف أنظمته السياسية.

لكن و بالمقابل "تضمن عملية التنشئة الناجحة نسبيًّا قبول الأغلبيّة لتوزيع الأدوار السياسيّة، بما يتناسب مع الثقافة السياسيّة "[1]، كما تضمن توفّر درجة من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، ذلك الوعي المحفّز على المشاركة السياسيّة، فتتكوّن الشخصيّة السياسيّة لدى الفرد باكتساب ثقافة سياسيّة و درجة معيّنة من الوعي السياسي المرتبطان ارتباطا مباشرًا بتنشئته السياسيّة والاجتماعية التي تختلف باختلاف بيئته الاجتماعية، لذلك فإنّ اختلاف الثقافات السياسيّة "يفسّر الطريقة التي اهتم من خلالها علماء الاجتماع أكثر بمختلف الثقافات السياسيّة الفرعيّة الموجودة في المجتمع الواحد، إذ تشهد الأمم المعاصرة كافّة، تعدديّة في نماذج القيم التي توجّه المواقف و التصرفات السياسية"[2]، حيث لا يمكن أن نجد في أي مجتمع من مجتمعات العالم ثقافة سياسيّة واحدة، غير أنّ ذلك التنوّع الّذي يمكن أن يصل إلى درجة التّباين أحيانًا في الثقافات السياسيّة السّائدة بالمجتمعات يمكن أن يكون صحيًّا للحياة السياسيّة، حيث سيمتصّ توجّهات وطاقات الجماهير المختلفة و حتّى المعارضة ضروريّة لتصحيح و تحسين أداء الأنظمة السياسيّة .

وتعتبر بذلك المشاركة السياسيّة نتيجة حتميّة يصل إليها سلوك الفرد بدرجات وصور متفاوتة، حسب ما لديه من ثقافة سياسيّة وحسب نوع الرصيد السياسي الذي أكسبته إيّاه مؤسّسات التنشئة السياسيّة بمحيطه الاجتماعي، فيؤثر في عمليّة صنع القرار أو اتخاذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفق طريقة رسمية أو غير رسمية وبدوافع مختلفة وتأثير متباين حسب كل فرد وميولاته وقدراته ودرجة تغلغله في العمل السياسي، هذا ما يجعل من المشاركة السياسية أنجع المقاييس التي نقيس بها مدى تطبيق المبادئ الديمقراطية بمجتمع ما، من خلال تحديد ما يتوفّر بذلك المجتمع من مساواة واحترام لحقوق وواجبات الأفراد، عكس الأنظمة المستبدّة والدكتاتوريّة الّتي تقوم على مبدأ التسلّط واحتكار السلطة، وأين تصبح المشاركة السياسيّة خاصة الرسميّة منها وسيلة للتقرّب من رجال السلطة والتمتّع بامتيازات تلك الوضعيّة بهدف الترقية الاجتماعية لا غير، فيصبح الفرد قريبًا جدًّا من الصّورة التي رسمها ماكس فيبر حين

1–د الجوهري عبد الهادي: **أصول علم اجتماع سياسي**، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة 1998، ص 171.

2–كوش دنيس: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، تر: السعيداني منير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2007، ص175(بالتصرف)

اعتبر "كلّ إنسان يشارك في السياسة طمعًا في السلطة، إمّا لأنه يعتبرها وسيلة لتلبية رغباته غير المنتهية المثاليّة أو الأنانيّة، وإمّا أنّه يتمنّاها لنفسه بهدف التمتّع بإحساس البرستيج الّذي تمنحه إيّاه"[1] .

وتمر عموما المشاركة السياسيّة بعدّة مراحل وهي:

– السلبيّة السياسيّة، المقصودة أو العفويّة.

– الاهتمام بالسياسة.

– الانخراط السياسي من خلال القيام بنشاطات سياسيّة، من أبسطها حتّى ممارسة السلطة السياسيّة وأعني بالسلبيّة السياسية تلك السلوكيات والمواقف السياسية السلبيّة التي يتبنّاها الفرد– بصورة مقصورة أو عفويّة اتّجاه السياسية القائمة بالمجتمع، وتتمثّل في اللّامبالاة السياسيّة، كما نجد "الشك السياسي أو الشك في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع، خاصة قيادته والنظر إلى العمل السياسي على أنّه عمل رديء وأنّ الثقة في رجال السّياسة أمر مستحيل"[2]، "والغربة السياسيّة وذلك حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسي و الحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية، وفي مقابل الغربة السياسية، نجد الاغتراب السياسي والّذي يتمثّل في شعور الفرد (المواطن) بأنّ المجتمع والسلطة لا يحسّان به ولا يعنيهما أمره، وبأنّه لا قيمة له في هذا المجتمع، الأمر الّذي يؤدّي بالفرد إلى التّقليل من أهدافه، وفقدان الحماس والدّافع والباعث عن المشاركة الفعّالة في الحياة السياسيّة في مجتمعه"[3]

أمّا الاهتمام بالسياسة فهو أوّل مؤشّر للوصول إلى مشاركة سياسيّة إيجابيّة بالمجتمع، حيث أنّ مرحلة التعرّف على النظام السّياسي القائم ضمن اللّعبة السياسية بمجتمع ما، بما فيها من لاعبين وأساليب وأهداف ورهانات تعتبر المفسّر الأوّل لسلوك الفرد السياسي، وعمومًا فإنّ المشاركة السياسيّة خاصّة الإيجابيّة منها تُعتبر واجبًا و حقًّا لكلّ مواطن، هذا ما يجعل من المشاركة السياسيّة شرطًا أساسيًّا لتطوّر وتوازن المجتمعات، خاصّة إذا تمّ الوصول إلى إشراك جميع الأفراد القادرين على الممارسة السياسيّة باختلاف جنسهم وسنّهم وما لديهم من رأس مال ثقافي أو اقتصادي أو غير ذلك.

لكن الملاحظ لواقعنا السياسي بالمجتمع الجزائري يجد الفرد لا يشعر أنّه حرّ سياسيًّا، في مجتمع يمتاز بصراعات سياسيّة شخصيّة أكثر منها تنظيمية، صراعات تتمّ في معظمها بالكواليس يكون الرّهان الأساسي فيها المصلحة الماديّة والمحافظة على دواليب السّلطة ممّا أوصل أفراد المجتمع للتّشكيك في شرعيّة السّلطة وانتقادها بدايةً بالتّشكيك في كلّ الانتخابات المنظّمة بعد مرحلة التعدديّة السياسيّة وعدم الثّقة بالإدارة والسّلطة المركزيّة الّتي يتّهمها ببيروقراطيّتها السلبيّة وتفشّي الفساد والرّشوة بداخلها، إلى جانب تلك الراديكاليّة أو كما يسمّيها بعض الباحثين بالجذريّة الّتي اتّسمت بها بعض الثّقافات الفرعيّة بمجتمعنا، راديكاليّة تسبّبت في تأزّم عدّة مواقف سياسيّة، بسبب محاولة فرض الرّأي الشّخصي وعدم تقبّل الآخر.

1 –Weber Max:**Le savant et le politique**, Librairie Le Plon , 1959 , p:101

2–د/ السويدي محمد: **علم الإجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1990، ص 161.

3–نفس المرجع، نفس الصفحة.

الحزب السياسي الجزائري وأزمة الشرعيّة:

كثيرًا ما تُتّهم الأحزاب السياسيّة القائمة بمجتمعنا بضعفها أمام قرارات النّظام، كما معروف عليها تذبذب تصريحاته المؤيّدة أحيانًا والمعارضة أحيانًا أخرى للسّياسة القائمة بالمجتمع، فمنها من قامت بمقاطعة الانتخابات في عدّة مناسبات سياسيّة بحجّة التّزوير أو التّهميش أو عدم اتّصاف العمليّة الانتخابية بالشّفافيّة، ومنها من أيّدت النظام (الحلف الرّئاسي...) فلم تتمكّن من استقطاب شريحة اجتماعية واسعة، وقد زادت الأزمة السياسيّة الّتي عرفتها الجزائر (فُرضت حالة الطوارئ الّتي حضرت الحراك الاحتجاجي و المظاهرات و الاعتصامات) من تقليص موارد الحزب الّتي يستغلّها عادةً في إيصال صوته لفئات المجتمع المختلفة، ليصبح الحزب السّياسي اليوم ضحيّة ثقافة سياسيّة ذات نظرة سلبيّة له وعدم وجود ثقة فيه، فمثلًا "في آخر استطلاع للرّأي (البارومتر العربي) 2010 تبيّن أنّ 2،2 بالمائة فقط من الجزائريّين منخرطين في الأحزاب السياسيّة، وأنّ نسبة الّذين لا يثقون في الحزب السّياسي بشكل مطلق وصلت إلى 51,5 بالمائة مقابل نسبة الّذين لا يثقون مطلقًا في الجيش 18,5و الشّرطة 18,8 و القضاء 22,1 و مؤسّسات المجتمع المدني 27,5" [1]، هذا يعكس ما هو معروفٌ عن الفرد الجزائري الّذي لا يثق بالمؤسّسات والهياكل التّنظيميّة خاصّة الإداريّة والسياسيّة منها، و يمكن إرجاع السّبب في ذلك إلى الحقبة الاستعمارية الّتي أكسبته ثقافة مليئة بمعايير الاغتراب والشكّ اتّجاه المؤسّسات العموميّة، أمّا بعد الاستقلال ساهم فشل الدّولة الوطنيّة وتفشّي الفساد المؤسّساتي بداخلها في تكريس هذا الجزء من موروثنا الثّقافي وحتّى كيفيّة تعامل النّظام السّياسي والحزب مع الأزمة السياسيّة التي عانى منها المجتمع زاد من قناعة العديد من أفراد المجتمع الجزائري بعدم كفاءة معظم الأحزاب السياسيّة وولاء بعضها للنّظام القائم، فهجروها ولم يعودوا يهتمّون حتّى بخطاباتها، خاصّة وهم يلاحظون ما تعانيه تلك الأحزاب من صراعات داخليّة وانشقاقات، تشكّك في شرعيّة الحزب وتفكّك هياكله. فباسم مكافحة لا شفافيّة ولا ديمقراطيّة القيادات الحزبيّة، قام البعض بانشقاقات ضدّ سياسات التّهميش والإقصاء، فالحزب السّياسي اليوم "مازال مغلقًا أمام الكثير من الفئات الاجتماعية الحيّة وعلى رأسهم الشّباب والمرأة، والكثير من الفئات الحضريّة الوسطى المتعلّمة الّتي أُبعدت عن العمل السّياسي الحزبي المنظّم"[2]، كما يُعاب على بعض الأحزاب قراراتها الأفقيّة الّتي تؤخذ دون العودة إلى القاعدة، ممّا جعل منها أحزابًا دكتاتورية حسب المنشقّين ومن أمثلة تلك الانشقاقات الّتي عرفتها بعض الأحزاب السياسيّة، ما يوضّحه الجدول التّالي:

1-جابي ناصر: **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، هامش ص 48.

2-نفس المرجع، ص 76-77.

أمثلة عن الانشقاقات الحزبية بالجزائر:

اسم المنشق	حالة الانشقاق عن
سعيد سعدي	حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة آيت أحمد FFS وأسّس حزب التجمّع من أجل الثّقافة والديمقراطيّة RCDسنة 1989.
نايت جودي وراشدي عبد السلام	حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS
دربال عبد الوهاب	حركة النّهضة الإسلاميّة (عبد الله جاب الله) MN
لحبيب آدمي	حركة النّهضة الإسلاميّة (عبد الله جاب الله) MN
بولحية محمد	حركة الإصلاح (يونسي جهيد)2009
بلمهيدي عبد العزيز	حزب التّجديد الجزائري (1996)
بن يونس عمارة	حزب التجمّع من أجل الثّقافة والديمقراطيّة RCD
بجبوح نور الدين	حزب التجمّع الوطني الديمقراطي RND
عبد المجيد مناصرة وعبد القادر بن قرينة	حركة مجتمع السّلم (أبو جرة سلطاني) MPS سنة 2008 وتم تأسيس حركة الدّعوة والتّغيير الّتي تحوّلت لحزب سياسي سنة 2012.

وإلى جانب حمى الانشقاقات، معروفٌ أيضًا على الحزب السّياسي الجزائري مؤخّرًا الصّراع الحادّ الموجود بداخله على المواقع السياسيّة بين فئات وسطى أجيرة وأخرى غنيّة من أصحاب الأعمال الحرة، "تلك الفئات الأجيرة والموظّفين الّذين فقدوا الكثير من مواقعهم، حتّى على المستوى الرّمزي والاجتماعي داخل الأحزاب وبمناسبة الاستحقاقات الانتخابية المختلفة الّتي عرفت بروز ظاهرة المال السّياسي أو (الشكارة) كما سميّت في الجزائر"[1] وهي ظاهرة سلبيّة، أفقدت الحزب ما تبقّى له من شرعيّة في أعين الجزائريّين الّذين لا يمتلك معظمهم ثقافة حزبيّة، وهذا النّقص في الثقافة السياسيّة الّتي يمتلكها الفرد الجزائري ستنشئ الشّباب دون وعي حزبي كاف للتطلّع لإعادة بناء المنظومة الحزبيّة أو حتّى إصلاح ما يمكن إصلاحه فيها، ممّا يجعلها "تبدو كهياكل فارغة مقابل الحراك الاجتماعي الواسع الّذي تقوده حركات اجتماعية احتجاجية مختلفة بقيت حتى الآن من دون آفاق سياسيّة واضحة، وقد يكون مآلها الانتكاسة واللّجوء إلى العنف وتكرار نفسها إذا غاب التّفكير في حلول ذكيّة لحلّ هذا الإشكال الّذي تعيشه أكثر من دولة عربيّة، أحزاب دون قواعد ولا أدوار ولا جماهير، دون تنظيم ولا آفاق سياسيّة"[2] لا تمتلك قوّة معارضة، أساليبها لا تعكس قدرةً على التّغيير أو حتّى التّعطيل، يمكن اعتبار المقاطعة أقصى ما استطاعت القيام به.

كما يمكن ملاحظة الشك المتواجد بقوّة بين صفوف السياسيّين الحزبيين عند اختيار رئيس للدولة على وجه الخصوص، و يمكن ربط ذلك بتداخل و تدخّل الجيش في السياسة، حيث تترجم المقاطعة اغترابًا وعزوفًا واضحًا بسبب عدم الثقة في أحقيّة و شرعيّة الرئيس المختار، لتصبح المشاركة السياسيّة بمجتمعنا في كثير من الأحيان "موسميّة وظرفيّة ترتبط بالمواعيد الانتخابية،

1- المرجع السابق ، ص76.

2- نفس المرجع ، ص 77.

يظل التّصويت الشّكل المهيمن على أشكال المشاركة الفعليّة الأخرى، فالملاحظ أنّ حجم المشاركة الفعليّة تقلّص بشكل ملحوظ، وتمّ تسجيل نسبة عالية من المواطنين المقاطعين للتّصويت"[1]. واليوم نجد أنّ "هناك إجماع بين طرف من المراقبين على أنّ فئة عريضة من المواطنين، لم تعد تقتنع بالانتخابات ولا بالمترشّحين لها، وبالتّالي فقدت عمليّة الانتخاب دورها في التّغيير والمحاسبة، ولا تفسَّر المقاطعة بضعف مستوى التعليم لدى النّاخبين أو بظروفهم الماديّة كعناصر للتّأثير كي يبتعدوا عن المشاركة في الانتخابات بل على العكس من ذلك توجد نسبة مشاركة أكبر في المدن الداخليّة والقرى المهمّشة، على الرغم من ارتفاع نسبة الأميّة فيها، وصعوبة ظروفها ...، ويمكن أن تفسَّر هذه الوضعيّة بسيطرة شبكات الولاء القبليّة فالانتخابات على المرشّحين والنّاخبين ككلّ، وهو ما يقلّل من فعاليّة المشاركة في الحياة السياسيّة، ويقلّل من ممارسة النّاخبين الرّقابة على المرشّحين المنتخبين"[2].

الفضاء المدني ومسؤوليّة إنتاج النخب:

للمجتمع المدني تأثيٌر سياسيٌّ مزدوج على المواطن، حيث من جهة و بحكم نضاله في منظّماته المختلفة أين يمارس القيادة والتّفاوض والمطالبة والاحتجاج و...غيرها من النّشاطات المدنيّة، تتقوّى شخصيّته السياسيّة ممّا يعزّز من وعيه السّياسي أيضًا، ومن جهة ثانية تعتبر منظّمات المجتمع المدني قنوات تمهيديّة توصل الفرد لقنوات المشاركة السياسيّة المختلفة عبر المجتمع وعلى رأسها الأحزاب السياسيّة أي بتعبير آخر يكسب المجتمع المدني المواطن الجزائري الخبرة القياديّة والنّضاليّة والشّهرة ويوسّع له دائرة معارفه من أصدقاء ومؤيّدين لأفكاره يتحولون مع الوقت والخبرة إلى مراقبين مدنيين، حيث يتميّز المجتمع المدني بأسلوب رقابيّ ذو طابع مؤسّساتي، يؤثّر في جميع الأنساق الاجتماعية المتفاعلة بالمجتمع (الاقتصادي، السّياسي، الثّقافي،...) ويلعب دورًا بارزًا في عمليّتي التّنشئة الاجتماعية والسياسيّة وفي عمليّة الضّبط الاجتماعي، وكلّها ضرورية لتمكين الفرد من الاندماج وتُعتبر "السّمة المؤسسيّة هي أحد أبرز مؤشّرات وجود مجتمع مدنيّ قويّ، و تتحدّد هذه السّمة وفقًا لتوافر أربعة معايير أساسيّة للحكم على مدى التطوّر الّذي بلغته مؤسّسة أو منظّمة ما، وهي: القدرة على التكيّف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعيّة والخضوع والتّركيب في مقابل الضّعف التّنظيمي، والتّجانس في مقابل الانقسام"، [3]كما تتّصف مؤسّسات المجتمع المدني (نقابات، جمعيّات، روابط، نوادي،...) باستقلاليّتها الماديّة والإداريّة عن النظّام السّياسي القائم وبوضعيّتها القانونيّة بداخله وبكونها طوعيّة وذو طابع سلميّ، قوّتها تكمن في ميزتها التمثيليّة لفئات المجتمع المختلفة، تساهم في الحفاظ على التّوازنات الاجتماعية حيث ينتمي إليها أفراد من إيديولوجيّات وطبقات متباينة، استطاعوا أن ينسجموا تحت غطاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة الّتي بفعاليّتها، يفوق تأثيرها حدود المجتمع الّذي تنتمي إليه، و هذا ما يصعُب تحقيقه بمجتمعاتنا العربيّة، أين نجد المجتمع المدني يعاني من الضّعف نظرًا لتأثير التّركيبة الاجتماعية في

1 –ليمام محمد حليم: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص 139.

2 –نفس المرجع، ص 142.

3–السيد ياسين: قياس الديمقراطية العربيّة: تجربة (مرصد الإصلاح العربي)، في وقائع ورشة عمل: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية، لبنان، 2009، ص 39.

الفضاء السياسي وليس "المجتمع المدني إذًا وحدة عضويّة تجمعها رابطة الدم أو العقيدة وإنمّا وحدة غير عضويّة بين أفراد يشكّل كلّ فرد منهم ذاتً حقوقيّة مستقلة، تنتسب إلى هيئات ومؤسّسات وطوائف وأخويّات ولكنّها لا تكتسب تعريفها وحقوقها من الانتساب إلى هذه الهيئات، بدون ذلك لا توجد ولا يمكن أن توجد ديمقراطيّة أو مجتمع مدني "[1] ممّا يجعل من هذا الأخير هامش حريّة للفئات الاجتماعية، يمكن أن يكبر أو يتقلّص حسب النظام السّياسي السّائد وما لديه من آليّات وإمكانيّات، وهذا ما يجعل منه أهمّ مورد من موارد المواطن التي تسمح له بتحقيق استراتيجياته في مواجهة واقعه الاجتماعي والسياسي هذا ما يؤكّد على أنّ المجتمع المدني يمكن اعتباره سلطة موازية للسّلطة القائمة إذا أحسن الأفراد الاجتماعيّون استغلال ما يوفّره لهم من هوامش حريّة ومن مكانة ودور اجتماعيين، حيث "يستمدّ الفرد قيمته و يحصل على امتيازات معيّنة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزّبونيّة التي تحكم شؤون الدولة وتحدّد ميزان القوّة الّذي يخضع له المجتمع عمومًا"[2] قانونية ودستوريّة تكرّس سياسات التعدديّة السياسيّة والفصل بين السّلطات واحترام القضاء وتعمل على تفعيل المشاركة. لكن التّساؤل الذي يطرح نفسه دائمًا عند التطرّق للمجتمع المدني بالدّول العربيّة، هو هل حقا نمتلك مجتمعًا مدنيًّا؟ أم أنّ هذا المصطلح مستورد من الغرب فقط؟ وهل التركيبة الاجتماعية لدولنا العربيّة تساعد على بنائه وتطويره على أسس صحيحة؟ أم أنّه مجرّد واجهة للاستهلاك الخارجي؟ وكيف للمواطن الجزائري أن يحسن استغلاله في تغيير واقعه الاجتماعي والسّياسي؟

جدير بالذكر أن مجتمعنا المدني متواجد شكليًّا أكثر منه فعليًّا بالميدان، لدينا ما يفوق ثمانون ألف جمعيّة دون التماس لآثارها بين الناس، في حين برزت النقابات العماليّة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا النوع من المشاركة المدنيّة قد تتميز من مجتمع لآخر بمواصفات حسب ظروف ذلك المجتمع وخصائصه.

صعوبات تفعيل الفضاء النقابي بالمجتمع الجزائري

إن السيرورة التاريخية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري قد تجعل من المشاركة النقابية والعمل النقابي بشكل عام يتميز ببعض المواصفات التي قد تميزه عن غيره بفعل تلك الخصوصيات، فارتأينا تقديم بعض الملاحظات عن المشاركة النقابية في الجزائر، قد تكون في حدّ ذاتها موضوعا للدراسة المعمقة، نكتفي بسرد البعض منها:

– المجتمع الجزائري يُعتبر إلى حدّ بعيد مجتمعًا تقليديًّا يختلف عن المجتمعات التعاقدية الحديثة، وإن كان يسير في هذا الاتجاه ولكن ببطء شديد، بفعل ارتباطه الوثيق بالقيم التقليدية. فيكفي أن نلاحظ مجرى الانتخابات لنقف على الطابع القبلي والجهوي والعشائري الذي يميّز مختلف التحالفات، في مقابل غياب البرامج

1–بشارة عزمي: مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التديّن، في: غليون برهان (وآخرون)، **حول الخيار الديمقراطي، (دراسات نقديّة)**، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ص 82.

2–العياشي عنصر: سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في الرياشي سليمان (وآخرون): **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 1999، ص 232

والمشاريع عن النقاش السياسي أو حسم نتائج الانتخابات. وانطلاقا من خصوصية المجتمع التقليدية، فإن القيم التفاوضية في المجتمع الجزائري تنظر إلى النزاع على أساس سلبي يؤدي إلى الضعف والفرقة، وبالتالي ثقافة المجتمع لا تحبّذ الاختلاف، وتميل إلى التجانس والتضامن ولو بصورة كاذبة، وهو ما يعيق تكرّس العمل النقابي وتوسيع دائرة المشاركة النقابية. لذلك في الكثير من الأحيان عندما يشتد النشاط النقابي وتكون فاعليته تتزايد، يُتّهم من السلطة بالدرجة الأولى بالبحث عن تفريق الأمة والعمل لصالح أطراف أجنبية أو على الأقل اتهامه بالتحزب والعمل على خدمة المصالح الحزبية، وهو ما حدث بالفعل في شهر مارس 2010، إثر اتهام رئيس الحكومة، أحمد أويحي بعض النقابات المضربة بالبحث عن تحقيق أهداف حزبية وليست نقابية، بل يصل الأمر باتهامها بمحاولة الاستيلاء على السلطة أو العصيان المدني.

– إنّ الشعوب التي تعيش من الريع النفطي قد تجد صعوبة كبيرة في إيجاد عمل نقابي مؤثّر، لأنه وبكل بساطة، النظام السياسي في غنى عن تلك المجتمعات طالما أنه يعيش من الريع النفطي، ولا يعتمد على مداخيل الضرائب أو إنتاج ذلك المجتمع، مما قد يُفقد أي نشاط أو عمل نقابي فاعليته في المهد، باستثناء قطاع التربية الّذي يكتسي أهمية بالغة لأنه يؤثر على توازن المجتمع ككل، فيكفي أنه يؤطر أزيد من ثمانية ملايين تلميذ، وهذا ما جعل تأثيره أكبر على النظام السياسي، مقارنة بقطاعات أخرى مثل قطاع الصحة.

– نحن اليوم أمام تجربة نقابية للجيل الأول، فليست هناك أسر نقابية وتقاليد نقابية من جيل لآخر، وإنما هي تجارب أولى يقودها أحيانا أناس ليست لديهم أيّة تجربة في النشاط النقابي، لذلك نلاحظ الكثير من التردد والخوف لدى معظم النقابات التي تنشط على الساحة النقابية، ماعدا بعض النقابات المستقلة الحديثة النشأة، والتي ترتكب في بعض الأحيان أخطاء استراتيجية قد تتسبّب في القضاء على نشأتها السريعة، حيث تظهر بسرعة كما قد تختفي بسرعة. وهنا لابد من أن نفتح قوسًا حول دور العمل النقابي في هذه الظروف بالذات، ففي الوقت الذي كان من الممكن أن يشكّل الفضاء النقابي إطارا عمليا للمساعدة على الانتقال بالمجتمع من الطابع التقليدي لتنظيم المجتمع إلى مستوى من التنظيم العصري في ظل هشاشة مؤسسات المجتمع المدني وضعف العمل الحزبي، نجد أنّ النظام السياسي في الجزائر قد استطاع أن يتحكّم في منظومة العمل الحزبي والمدني، ويحوّلها في مجملها إلى أجهزة تابعة للدولة تسهر على تنفيذ أجندة النظام السياسي وبالتالي هل يمكن أن تصلح الأطر النقابية الناشطة بالجزائر للمساهمة كحامل للتغيير بالمجتمع الجزائري؟.

– عدم القدرة على التفريق بين آليات العمل النقابي عند القيادات النقابية، قد يعيق تطور العمل النقابي بقوة، بحيث يصعب التمييز أحيانا بين استراتيجية نقابات الأعمال التي تتبنى خيار الشريك الاجتماعي وشراكة الحوار والعقد الاجتماعي، وبين الذوبان والتبعية للنظام السياسي، وفي نفس الوقت قد يصعب التمييز بين النقابات ذات الاستراتيجية الراديكالية والممانعة، وبين الاندفاع والتهوّر في اتخاذ القرار والانسياق وراء القاعدة المنفعلة عاطفيا، فقد رأينا كيف أن تسع مكاتب ومجالس ولائية لنقابة كناباست انفردت بالقرار بعد قرار المجلس الوطني بالتوقيف إثر صدور قرار العدالة بالتوقيف الفوري للإضراب، حيث قامت بإضرابات واحتجاجات لمدة يوم أو يومين، كما قامت بمقاطعة ملأ كشوف

التلاميذ وغيرها من القرارات والإجراءات المنفردة، رغم دعوة المجلس الوطني لنقابة كناباست للتهدئة وعدم الوقوع في الانفعالات والتهور، وبالرغم من أن المنسق الوطني للكناباست أكد أن هذا يتماشى مع القانون الداخلي الذي يسمح لكل ولاية باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة، إلا أن تلك الإجابة لم تكن مقنعة، وأعتُبر ما حدث هو نوع من الخلل التنظيمي بحكم صعوبة تطبيق مبدأ الرجوع إلى القاعدة وتحويل القيادة لجهاز تنفيذي يطبق ما تُصدره هذه القاعدة فقط، فيا ترى ماذا لو قررت تلك القاعدة ما لا يخدم مصلحتها كليا؟.

– إن من أخطر عوائق العمل النقابي هو توظيف هذا الأخير للولوج إلى عالم السياسية، حيث نجد أن الكثير من النقابيين نظرا لضعف فرص ولوج العمل السياسي، يستعملون العمل النقابي كوسيلة لدخول النشاط السياسي، وقد رأينا كيف دخل نقابيون بارزون إلى البرلمان وتجاهلوا مطالب العمال التي استغلوها للوصول إلى تلك المراتب السياسيّة، وليت الأمر توقف عند هذا الحد، بل نجد المركزية النقابية ممثلة في أبرز قياداتها بتنشيط الحملة الانتخابية لمرشح النظام في كل موعد انتخابي، وتتبنى المشروع السياسي لهذا المرشح دون أي اعتبار لأخلاقيات العمل النقابي الحر، لدرجة أن مؤتمرها أصبح حلبة لصراع النقود واقتسام المقاعد في عضوية اللجان والمكاتب القيادية بين الأحزاب المحسوبة على النظام السياسي.

وهنا لا بد من توضيح أنه من حق النخب النقابية أن تلتحق بالعمل السياسي متى شاءت ولكن يجب على تلك النخب ألا توظّف الفضاء النقابي لتحقيق الترقية الاجتماعية على حساب مصداقية العمل النقابي عموما. فنحن لا نؤمن بوجود عمل نقابي مثالي ولكن هناك حد أدنى من الاستقلالية والنزاهة يجب التقيّد بها ويجب أن تتوفر في النخب النقابية، فيمكن الجمع بين البحث عن تحسين الوضعية الاجتماعية وتفعيل العمل النقابي ولكن عندما تقتصر إمكانية الترقية الاجتماعية على المنظومة السياسية والاقتصادية والإدارية للنظام السياسي الجزائري الريعي، سيعيق ذلك إنتاج نخب نقابية فاعلة ومستقلة ونزيهة، وهذا ما يفسر بشكل كبير تدجين الفضاء النقابي في المجتمع الجزائري بما في ذلك الأطر النقابية الحديثة والتنسيقيات غير المعتمدة التي تزايد نشاطها في السنوات الأخيرة.

– لا تزال إلى يومنا هذا النقابات المستقلة الفتية تتجاهل توظيف أوراق رابحة في معركتها النقابية، مثل إيجاد غطاء سياسي يسهّل نشاطها النقابي، إلى جانب بناء علاقات استراتيجية مع الإعلام لممارسة الضغط الإعلامي عندما تكون الحاجة لذلك، خاصة وأنه في أكثر النقابات تواجدًا وتأثيرًا وهي نقابات قطاع التربية التي تمثل الأستاذ والمعلم، فإننا نجد ذلك المعلم في كل مكان: الجمعية، الحزب، الجمعيات الرياضية، لجان المساجد، لجان الأحياء...الخ، أي على مثل هذه النقابات استغلال الوجود المتنوع للمعلم.

– يتجه العمل النقابي في الجزائر إلى التحول من القطاع الاقتصادي العمومي والخاص إلى الفئات المهنية للوظيفة العمومية، نظرا لتزايد أعداد مستخدمي الوظيفة العمومية في العقود الأخيرة بفعل مسابقات التوظيف المختلفة التي درجت على تنظيمها سنويا أهم قطاعات الوظيفة العمومية، وعلى رأسها قطاع التربية والجماعات المحلية والصحة، بحيث تجاوز عددهم مليون وستمائة ألف مستخدم. وقد تجاوز مستخدمي قطاع التربية عتبة الستمائة ألف. لذلك يكتسي هذا القطاع أهمية خاصة

للدراسة، كقطاع معبر لخصائص واقع قطاع الوظيفة العمومية بما أنه يشكل جزاء هاما من تركيبته.

وتجدر الإشارة إلى توظيف مئات الآلاف من النسوة في الوظيفة العمومية وبصورة خاصة في قطاع التربية وهذا ما يستلزم من النقابات الاتجاه نحو تلك الشريحة التي تمثل أغلبية أفراد القطاع من أساتذة ومعلمين بخطاب ينسجم مع طبيعتهم وخصوصيتهم، خاصة بعد أن أثبت المشاركة النقابية في السنوات الأخيرة إقبال النساء بعدد أكبر من الرجال في المشاركة النقابية في قطاع التربية.

وأخيرا يمكن التأكيد على أنّ ضعف الديمقراطية ينعكس على الفضاء النقابي، بحكم ضعف ثقافة الحوار والتداول والقبول بالرأي الآخر، فالثقافة الديمقراطية تساعد على تكريس ثقافة المؤسسات والأهم من ذلك تسمح للمواطن بالاختيار في مختلف المجالات وخاصة اختيار من يمثله ومن ينوب عنه للدفاع عن اختياراته، وبالتالي يصبح هذا المواطن مطالب بالدفاع عن اختياراته وتحمل مسؤولية تلك الاختيارات، أي بمعنى آخر لا يمكن للمواطن بعد أن تتوفّر لديه كل آليات وضمانات الاختيار الحر أن يتحجج بالتهميش والإقصاء للتهرب من المسؤولية والاستقالة من الشأن العام كما هو حاصل اليوم في مجتمعنا وبعض المجتمعات العربية التي تعتمد على الاتكالية والتسويف. فالعمل النقابي يصبح أكثر فعالية ومصداقية في الأنظمة الديمقراطية وتكون للتنظيمات النقابية قدرة نسبية للتأثير في القرار السياسي والاقتصادي بشكل علني، والنقابات في هذه المجتمعات من حقها التدخل وإبداء أراءها حول كل القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع بما في ذلك تقديم تصوراتها حول مشروع المجتمع، إلا أن ذلك لا يعفي النقابات الناشطة في الساحة النقابية من مسؤولياتها في إنتاج نخب ومسيرين أكفاء وإبراز شخصيات عمومية تقود المجتمع إلى غد أفضل.

المشاركة الاحتجاجية لتعويض المشاركة السياسية:

تعبر كثافة الحركات الاحتجاجية في الجزائر عن حساسية الفعل الاحتجاجي في المجتمع الجزائري، بحيث بالرجوع إلى العدد الكبير من الحركات الاحتجاجية تتحدث مصادر مختلفة عما يزيد عن معدل عشرة آلاف حركة احتجاجية سنويا، فقد تعددت فئات المحتجين بتعدد أوجه الأزمة في الجزائر. فالمواطن الجزائري يحتج في الحي على ظروفه المعيشية وغياب برامج التنمية ليعبر عن أزمة اجتماعية عميقة لدى أفراد المجتمع، وهذا يحيلنا إلى ضرورة الاقتراب السوسيولوجي من ظاهرة الاحتجاج لدى فئة السكان والمواطنين، ومحاولة فهم أسبابها ودوافعها ومختلف العوامل المؤدية لانتشارها، ومن جهة أخرى، نجد أن القطاع العام يعاني من نفس الظاهرة تقريبا؛ حيث تقوم فئات مستخدمي القطاع العام بمئات الاحتجاجات سنويا رغم تمتع النظام السياسي الجزائري بموارد مالية معتبرة بفعل مداخيل المحروقات، مما يطرح إشكالية نجاعة استغلال هذه الموارد المتزايدة.

وحتى الطلبة والتلاميذ لم يخرجوا عن قاعدة المشاركة الاحتجاجية، وامتد الفعل الاحتجاجي للبطالين في مختلف مناطق الوطن وخاصة ما عرف ببطالي الجنوب وهناك منهم من أبدع بآليات احتجاجية صادمة وصلت إلى درجة خياطة الفم، الشيء الذي يعكس عمق الأزمة وحدتها. ولعل بلوغ الفعل الاحتجاجي إلى فئات القطاعات الأمنية ولو بنسبة قليلة، يؤكد عمق الاحتقان

الحاصل الذي امتد إلى قطاعات لم نفكر يوما في دخولها معترك الفعل الاحتجاجي.

وإذا اعتبرنا أن كثافة الحركات الاحتجاجية أمر صحي ودليل على حيوية المجتمع وقدرته على خلق حركية تنتج واقعا جديدا. فإن الاقتراب السوسيولوجي من الفعل الاحتجاجي يظهر أنه يستعمل فضاءات لا تتماشى مع طبيعة الدول الحديثة المؤسساتية، فقد غزت الحركات الاحتجاجية الساحات العمومية والشوارع والطرقات كفضاءات للاحتجاج ومقرات السلطات المحلية والمقرات الوزارية ومقرات المؤسسات الإدارية.

حيث تجاوزت مستوى الأطر الرسمية المعنية بالاحتجاج لتحتل الفضاء العام، وهذا مؤشر على خطورة الأزمة، بحيث هذا التوجه إلى الفضاء العام يعبر عن أزمة ثقة لدى هذه الفئات المحتجة في مؤسسات الدولة عموما، واللجوء إلى الشارع مؤشر قوي على حجم الاحتقان والانسداد الحاصل، وسلبية الصورة المرجعية التي يحملها المواطن المحتج على المؤسسات التي يحتج عليها.

بالإضافة لما تقدّم، فإن فضاء الاحتجاج يتنوع بشكل كبير بقدر تنوع الفعل الاحتجاجي، بحيث لم تسلم مقرات المؤسسات التعليمية والجامعية ومختلف المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وحتى المقرات الأمنية والمقرات القضائية، بما فيها المحاكم والمجالس القضائية. وبالتالي، فإن استعراض فضاء وأماكن الاحتجاج في حدّ ذاته يدفعنا للتساؤل ما الذي يدفع المحتجين إلى اللجوء للشوارع والطرقات والساحات العمومية للاحتجاج على التسيير في مؤسسات لها مقرات معلومة؟ وما الذي يفسر هذا التنوع الكبير في أماكن الاحتجاج؟ وهل أماكن الاحتجاج تعبّر عن الاحتجاج على مختلف مستويات المسؤولية؟ وهل تمّ ذلك بالتدرج؟ ... هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى إجابات عميقة وهادئة تساعد على تفسير الفعل الاحتجاجي.

إلا أن الأكيد هو الطابع السوسيواقتصادي لهذا الحراك الاحتجاجي، وهو تعبير عن عجز في تسيير الشأن الاجتماعي، رغم الموارد الكبيرة التي تزخر بها السلطات الوصية حسب كل قطاع. والأخطر من ذلك الطابع الوطني للحركات الاحتجاجية على مستوى المطالب، فحسب تصريحات السلطات الأمنية من تدخلاتها في مختلف الحركات فإنّ المطالب متكررة إلا أنها تطرح بشكل فئوي أي مطالب وطنية متكررة بطرح فئوي.

فمن المواطن البسيط إلى الإطار والتلميذ والبطال والمرأة ومختلف الفئات المهنية، الكل يحتج والكل يعبر عن انشغالاته ولو اضطر الأمر لتهديد النظام العام والدخول في مواجهات مع قوات الأمن كما حدث مرارا، لذلك كيف يمكن تفسير كل هذا الحراك بدون حراك سياسي موازي أو على الأقل يقترب منه في الحدة والكثافة، بل الأدهى والأمر أن من بين آلاف الحركات الاحتجاجية لم تشهد الجزائر حركات احتجاجية بمطالب سياسية تذكر. كل هذه المؤشرات جعلتنا نطرح فكرة استبدال المواطن الجزائري المشاركة السياسية بالمشاركة النقابية طالما أنه وجد فيها حلا لإشباع وتحقيق مطالبه بأقل جهد ممكن وأقصر مدة زمنية ممكنة، فلم يعد المواطن الجزائري يعوّل على الحزب السياسي لتحقيق ترقية لأوضاعه الاجتماعية بل ركب موجة الحركات الاحتجاجية. وهذا ما أضفى شرعية للفعل الاحتجاجي تزيد من تراجع وظيفية المشاركة السياسية.

فقد كان لأحداث 5جانفي 2011 دور كبير في دفع الحركات الاحتجاجية لمقدمة المشهد السياسي، بحيث تزامنت تلك الأحداث والتي أطلقت عليها تسمية احتجاجات السكر والزيت مع ما سمي بالربيع العربي الذي اكتسح الكثير من المجتمعات العربية، الشيء الذي أربك النظام السياسي الجزائري خشية انتقال عدوى انتفاضات الشارع العربي إلى الجزائر. فسعى لاحتوائها مسبقا بتسهيل تحقيق مطالب المحتجين مهما كان وقعها على التوازنات المالية والمؤسساتية فدخلت فئات واسعة من المجتمع في سباق مع الوقت لتحقيق أكبر قدر من المطالب بأقل جهد وأسرع وقت ممكن، فاحتلّت الشوارع والفضاءات العامة ولم تسلم الساحات المحاذية لمقر رئاسة الجمهورية من الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية والتجمعات وأحدث هذا الحراك جملة من التغيرات السريعة في المكانة الاجتماعية لكثير من الفئات، بحيث تم مراجعة أكثر من 60 قانون أساسي في الوظيفة العمومية لرفع الأجور وترقية المستخدمين ووزعت عشرات الآلاف من القروض للشباب البطال واستفاد الطلبة من تسهيلات في الانتقال وتعديلات في النظم البيداغوجية وشعر الجميع أن النظام السياسي مستعد لتقديم كل التنازلات في الشق السوسيواقتصادي للبقاء في السلطة، مما أسس لواقع جديد أضفى شرعية واسعة للفعل الاحتجاجي مقابل الابتعاد عن المشاركة السياسية، لأن استعداد السلطة للتعاطي بإيجابية مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية قابلته رسائل قويّة من قبل السلطة بعدم التساهل مع المطالب السياسية، وقد ركز خطاب السلطة آنذاك على تذكير الجزائريين بالعشرية الحمراء وما عايشه المجتمع الجزائري من آلام في التسعينات بفعل الحرب الأهلية التي تسببت في مقتل قرابة مائتي ألف مواطن جزائري والتي كانت بمثابة تهديد مبطن غير مباشر لا يزال يكرره لغاية اليوم.

وهكذا تم تكريس المشاركة الاحتجاجية كبديل وظيفي للمشاركة السياسية طالما أنها تستطيع تحقيق مخرجات المشاريع السياسية بأقل تكلفة ممكنة، فعوض انتظار مخرجات نضال عشرات السنين وراء أحزاب سياسية تحمل مشاريع قادرة على تحسين ظروف مناضليها والمتعاطفين معها مثل رفع الأجور وتغيير القوانين العضوية المهنية وتخفيض نسبة البطالة وتحسين الظروف المعيشية بخفض الأسعار أو التحكم في التضخم. وجد المواطن آلية لاختزال كل هذه المسافات بتبني الفعل الاحتجاجي كاستراتيجية فعالة لتغيير الواقع اليومي على الأقل في مستواه السوسيواقتصادي طالما أن السلطة السياسية في الجزائر كانت تتمتع بأريحيّة مالية تسمح لها بتسيير مطالب الفئات المحتجة بحسب قدرتها على التعطيل وتهديد الأمن العام، وكان ذلك بارزا من خلال تعامل السلطة السياسية مع مطالب نقابات التربية بحيث كانت استجابتها سريعة ومتكررة لمطالبها لأنها كانت تملك ورقة ضغط فعالة وهي قرابة تسعة ملايين تلميذ يجدون أنفسهم في الشوارع عند أي إضراب تنظّمه هاته النقابات، مما يشكل هاجسا أمنيا كبيرا للسلطات، لذلك لا حظنا أن تعاطي السلطة مع الحراك الاحتجاجي يختلف من فئة لأخرى بحسب قدرتها على التعبئة والتعطيل وتهديد النظام العام. هذه الأوضاع ساهمت بشكل كبير في إضعاف المشاركة السياسية وتراجع قيمتها الوظيفية لدى المواطن الجزائري، لأن سلوك المواطن السياسي والمهني والاجتماعي يبنى على قراءته للواقع اليومي من خلال المؤشرات والرسائل التي يلتقطها من تفاعل النظام السياسي مع حراكه اليومي ومخرجات السلطة من قرارات وإجراءات تبقى دائما تشكّل بوصلة تحديد سلوك المواطن وخياراته، ومن ذلك الانتقال من ثقافة الاندماج في مشروع مجتمع إلى البراغماتية

والفردانية لتحقيق المصلحة الشخصية ولو على حساب مصلحة ومستقبل المجتمع.

خاتمة:

كخلاصة لكل ما استعرضناه، يظهر الواقع السياسي الحالي كنتيجة تكاد تكون حتمية لما عايشه المواطن الجزائري، فقد كان أسيرا منذ الصغر لتنشئة سياسية فيها الكثير من القيم السلبية التي تمنع الولاء للوطن وتقدم الولاء للأسرة والجهة، مقدمة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وزاد من تعقيد الوضع وجود فضاء سياسي مدجج بأحزاب تفتقر للكثير من المصداقية والشرعية ساهمت في إنتاج المناضل السياسي الانتهازي، ولعبت دورا في تدجين المجتمع المدني ليتحول في جزء كبير منه إلى مجرد أجهزة للدولة تلعب أدوارًا وظيفية في إنجاح الاستحقاقات الانتخابية ولو شكليا بملأ القاعات وتنشيط التجمعات، هذا الوضع دفع فئات واسعة من المواطنين لتبني خيار المشاركة الاحتجاجية كوسيلة للتعبير عن المطالب عوض المشاركة السياسية، ولئن نجحت الحركات الاحتجاجية في تحقيق الكثير من مطالبها إلا أنها عطلت الدور الوظيفي للفعل السياسي والمشاركة السياسية عموما لنتوجه تدريجيا إلى تكريس الاستقالة السياسية كما بيّننا في ثقافة مجتمعية تتبنى العزوف عن المشاركة السياسية واعتماد منظومات غير رسمية كبديل للعمل المؤسساتي الرسمي، فانتقل الحوار والنقاش إلى خارج المؤسسات الرسمية وأصبح المواطن يحبذ قطع الطريق أمام مقر البرلمان عوض أن يطرح انشغالاته على نواب البرلمان، فثقافة الاستقالة ليست ظاهرة عرضية و إنما منتوج لصيرورة تفاعل مجتمع في مختلف مستوياته.

قائمة المراجع:

باللّغة العربيّة:

1. جابي ناصر: **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012
2. د/ الجوهري عبد الهادي: **أصول علم اجتماع سياسي**، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة 1998.
3. د/ السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1990
4. الرياشي سليمان (وآخرون): **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 1999.
5. السيد ياسين: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية، لبنان، 2009
6. غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، تر: د / فايز الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005
7. غليون برهان (وآخرون): **حول الخيار الديمقراطي (دراسات نقديّة)**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2001
8. كوش دنيس، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، تر: السعيداني منير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.

9.ليمام محمد حليم: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011

باللغة الفرنسيّة:

1-Martin Segalen: **Sociologie de la famille**, édition Armand Colin, Paris, 2000.

2-Weber Max:**Le savant et le politique**, Librairie Le Plon , 1959.

التربية المرورية والسبل الكفيلة للوقاية من حوادث المرور في الجزائر

لادي بديعة - المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

الملخص:

العمل على الوقاية من وقوع الحوادث المروريّة أمر في غاية الأهميّة للتقليل من حدوث الفواجع، ويتطلّب ذلك تكاتف عدّة جهات، منها الأسرة، والمدرسة، والدّولة، وفي ظل تعقد وازدياد عدد السكان في المدن وزحمة السير وضيق الطرقات وكثرة الحوادث المرورية، أصبح ضبط السلوك والتحكم فيه عملية معقدة تحتاج إلى تظافر جهود الجميع للوقاية من حوادث المرور وسلامة المشاة وضبط السلوك المنحرف، حيث أن رجل الأمن لا يستطيع لوحده أن يقوم بهذا الدور دون تظافر جهود الجميع.

لذا يصبح لزاما على المجتمع بجميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية تنشئة أفراده تنشئة أسرية، اجتماعية، معرفية، ثقافية وحضرية تعزز وتدعم ضرورة التعاون مع رجال الأمن الذين يسهرون على حماية حقوق أفراد المجتمع وسلامته من حوادث السير المرورية ولا يمكن الوصول إلى هذه التربية الأمنية المرورية إلا من خلال تعميق الحوار والانفتاح الفعال بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية، من خلال مناقشة المشاكل التي تواجه أفراد المجتمع ووضع تطورات وخطط واستراتيجيات مشتركة بين المؤسسات التربوية والأمنية لمواجهة هذه المشاكل والتحديات.

الكلمات المفتاحية: حادث مرور، التربية المرورية، التوعية المرورية، السائق، الوقاية.

Summary:

Work on the prevention of traffic accidents is very important to reduce the occurrence of calamities, and requires concerted inter alia, the family, the school, the state, and in light of the complexity and the increasing number of population in the cities and traffic and narrow roads and the large number of traffic accidents, behavior control, and control it has become a complex process that need to be concerted efforts of everyone for the prevention of traffic accidents and the safety of pedestrians and adjust the deviant behavior, as the security man who can not be alone to play this role without the concerted efforts of all.

So it becomes incumbent on the community in all official institutions and informal upbringing of its members bring up a family, social, cognitive, cultural and urban promotes and supports the need for cooperation with the security men who stayed up to protect members of the community the rights and safety of traffic and traffic accidents, and can not access to these education security and traffic only through a deepening of the dialogue and the effective openness between educational institutions and security institutions, by discussing the problems

faced by members of the community and the development of plans and developments and joint strategies between educational institutions and security to address these problems and challenges.

Key words: traffic accident, traffic education, awareness and traffic, the driver, prevention.

مقدمة

تعد التربية المرورية والوقاية من استفحال ظاهرة حوادث المرور، من الحتميات التي يتعين على الدولة القيام بها وذلك قصد مواجهة المشاكل الخطيرة التي تداهم المجتمع من جراء حوادث المرور وما ينجم عنها من خسائر مادية وبشرية، فالمؤشرات الإحصائية كافية للإنذار بالخطر لما لهذا البعد التربوي من انعكاسات على حياة أفراد المجتمع، وعلى مردودية العمل وبالتالي التطور الاجتماعي والاقتصادي.

وباعتبار طفل اليوم رجل المستقبل "وجب على المجتمع أن يحميه ويقوم بتربيته تربية سليمة وأحسن مكان لتلقين الطفل قواعد المرور هو الوسط المدرسي، وبإمكان المدرسة رفع التحدي والمساهمة في تحقيق هذا البعد، فالمهمة تكمن في تنشئة الأطفال المراهقين الذين يشكلون القوة المبدعة والفعالة في مستقبل المجتمع وذلك بالبحث عن القيم الإيجابية التي يتضمنها مفهوم التربية المرورية وتجسيدها في سلوكياتهم[1].

وبالرجوع إلى إحصائيات مديرية الأمن العمومي الخاصة بسنة 2016، " نجد أن ما يمثل 21.75% من ضحايا حوادث المرور على المستوى الحضري من فئة الأطفال الذين يتراوح سنهم ما بين 05 و15 سنة، ويرجع ذلك إلى اعتبارات فيزيولوجية وبسيكولوجية متمثلة في القامة، حقل الرؤية والسمع، الاندفاع وصعوبة التركيز الذهني[2].

1-الإشكالية:

الوقاية هي التدابير والإجراءات والأعمال والخطط التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل أو ظروف من شأنها أن تؤدي إلى وقوع فعل ضار، وعليه فالوقاية من حوادث المرور هي كل التدابير والإجراءات التي يتخذها المجتمع بهدف التخفيف من العوامل والظروف التي تؤدي إلى وقوع الحوادث المرورية بغية التقليل من عدد الضحايا التي تخلفها والخسائر التي تسببها وذلك ضمن سياسة محددة واستراتيجية محكمة.

فالتربية المرورية والسياسات الوقائية ترتكز على الإنسان بالدرجة الأولى حيث توليه العناية باعتباره العنصر الفعال في العملية فإذا كان السائق واعيا بالمخاطر التي تحدق به وهو يقود مركبته، يتخذ الاحتياطات اللازمة فيتفحص سيارته ليتأكد من سلامتها من أي عيب أو خلل في أجهزتها وقطعها المختلفة ويسوقها بحذر تام و انتباه كامل ملتزما بكل قواعد السلامة، هذا ما يجعله قادرا على تفادي أي خطر يمكن أن يصادفه في طريقه وبذلك يتغلب

1- عصمت عدلي، **علم الاجتماع الأمن والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 42-43.

2- وثيقة من المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق.

على النقائص التي يحتمل أن تشوب الطريق أو المركبة نفسها، كما أن الراجل إذا كان واعيا فإنه يسير على الرصيف ولا يقطع الطريق إلا في الأماكن المهيأة لذلك. ما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: ماهي أهم السبل الكفيلة للوقاية من حوادث المرور؟

2-نتائج البحث:

تتمثل التربية المرورية والسبل الكفيلة للوقاية من حوادث المرور فيما يلي:

1-المنظومة التشريعية:

إن استفحال ظاهرة حوادث المرور وتناميها بكثرة جعل المنظومة التشريعية تعيد النظر في قانون المرور وتعديله بالقوانين الجديدة، مما يتطلب مراسيم تنفيذية وقرارات وإجراءات تنظيمية قصد دعم وشرح القراءات القانونية ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك نجملها فيما يأتي[1]:

التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر في مختلف الميادين، حيث زادت حظيرة المركبات من مختلف الأنواع والأحجام.

الجانب الردعي إذ أن الغرامات الجزافية قيمتها قليلة تتراوح ما بين 2000 دج على الأقل إلى 6000 دج على الأكثر، مع التنويه هنا إلى أن جل الغرامات الجزافية كانت لا تسدد لعدم وجود رقابة دائمة وجهاز يتولى ذلك.

ومما لا شك فيه أن الزيادة السكانية المتسارعة التي شهدتها الجزائر وارتفاع نسبة التحضر، والكثافة السكانية العالية في المدن وما صاحبها من ارتفاع مستمر في عدد المركبات التي تشكل الحظيرة الوطنية، ساهم بالإضافة إلى عوامل أخرى في زيادة الضغط على استخدام الطرق التي لم تعد تتسع لهذا الكم الهائل من المركبات، أين نجم عنه اكتظاظ واختناق مستمر في حركة المرور، الذي أدى إلى بروز بعض الظواهر السلبية من طرف مستعملي الطريق، لذلك عمدت الدولة إلى إصدار عدة تشريعات تضبط سلوك الأفراد وتحدّد المسؤوليات وتعاقب المخالفين، وهي الأوامر والقوانين التي تم تعديلها عدة مرات لتتماشى والتطورات الحاصلة في مجال الحركة المرورية.

2-دور مصالح الأمن العمومي:

تقوم استراتيجية جهاز الأمن والدرك الوطنيين على ثلاثية توازنية تتمثل في الوقاية، الردع والزجر، ولا تتأتى هذه الثلاثية إلا بالسهر الدائم مع تجنيد جميع الوسائل المادية والبشرية المؤهلة لذلك والتنسيق مع جميع المصالح ذات الصلة بالوقاية والأمن المروري.

أ-في مجال الوقاية:

من المفيد التنبيه إلى أن الأمن الوطني يعد السباق في التنبيه إلى ضرورة تبني سياسة تربوية توعوية وهذا منذ سنوات الثمانينات، ومن جملة هاته الخطوات المشجعة المشاركة في الحصص الإذاعية، الأسابيع الإعلامية التي مكنت من تحقيق حس

1- المديرية العامة للأمن الوطني، حوادث المرور في الجزائر، الجزائر، 2012، ص8.

مدني نسبي وممهدا لتأسيس بعض الجمعيات والمراكز المختصة في هذا المجال، منها المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق الذي شرع في مهامه سنة 1998، بصفته المنسق بين مختلف الهيئات والمصالح والجمعيات إضافة إلى التوجيه والدراسات والبحوث.

في هذا السياق "سجلت المصالح العملياتية للأمن العمومي سنة 2015، حوالي 1235 درس نظري على مستوى المؤسسات التربوية والتعليمية، 768 درس تطبيقي على مستوى حظائر التربية المرورية، والعديد من حملات تحسيسية بمخاطر حوادث المرور اتجاه مستعملي الطريق[1].

ب-في مجال الردع:

كان جهاز الأمن والدرك الوطنيين المبادرة الفعالة في وضع خطط عمل لمواجهة المشاكل قبل وقوعها وهذا بتطبيق وتنفيذ النصوص والنظم السارية المفعول، من خلال[2]:

- ✓ تنظيم مراقبة وتأمين المرور.
- ✓ التدخل السريع لفك اختناق بعض المسالك.
- ✓ إعداد الإحصائيات وإنجاز مختلف الملفات.
- ✓ قمع ومعاقبة المخالفين لقواعد السير.
- ✓ استعمال جميع الوسائل الحديثة لتسهيل المراقبة: كجهاز الرادار وكشف الكحول وكاميرات المراقبة داخل المدن الكبرى.
- ✓ إقامة الحواجز والدوريات الخاصة بفرق المرور والدراجين.

ت-في مجال الزجر:

ويبقى جهاز الأمن والدرك الوطنيين على هبة الاستعداد لمحاربة الإجرام المروري وتجنيد كل الوسائل البشرية والمادية المساعدة في ذلك مع تطوير أساليب التوعية المرورية بفرض مكانها في جميع المحافل الوطنية والدولية مع تعزيز التعاون والشراكة مع بقية الأطراف المعنية.

3-المؤسسات التربوية وبرامج الوقاية من حوادث المرور:

تقع مسؤولية وقاية الطفل من حوادث المرور ونتائجها الوخيمة على عدة جهات يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية[3]:

أ-الأسرة:

تعد الأسرة المدرسة الأولى للطفل حيث يستمد منها الأسس الأولى من عادات وميول ولغة، هذه الأخيرة تعتبر الوسيلة الوحيدة للتفاعل الاجتماعي للطفل حيث تسمح له بإشباع حاجاته، هذا ما يحقق له الأمن والطمأنينة سواء داخل الأسرة أو خارجها، كما نجد أيضا أن الطفل يميل إلى التقليد وتقمص الشخصيات النموذجية المقربة إليه فتصبح بذلك سلوكا راسخا عنده، مثل الأم التي تستعمل الممرات العلوية وممرات المشاة.

1-المديرية العامة للأمن الوطني، حوادث المرور في الجزائر، الجزائر، 2015، ص 15

2- نفس المرجع، ص28.

3 -نعيم الرفاعي، **الصحة النفسية دراسة في سيكولوجية التكيف**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1999، ص 60-64

فهذا ما يجعل الآباء يعملون دائما على أن يكونوا رسالة وقدوة حسنة لأبنائهم وهذا من خلال الاتصال والتفاعل معهم حيث يمكنهم الأمر من اجتناب كل مخاطر الشارع والحياة العامة، بما في ذلك استعمال الطريق العمومي.

ب-المدرسة:

إن إدراج مادة التربية المرورية أصبحت ضرورة ملحة، لما لها من أهمية تكمن في أنها تسمح للأطفال باكتساب عادات ومعارف تحميهم من الطريق حاضرا ومستقبلا وتعمل على ما يلي[1]:

- ✓ تحسين وتعميق قدرة الأطفال على التعرف على مختلف الأخطار والمواضيع الخطيرة.
- ✓ الانتباه الدائم لما يحدث حول الطفل وتعليمه تقاليد الحركة السليمة من أجل التمكن من التكيف مع الأشياء غير المنتظرة والمفاجئة.
- ✓ فهم العلاقة بين الطفل ومستعملي الطريق الآخرين وكيفية التعامل معها.

ت-السلطات:

لدعم التربية المرورية للطفل على السلطات المحلية القيام بـ[2]:

- ✓ تنظيم الطرق (وضع إشارات المرور إنشاء ممرات الراجلين، المدرجات) والأخذ بعين الاعتبار الأماكن التي يتداول عليها الأطفال (المدارس، مساحات اللعب).
- ✓ حماية الأطفال عند خروجهم من المدارس من خلال وضع لوحات تمنع مرور المركبات بسرعة أو حواجز لحماية الأطفال حتى يعبروا الطريق.
- ✓ منع تجمع التلاميذ أمام أبواب المدارس سواءا من خلال فتح أبوابها نصف ساعة قبل الدخول أو إنشاء مساحات لتجمع التلاميذ عند بناية المؤسسات التربوية، وتكون بعيدة عن الطريق بمسافة معينة.

إضافة مناهج جديدة حول الوقاية من حوادث المرور توضح كيف يمكن للتلاميذ والطلبة أن يحافظوا على أنفسهم وغيرهم من حوادث السير المرورية ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مهاوي الموت والتشوه والإعاقة وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات التربوية في الوقاية من حوادث المرور والحث على التوعية والتربية وذلك بربط المدرسة والجامعة بالمجتمع المحلي وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع من مخاطر حوادث السير وعدم حصر نشاطها داخل أروقة المدرسة والجامعة.

4-فاعلية التدريب على السياقة للوقاية من حوادث المرور:

لقد ظهر تطور ملحوظ في وسائل المواصلات منذ نهاية عصر العربات المجرورة بواسطة الحيوانات وظهور السيارات أو المركبات كوسيلة نقل معوضة لها، فمهما كانت المركبة آمنة في تأدية

1- عبد الواحد إمام، **الشرطة من منظور إسلامي**، دار المصرية، القاهرة، 1998، ص 35-34.

2-سيد صبحي، **الإنسان وسلوكه الاجتماعي**، مطبعة التقدم، القاهرة، 1976، ص81.

مهامها فإنه على السائق أن يظهر مهارة في السياقة أكثر من أي وقت مضى، حيث لا يستطيع سائق اليوم التهرب من المسؤولية المباشرة في ارتكاب الحوادث التي تقع يوميا في الطرقات، أن حوادث المرور ترجع بعض أنواعها إلى التدريب الخاطئ وإلى العادات السيئة في السياقة التي يكتسبها السائق في بداية تعلمه وإلى ضعف التكوين أو التدريب المعمول به في المدارس الخاصة بالسياقة و قلة إمكانياتها المادية كوجود مركبة واحدة يتدرب عليها عدد كبير من المترشحين مما يضطر المدرب من التنقيص في المدة الزمنية المحددة في التدريب قصد تغطية الطلب الهائل على تعلم السياقة، إلى جانب نقص التكوين البيداغوجي للمدربين وطريقة تعاملهم مع المترشحين وأحيانا أخرى يوكل فيها لتدريب على تعلم القوانين والإشارات إلى المدربين عديمين الخبرة المهنية.

إن للسياقة الآمنة صفات لابد على السائق إتباعها و العمل بها، وهذا كله من أجل سلامته وسلامة الآخرين و أهم هذه الصفات هي المسؤولية الملقاة على عاتق السائق حيث يجب على السائق أن لا يأخذ بعين الاعتبار مسألة أمنه وأمن الركاب الموجودين معه في المركبة فحسب، بل عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أمن كل مستعملي الطريق بما في ذلك الراجلين ولا يستطيع القيام بذلك إلا إذا أبدى انتباها مدققا لحالات حركة المرور المتغيرة مع التركيز على مهمة السياقة، فإذا ترك فكره في حالة شرود حتى ولو للحظة واحدة، فإن احتمال ارتكاب الأخطاء يزداد بشكل ملحوظ وبطبيعة الحال هذه الأخطاء قد تؤدي بدورها إلى حوادث، خاصة إذا كان السائق في حالة تعب أو إحباط أو قلق أو ملل أو حتى إن كان مشغولا فإنه سيستغرق وقتا طويلا ليستجيب وبالتالي فمن المستحسن أن يتخلى عن مهمة القيادة للمركبة في كل هذه الظروف.

بالإضافة إلى كل ما سبق هناك صفتين مهمتين للسياقة الآمنة هما الصبر والثقة بالنفس، حيث من السهل جدا أن ينفعل السائق بسرعة عندما يرتكب الآخرون نوعا من الأخطاء وعندما يدخل إلى مكان به ازدحام حركة السير، إذ لا بد عليه ألا ينفعل، لذلك يجب عليه ألا يقود المركبة تحت مزاج ملؤه التنافس والانتقام، بل يجب عليه أن يظهر بمستوى عال من التعقل والتفاني، محاولا بذلك إعطاء درس للطرف الآخر بالظهور أمامه كمثال على السلوك الجيد الذي يجب أن يتصف به السائق.

في حين تعد مرحلة الثقة بالنفس لدى السائقين عند التعامل مع المركبة كجزء من موقفه نحو مهنة السياقة وبطبيعة الحال فإن السائقين حديثي السياقة غير متأكدين من أنفسهم في السياقة، ولكن فيما بعد يكتسبون الثقة بالنفس مع اكتساب الخبرة، لكن السائق الجيد هو الذي لا يترك نفسه يشعر بثقة زائدة عن اللزوم، لأنها تؤدي إلى اللامبالاة والمجازفة وبالتالي يقع في حادث مرور.

إن كل الصفات التي ذكرناها آنفا تعتمد على نوعية التدريب الذي يتلقاه الفرد منذ البداية، فعادة ما يبدأ السائقون تعلمهم عن طريق أهلهم وأقاربهم أو أصدقائهم، وهذا ما يساعد على إجراء الكثير من التمارين التطبيقية بتكاليف منخفضة،" لكن على

الرغم من أن بعض المعلمين غير متخصصين يمكنهم شرح الكثير من التفاصيل حول سير المركبة وأسلوب السياقة في ظرف مدة زمنية معقولة، فإن الكثير من السائقين المهرة لا يصلحون كمدرسين، حيث يمكنهم تحطيم مستوى الثقة بالنفس لدى المبتدئين بدفعهم للقيام ببعض التمرينات الصعبة وغير المنتظمة قبل الآوان، أي قبل أن يكونوا على استعداد تام وكأنهم بذلك يحاولون تعليمهم الجري قبل المشي، وعلى أية حال ليس كل الأهل والأقارب أو الأصدقاء كسائقين مهرة، وهكذا فإن التدريب المنظم والمخطط الهادف يعتبر جد أساسي لتعليم السياقة بل ويجب أن تخطط كل حصة تعليمية لتناسب مدى تقدم المتعلم.

بالإضافة إلى التدريب في مجال السياقة هناك التدريب على المعرفة الميكانيكية، لكنه ليس من الضروري معرفة كل التفاصيل المعقدة حول تركيب المركبة ليصبح الإنسان سائقا جيدا، لكن كلما عرف أكثر كلما كان ذلك أحسن، لأنه إذا عرف كيف تعمل الأجزاء المختلفة للمركبة والتدرب على تصليح الأعطاب التي تحدث في حالات عديدة، فإنه سوف يكتشف أو يولد لديه اهتمام كبير بالمركبة، وهذا لن يجعل منه سائقا جيدا فحسب، بل يزيد من مستوى اهتمامه بمهمة السياقة، كما يمدد ويحافظ على سلامة مركبته.

5-دور الإعلام الأمني في التوعية والوقاية من حوادث المرور:

إذا كانت الوقاية من حوادث المرور تعتبر من أولى اهتمامات وغايات العمل الإعلامي الأمني، فإن الأمر يتطلب معرفة مدى تأثير ما تبثه وسائل الإعلام وأساليب تناولها للظاهرة، وذلك بهدف تقديم الأساليب من خلال نصوصها الإعلامية.

ولكي يكون لوسائل الإعلام تأثير في الجمهور يجب أن تكون متفقة مع خصائص وسمات الجمهور الشخصية، ذلك أن شخصية الفرد تؤثر في نوع ودرجة تقبله لمادة الاتصال، إذ يظن البعض أن قابلية التأثر بالاتصال نسبية، أي أنه يمكن إقناع بعض الناس كما يصعب إقناع البعض الآخر، بصرف النظر عن موضوع حوادث المرور.

ورغم الاختلاف السائد حول تأثير وسائل الإعلام في سلوك السائقين المخالفين لقوانين المرور فإن لها التأثير الإيجابي لهذه الوسائل في الوقاية والتوعية وتتمثل في:

أ-الجانب الوقائي والأمني لوسائل الإعلام:

يتم من خلال أجهزة الإعلام توعية الأفراد السائقين والراجلين ما من شأنه الحفاظ على أمنهم وسلامتهم الشخصية وتبصيرهم بأساليب منع وقوع حوادث بكافة أنواعها وأشكالها، وتضيق الفرصة أمام الراغبين في ارتكابها وتوعية الجمهور بأساليب إدراك مخاطر وأضرار الحوادث بأنواعها المختلفة والحفاظ على الحياة والصحة العامة.

ورغم أن هذا الدور يمارسه جهاز الأمن والدرك الوطنيين، من خلال الدوريات والحراسة والرقابة، وتنظيم حركة السير وحفظ النظام، إلا أن الإعلام له دور أكبر في تحقيق الغايات الوقائية ضد ارتكاب المخالفات، والهدف الأساسي لوسائل الإعلام هو تعريف أفراد المجتمع بالقوانين بطريقة مبسطة

وسهلة وتوضيح مبادئ هذه القوانين والعقوبات المقررة على ارتكاب المخالفات، زيادة على ذلك توضح لأفراد المجتمع بعض المخالفات التي قد يجهلها البعض، كما يمكن للإعلام أن يبصر لأفراد المجتمع بخطر حوادث المرور.

وفي هذا المجال أيضا، فإن دور الإعلام الأمني مفيد في التشجيع على القيام بإنشاء الجمعيات والمؤسسات المتعلقة بالوقاية والتوعية من حوادث المرور، ويدخل في هذا المضمون تبصير أفراد المجتمع بأهمية الوقاية من حوادث المرور التي تنتج عن الإهمال واللامبالاة، زيادة على دفع أفراد المجتمع من السائقين والراجلين إلى احترام القوانين واللوائح والانضباط الاجتماعي والالتزام بالقيم الأخلاقية للحد من هذه الظاهرة التي أصبح تداولها يتصدر غالبية الصحف الوطنية والدولية، في حين أن الغايات الإعلامية الوقائية والأمنية لا تقف عند هذا الحد، بل لديها غايات اجتماعية وردعية من خلال نشر رسالة إعلامية لحماية الراجلين وتحصين المجتمع من الحوادث المؤلمة، وإشعار أفراد المجتمع بمسؤولياتهم إزاء وقوع حوادث المرور بمختلف أنواعها وحجم الخسائر المترتبة عليها، إضافة إلى نشر العقوبات التي صدرت ضد المخالفين ليكون ردعا لمن تسول له نفسه ارتكاب المخالفات، وإعطاء انطباعا بأنه لن يفلت أي أحد من العقاب، و يشعر أفراد المجتمع من السائقين أو الراجلين بقدرة الأجهزة الأمنية المشتركة في معاقبة المتسببين في وقوع الحوادث المرورية.

ب-تناول ظاهرة حوادث المرور في الصحافة:

إن الارتفاع المذهل في حوادث المرور، جعل مختلف وسائل الإعلام تسلط الضوء عليها، وذلك بنشر أنباء حوادث المرور وأخبار لقبض على مرتكبيها والمحاكمات والعقوبات الرادعة يوميا، وذلك قصد تحذير الجمهور من الإقدام على ارتكاب المخالفات، ومناهضة سلوك المخالف للقانون، كما أن النشر في حالة القبض على مرتكبي المخالفات يطمئن الجمهور ويزيد من ثقته السلطات المعنية.

ت-تناول ظاهرة حوادث المرور في الصحف والمجلات:

للصحف والمجلات الاهتمام الكبير بتناول الظاهرة على سائر الوسائل الأخرى، لأن المتفحص لصحف اليومية، يجد أنه لا تخلو أي جريدة من ذكر حادث مرور، مخلفاته والأسباب الكامنة وراء وقوعه، إلا أن هذه الصحف والمجلات لا تكتفي بنشر الحادثة، إذ أنها تخصص مساحات لمناقشة أسبابها والعقوبات المنصوص عليها في القانون، بالاعتماد على التوعية الوقائية من خلال استطلاع آراء المتخصصين والمعنيين بمكافحة ظاهرة حوادث المرور.

ث-تناول ظاهرة حوادث المرور في التلفزة:

يلعب التلفزيون دورا هاما في التوعية المرورية، وذلك من خلال المواد الإعلامية التي يقدمها حول تأكيد سلطة القانون و أهمية احترام المواطن لقواعد المرور، بفعل البرامج والحصص الخاصة بالسلامة المرورية، في حين أن هذه الحصص لا تكفي بعرض الظاهرة فقط وإنما مناقشة المشكلة والغموض في الأسباب والدوافع الكامنة وراء وقوع الحوادث، بما

فيها صيانة المركبة والتجاوز الخطير والسرعة الزائدة، إضافة إلى ذلك الأهمية الكبيرة التي يعطيها التلفزيون للأطفال من أجل حمايتهم لأنهم في الأغلب هم أكثر الفئات تعرضا لحوادث السير، وذلك بتبصيرهم من خلال حصص خاصة بهم وغالبيتها متمثلة في رسومات متحركة حسب قدرة استيعاب الطفل.

ومن خلال التلفزة تنظم حملات توعية حول حوادث السير لتعريف المواطن بحقوقه ومسؤولياته، وطرق التأمين الذاتي وحماية النفس والممتلكات وحماية الآخرين وإشعار المواطنين بأن مصلحتهم تمكن من التحرك الفعلي والإيجابي للحد من حوادث المرور، زيادة على ذلك التأكد الترسيخ في ذهنية الجمهور أن حوادث المرور مؤذية والناس سواسية أمام القانون.

6-التقنيات الحديثة المستعملة للوقاية من حوادث المرور:

تشكل الوسائل الحديثة المستعملة في مجال السلامة المرورية، إحدى الدعائم الأساسية لعمل مصالح الأمن والإدارات المعنية بشؤون الوقاية والأمن المروريين، إذ تساهم في توعية مستعملي الطريق وتنبيههم فضلا عن كونها رادعة للسلوكات غير السوية.

من هذا المنطلق، عمدت السلطات العمومية في الدول المتطورة إلى توسيع نطاق استعمال الوسائل الحديثة وتسخيرها لخدمة الوقاية والأمن المروريين بعد أن واكبت أساليب العمل وأنماط الاستغلال بما يساير التطور الحاصل في هذا الميدان.

الجزائر ومع تزايد الحظيرة الوطنية للمركبات، واعتبارا للنتائج المترتبة عن حوادث المرور وضحاياها من قتلى وجرحى وخسائر مادية معتبرة، مع ما تخلفه من مآسي اجتماعية وخسائر معتبرة للخزينة العمومية، أضحى أكثر من أي وقت مضى إعادة النظر في الأساليب الوقائية والتدابير الاستعجالية لمواجهة الظاهرة وتمثلت فيما يلي:

أ-أجهزة مراقبة السرعة:

ورد تعريف مصطلح جهاز الرادار في قانون المرور في المادة 3 من الأمر رقم 09-03 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو 2009 المتعلّق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، كما يلي:

مقياس السرعة: جهاز متحرك محمول يسمح بالقياس الفوري لسرعة المركبات أثناء سيرها.

- دليل السرعة (الرادار): جهاز يسمح بقياس سرعة المركبات أثناء سيرها.
- تتميز أجهزة الرادار بعدة خصائص ومواصفات تقنية عالية منها:
- قدرة تخزين الصور تصل لغاية 20.000 صورة.
- دقة قياس السرعة لا تزيد أو تنقص على 3 كلم/سا عند السرعة الثابتة 100 كلم/سا.
- تصوير رقم تسجيل المركبة وتوقيت ارتكاب المخالفة.

ب-جهاز الكشف عن تناول الكحول:

ورد تعريف (مقياس الكحول ومقياس الإيتيل) في المادة 3 من الأمر رقم 03/09 المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، كما يلي:

مقياس الكحول: جهاز محمول يسمح بالتحقق الفوري من وجود الكحول في جسم الشخص من خلال الهواء المستخرج.

مقياس الإيتيل: جهاز يسمح بالقياس الفوري والدقيق لنسبة الكحول بتحليل الهواء المستخرج.

ت-جهاز تحليل اللعاب:

هو جهاز يسمح بالكشف عن وجود مخدرات أو مواد مهلوسة عن طريق تحليل اللعاب.

ج-كاميرات المراقبة، التصوير والفيديو:

إن استعمال هذه التجهيزات يساعد على مراقبة حركة المرور ورصد المخالفين فهي تؤدي دورا فعالا في تنظيم حركة المرور وتساهم بذلك في رفع مستوى السلامة المرورية.

ح-غرفة مراقبة المرور المتواجدة بأمن ولاية الجزائر:

هي عبارة عن مركز لمراقبة حركة السير عبر شوارع وطرقات العاصمة وهي مزودة بأجهزة حديثة تسمح بملاحظة ومراقبة الحركة على طول شوارع الرئيسية والتدخل في الوقت المناسب لتوجيه حركة السير وفك الانسداد وضمان السيولة ولا تخلو مدينة حديثة من مثل هذه الغرف لأنها أصبحت من الكليات الضرورية لتعزيز السلامة المرورية.

يبقى الاستغلال الأمثل للتجهيزات الحديثة التي تدخل في نطاق المراقبة المرورية، وكذا تحقيق مردودية ذات فاعلية، لا بد من مسايرة استعمال هذه الوسائل مع تقنيات الإعلام ذات الصلة، وكذا اعتماد أساليب جديدة في كيفيات تحديد هوية المخالف، توجيه الإنذارات ثم عملية التحصيل بالغرامات الجزافية المقررة.

7-التنسيق والتعاون مع مختلف الشركاء للوقاية من حوادث المرور:

ونعني بالشركاء هنا كل من الوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة النقل، وزارة الأشغال العمومية، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الحماية المدنية والمركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، ونظرا لتعقد العملية المرورية من جراء تعدد الهيئات التي تشرف عليها، فمن الضروري أن تتضافر جهود كل هاته الهيئات وأن يكون التنسيق عاملا بارزا في كل الأنشطة التي يقومون بها من أجل التقليل من ظاهرة حوادث المرور.

الخاتمة:

يمثل النسق التربوي أحد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تلعب دورا حيويا في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي في نقل معايير وقيم المجتمع من جيل لآخر والنظام التربوي في المجتمع متمثلا في المدرسة والأسرة لأنهما الركيزتان المهمتان في زيادة الوعي المروري لدى الأطفال والتلاميذ لأنه يغرس قيم معايير النظام الاجتماعي، في المجتمع ومن الأهمية أن يتعلم التلاميذ والطلاب كيف يحقق أمن المجتمع بصفة عامة وأمنه بصفة خاصة من خلال التهيئة النفسية والاجتماعية وذلك للتكيف مع القيم والتطلعات التي يناشد من أجلها المجتمع لتحقيق السلوكات المثالية في تحقيق الأمن المروري.

ورغم البرامج التربية المرورية المقدمة للتلاميذ خلال المراحل الابتدائية حول حوادث المرور وكيفية تجنبها من خلال تعلمهم لقواعد السير اللازم إتباعها، إلا أن هذه البرامج لها نقائص في إيصال المعلومات الدقيقة حول حوادث المرور وقوانين السير، لذا من المهم جدا إعادة النظر في الكثير من المناهج والبرامج الدراسية والأساليب التربوية بعقلية انفتاحيه جديدة يكون لديها الرغبة القدرة والصلاحيات والإمكانيات المادية والبشرية لحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر، إضافة إلى ما هو ضروري وملائم لمعطيات الوقت والحاضر، في زمن العولمة والفضاء المفتوح والانطلاق من دراسات معمقة للتغيرات التي يمر بها المجتمع والمستجدات المصيرية في مجال حوادث السير وما يتعلق بها من طريق و المركبة.

المراجع:

سيد صبحي: **الإنسان وسلوكه الاجتماعي**، مطبعة التقدم، القاهرة، 1976.

عبد الواحد إمام: **الشرطة من منظور إسلامي**، دار المصرية، القاهرة، 1998.

عصمت عدلي: **علم الاجتماع الأمن والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

نعيم الرفاعي: **الصحة النفسية دراسة في سيكولوجية التكيف**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1999.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: الأمر رقم 09-03 المؤرخ 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو 2009، المتعلق بتنظيم حركة المرور وسلامتها وأمنها.

وثيقة من المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق.

المديرية العامة للأمن الوطني: حوادث المرور في الجزائر، الجزائر، 2012.

المديرية العامة للأمن الوطني: حوادث المرور في الجزائر، الجزائر، 2015.

المنظومة التربوية عند أرسطو

سعيـــــدي الونـــــاس: المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

مقدمة:

يعد موضوع التربية من أكثر المفاهيم جدلا بين الفلاسفة والمفكرين وعلماء التربية حيث لم يتفقوا على وضع تعريف جامع يحدد بشكل دقيق مفهوم التربية. ودون أن نذهب في عرض مختلف التعريفات التي لا حصر لها، فإننا يمكن القول إن التربية هي تبليغ الشيء إلى كماله، أو كما يقول المحدثون هي تنمية الوظائف النفسية بالتمرين حتى تبلغ كمالها شيئا فشيئا[1]. إنها الوظيفة التي تهيئ الفرد وتؤهله لكي يكون متكاملا من الناحية الجسمية والعقلية والانفعالية والخلقية والحركية من أجل مواجهة متطلبات الحياة بأوجهها المختلفة ...

وقد كان موضوع التربية أحد المواضيع الذي حظي باهتمام من طرف فلاسفة اليونان في سياق اهتمامهم بفلسفة الأخلاق والسياسة، نجد ذلك واضحا عند (أفلاطون) في كتابه "الجمهورية " ولدى أرسطو في كتابه "السياسة ".

وقد ازدهر الفكر التربوي لديهم حين بلغت الحضارة اليونانية مجدها في عصر ازدهار الديمقراطية الأثينية الواقع بين القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد على غرار ازدهار مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث وجد العقل اليوناني أرضا خصبة لنهضة فكرية راقية رافقتها نهضة تربوية وتعليمية.

ويؤكد المؤرخون أن اليونانيين هم أول من تناولوا موضوع التربية من زاوية فلسفية، إذ أثار فلاسفة اليونان جدلا كبيرا حول مفهوم التربية وتطبيقها ونطاق عمليتها وأهدافها، تماما مثلما طرحوا مشكلات الأخلاق والحرية والسعادة والفلسفة ... الخ وربما كان مفهوم التربية أكثر جدلا من غيره لما للتربية من ارتباط بحياة الناس على اختلاف ظروفهم وأفكارهم...ويعد (أفلاطون) و(أرسطو) أشهر فلاسفة اليونان من حيث اهتمامهم بموضوع التربية، وإذا كان الفكر التربوي عند سقراط وأفلاطون ينزع إلى المثالية، فإنه عند أرسطو كان يميل إلى الواقعية تماشيا مع نزعته التجريبية.

وعليه ارتأينا في هذا المقال المقتضب أن نبرز أهم خصائص التربية عند (أرسطو) والمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي ترمى إلى تحقيقها. لقد اعترف أرسطو قديما بأن تعريف التربية مهمة أصعب مما نتصور، ومع ذلك كان يصر على الضرورة القصوى لتعريف التربية وتحديد طبيعتها،

1- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978، ص266.

وأنه لمن المجازفة أن يترك هذا الأمر في دائرة الكتمان[1].

لقد أثار أرسطو عدة تساؤلات حول موضوع التربية والتعليم لا تزال في بعض جوانبها محل جدال بين المفكرين وعلماء التربية حتى العصر الحديث.

فقد تساءل عن نوع التربية التي يجب أن تلقن للأطفال: هل ينبغي أن تكون واحدة أم متعددة؟ بمعنى هل من الضروري أن يتعلم الأطفال نفس التعليم أم يجب مراعاة ميول الأطفال واختلاف ملكاتهم العقلية وقدراتهم الفكرية ... فيتعدد بالتالي برنامج التعليم؟ ومن الأجدر على القيام بهذه الوظيفة؟ هل من المفيد أن توكل للآباء أم الأفضل أن تضطلع بها الدولة؟ وما هو البرنامج التربوي الذي يجب أن يعتمد في التعليم؟ وما هي طرقه وأساليبه؟ وما هي الأهداف المرجوة من التربية: هل غايتها تنمية القدرات العقلية أم تهذيب النفس أم تقوية الجسد؟

تلك هي أهم التساؤلات التي طرحها أرسطو حول موضوع التربية، وقد كان له فيها موقفا قد يقترب من موقف أستاذه (أفلاطون) لكن فيه ما يميزه عنه وما هو أصيل في فكره.

يرى أرسطو أن الانسان يمر في حياته بثلاثة أطوار:

-طور النشأة الجسمية
- طور النفس النزوعية
- طور نشأة القوى الناطقة أو الطور العقلي.

وينصح بأن تكون التربية ومواد التعليم تتماشى مع هذه المراتب الثلاث، وأن تسير التربية وفق هذا التطور الطبيعي، فتعنى في كل مرحلة من المراحل بتربية القوة التي تظهر فيها.

وعلى العموم يمكن تقسيم مراحل التربية والتعليم عند أرسطو في قسمين أساسيين:

-طور التربية الأسرية.
- طور التربية المدرسية.

أولا: أسس التربية الأسرية (oikia) la famille

1-مفهوم الأسرة عند أرسطو ومكوناتها

عند قدماء اليونان كانت تعني " المنزل"، ولا يفهم منها الآباء والأبناء فقط، بل أيضا الأنساب والأصول، وكذلك الخدم (العبيد) الذي لا تربطهم صلة قرابة بالآباء[2]. فالأسرة الكاملة عند قدماء اليونان كانت مؤلفة من العبيد والأحرار[3]. وهي عند

1- Lucien morin et louis Brunet. Philosophie de l'éducation, les sciences de l'éducation, la presse De l'université de Laval, cluebec 1992, p 10.

2- عبد الله عبد الدائم، التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، 1984، ص80.

3- Michel crubellier, pierre pellegrim, le philosophe et les savoirs, édition du seuil, paris, 2002, p191.

أرسطو الجماعة القاعدية الأصلية الأولى، وهي الوحدة الرئيسية للدولة وليس الفرد كما اعتقد (أفلاطون) رغم أنها تحتاج إلى الفرد إذ يقول: " أن الإنسان بطبعه حيوان سياسي"[1]، أي أنه مدني أو اجتماعي بالطبع، ذلك لأن الإنسان لا يمكن أن يتصور وحده منعزلا مطلقا، لهذا فلابد أن يوجد في جماعة، وأول هذه الجماعة هي الأسرة.

ونجد داخل الأسرة ثلاثة أشكال للعلاقات: علاقة الزوج بالزوجة، علاقة الأب بالأبناء وعلاقة السيد بالعبد[2]. فالعلاقة التي تربط الزوج بالزوجة أساسها نزعة فطرية يميل فيها كل طرف الى الاتحاد بالآخر وغاية هذا الاتحاد تتمثل في الإنجاب، " لأن رغبة المرء في أن يعقب شبيها به رغبة طبيعية "[3]، القصد منها المحافظة على النوع واستمراره.

لكن العلاقة الزوجية لا تقتصر في الإنجاب فقط، إن اتحاد الزوجين يتجاوز الوظيفة البيولوجية الى إرضاء حاجات أخرى تتمثل في المطالب النفسية والاجتماعية والروحية[4].

وهذا ما قصده القرآن الكريم: " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"[5].

فكلمة "سكن" لا تعني تحقيق الحاجات البيولوجية الغريزية، بل تحمل كل معاني الطمأنينة النفسية والعفة الأخلاقية والسمو الروحي.

لكن مع حاجة الزوجين أحدهما للآخر، إلا أن أرسطو يرفض المساواة بينهما، بل أن أخطر ما طرحه أرسطو من أفكار حول الأسرة كانت تلك المتعلقة بالمرأة، حيث نظر إلى المرأة نظرة غاية في الدونية والاحتقار، فقد زعم أرسطو أن المرأة من الرجل كالعبد من السيد وكالبربري من اليوناني، فمن الطبيعي أن يأمر الزوج وأن تطيع الزوجة وهو رأس الأسرة، لأن الطبيعة وهبته القوة الجسمية والعقل الكامل، أما المرأة فهي أقل منه عقلا وأضعف منه قوة، وعليه فمن الخطأ –كما زعم أفلاطون– إن نبوئ المرأة منصبا سياسيا في الدولة، أو نسمح لها بالمشاركة في الأمور العسكرية لأن الرئاسة تهتدي بالعقل لا بالشعور والعواطف[6].

لهذا رأى أرسطو أن أفضل وظيفة لها هي حياة هادئة تكون لها السيادة المنزلية حيث تهتم بتربية الأبناء ورعايتهم والقيام بالأعمال المنزلية. غير أن في الأسرة علاقة أخرى تتمثل في علاقة الوالدين بالأبناء، وهي علاقة عاطفية، ودور الآباء

1 -ارسطو ، السياسة ، تر: الأب اوغسطينوس بربارة البولسي ، اشراف اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت ، لبنان ، 1975 ، ص11.

2- ارسطو، المرجع السابق، ص8-9.

3- نفس المرجع، ص54.

4- فرونسيس وولف، أرسطو والسياسة، تر: أسامة الحاج المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص55.

5- سورة الروم، الأية 21.

6- أرسطو، المرجع السابق، ص37.

تجاه أبنائهم هو تربيتهم وتلقينهم مبادئ الأخلاق الفاضلة وغرس في نفوسهم حب الخير وكل أشكال القيم الإنسانية، لأن غاية التربية هي تلقين المناقب الحميدة، كما يسهر الآباء على نمو أبنائهم نموا سليما من الناحية الجسمية والنفسية والعقلية، إن نمو الطفل بين أحضان والديه واحتكاكه بهما يكسب الطرفين عواطف المحبة والعطف والحنان وهذا العامل له أثره في النمو السليم على شخصية الطفل، وواضح أن نظرة أرسطو هذه تتفق كثيرا مع الدراسات السيكولوجية الحديثة التي تبرز قيمة التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، لذلك شدد أرسطو على قيمتها، ونادى بضرورة المحافظة عليها باعتبارها الخلية الأساسية في بناء الدولة، فسلامة الدولة واستقرارها مرهون بمدى تماسك الأسرة واستقرارها، وفي هذا الصدد انتقد أرسطو بشدة موقف أستاذه (أفلاطون) الداعي إلى الشيوعية حيث تزول في ظلها الأسرة, إذ رأى أنها دعوة تنافي الطبيعة البشرية وتعارض الفطرة الإنسانية "لأننا إذا ضحينا بالأسرة والأولاد فسينتهي الأمر إلى أن يكون الابن ابنا للجميع وليس لأحد، والأب أبا للجميع وليس لأحد، فتتميع العلاقات الطبيعية وتضيع العواطف البشرية"[1].

وقد بين أرسطو ما ينجم عن زوال الأسرة، من تفكك في العلاقات الإنسانية قائلا: "... فنفس الشخص هذا يدعوه ابنه، وذاك يدعوه أخاه، آخر يسميه ابن عمه أو يطلق عليه اسما آخر طبقا لصلات القرابة الدموية أو النسبية التي تربطه مباشرة أو تربط ذويه بذاك الشخص (...) فخير للمرء أن يكون ابن عم دنية، من أن يكون ابنا على تلك الطريقة"[2]، طريقة العيش خارج نطاق الأسرة، أي في إطار دولة أفلاطون الشيوعية.

يذكر أن لأرسطو على أستاذه في هذا المجال ميزة، وهي أنه عرف حياة الأسرة وذاق حلاوتها واستمتع بمحبة أبنائه، فحق له أن يقرر أن الآباء يحبون أبناءهم حبهم لقطعة منهم[3]، يضاف إلى هذا ممارسته لفن التربية مدة ثلاث سنوات كان فيها مربيا للإسكندر الكبير.

أما العلاقة الطبيعية الأخرى التي نجدها في الأسرة، فهي تلك التي تربط السيد بالعبد، فإذا كان من الضروري أن يتحد رجل وامرأة من أجل التكاثر والمحافظة على النوع، فكذلك في الاتحاد القائم بين السيد والعبد، فهو ضروري أيضا من أجل المحافظة على الذات وذلك عن طريق التمكن من أسباب العيش، وقد حدد أرسطو من هو السيد ومن هو العبد بقوله: " إنه طبيعي أيضا أن يأتلف الآمر والمأمور رغبة في البقاء: لأن من يمكنه ذكاؤه من الاحتياط للأمور هو بالطبع رئيس ومولى، ومن يمكنه جسمه من القيام بما يتطلبه ذلك الاحتياط هو بالطبع

1- أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص329.

2- أرسطو، السياسة، ص 53/52.

3- عبد الله عبد الدايم، التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت ط5، 1984، ص 79.

مرؤوس وعبد ومن ثم للمولى والعبد مصلحة واحدة"[1] فالعبد هو من كان بطبيعته غير قادر على أن يملك نفسه فيكون السيد هو العقل الموجه والعبد هو القوة المنفذة لأوامر السيد" ومادام لكل فن أدواته، فإن فن تدبير المنزل ينبغي أن يكون له أدواته، ومن هذه الأدوات ما هو حي ومنها ما هو غير حي، والعبد هو الأداة الحية وأهم الأدوات جميعا "[2].

فالعبد جزء من الوسائل والأدوات التي تمكن رب الأسرة من إنتاج ضرورات الحياة، إنه يقوم بالأعمال الشاقة ويسخر مع الحيوانات في عملية الإنتاج، لأن الطبيعة خصته بهذه الوظيفة، أما المواطن الإغريقي الحر فهو سيد لا يجوز استرقاقه، لأنه يجمع بين فضيلة الشجاعة التي يتميز بها أهل الشمال، وفضيلة العقل والذكاء التي يتمتع بها الأسيويون، والعبد يخلو من هذه الفضائل، فهو إذن أقل منزلة من السيد، لذلك ففضيلته في الخضوع والطاعة لسيده، ولا حرج في ذلك عند أرسطو، ولا ظلم مادام الاسترقاق سلوك طبيعي " لأن البعض أحرار بالطبع وأن البعض أرقاء بالطبع " [3]. فالتفاوت قانون الطبيعة، وكل الأشياء تخضع لمبدأ الأدنى والأعلى، وهذا القانون مشاهد في الطبيعة بأكملها، نلاحظ ذلك بين النفس والجسد، وبين العقل والنزوع، بين الإنسان والحيوان، بين الذكر والأنثى، وكلما وجد هذا التقابل فمن الخير للطرفين أن يسيطر الأعلى على الأدنى، أو يخضع الأدنى للأعلى[4]. وعلى هذا الأساس، فمن الخير أن تخضع المرأة للرجل، والرعية للحاكم، والعبد للسيد.

إن العبد إنسان اكتمل جسميا لكنه لم ينضج عقليا، لهذا فهو ناقص ويحتاج إلى توجيهه وقيادته، غير أن هذا النقص يلحق السيد أيضا، " فكما أن الذكر يتبع الأنثى بالضبط ويتحدد بها، يتبع السيد العبد، فليس يفيده في شيء أن يكون قادرا على "التصور" إذا لم يكن هناك أحد يتولى " التنفيذ"[5]. فالسيد يحتاج إلى العبد من أجل تنفيذ أوامره، وتجسيد تصوراته ومخططاته، والعبد أيضا مادام لا يقوى على التفكير، وبما أنه المحرك الأساس للعملية الإنتاجية الممارسة في الأسرة، فعمله يهدف أساسا إلى تحقيق الحاجات اليومية التي تضمن لجميع أفراد الأسرة الحياة، وبهذا تكون المنفعة الناجمة من عمل العبد مشتركة" لأن منفعة الجزء والكل واحدة، ومنفعة الجسد والروح واحدة، والعبد جزء من سيده، وكعضو حي من جسده وان كان منفصلا عن هذا الجسد[6].

لهذا نادى أرسطو بوجوب معاملة السيد لعبده معاملة حسنة إنسانية، وطالبه بعدم تعسف استخدام سلطته ضده. وبالرغم من قبول أرسطو للرق، إلا أنه نبه إلى أن الظاهرة تنطوي على التباس، لأن ابن

1- أرسطو، المرجع السابق، ص 17.

2- مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم، من صولون الى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 1999، ص 121.

3- أرسطو، المرجع السابق، ص17.

4- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم، بيروت ط3، بدون تاريخ، ص202.

5- فرنسيس وولف، المرجع السابق، ص 63.

6- أرسطو، المرجع السابق، ص20.

العبد بالطبيعة لا يكون عبدا مثل أبيه بالضرورة، والعبد بالعرف قد يكون حرا بالطبع[1]، خاصة إذا كانت العبودية وليدة القوة العسكرية، كما يحدث في الحروب العدوانية، فكثيرا ما يكون المغلوب (الأسير) أفضل من الغالب وأخلق بالحرية والحكم[2]، لأن الحرب يمكن أن تكون ظالمة، وقد نبذ أرسطو هذا النوع من الاسترقاق كما رفض كل أشكال العبودية التي لا تقوم على أساس طبيعي. تلك هي خصائص الأسرة عند أرسطو ومكوناتها وأهميتها. إنها مؤسسة تربوية يستحيل الاستغناء عنها لأنها نواة المجتمع ووحدته البنائية، في أحضانها يشب الطفل ويترعرع وتتشكل اتجاهاته وتتبلور آرائه ويتم في إطارها البناء الأساسي لشخصيته.

2: مرحلة التربية الأسرية:

وتبدأ من الولادة حتى سن الخامسة، يكون هدف التربية موجه أساسا إلى الاهتمام بالجسم والخلق، ففي هذه المرحلة لا بد من رعاية خاصة للطفل من الناحية الجسمية، إذ من الضروري الاعتناء بالغذاء الصحي للطفل حتى يحميه من الأمراض ويساعده على اكتساب النمو السليم[3]، وبما أن "الجسد متقدم بالولادة على النفس (...) فمن باب الضرورة أن تقدم العناية بالجسد على العناية بالروح (...) على أن العناية بالجسد إنما هي لأجل العناية بالروح..."[4].

ويرى أرسطو أن أصلح الأغذية التي تناسب أجسام الأطفال في هذا الطور من عمرهم هي الأغدية التي تكثر فيها الألبان[5]، وينصح بتدريب الأطفال بالقيام ببعض الحركات الرياضية التي توافق سنهم، كما يدعو الآباء إلى تعويد أبنائهم حديثي الولادة على احتمال البرد، لأن ذلك مفيد جدا للصحة الجسدية[6]، للتذكير فإن أرسطو كان ابنا لطبيب من أطباء البلاط المقدوني، وكان شديد الاهتمام بالعلوم الطبيعية، وعلوم الحيوان، لذا نراه يتعرض للتربية البدنية بكثير من الاهتمام والقبول.

على أن الغاية من الاهتمام بالجسد في هذه المرحلة ليست تنمية الجسم فحسب، بل أيضا تهذيب الغزائر وتقويم السلوك، لهذا كان الهدف الأساسي للتربية الأسرية في هذه المرحلة المبكرة تهدف إلى تحقيق أغراض أخلاقية، وعليه نجد أرسطو يشدد على ضرورة أن يكون الكبار قدوة حسنة للصغار، لأن من طبيعة الطفل في هذه المرحلة ميله إلى التقليد[7]. لقد كان كتابه " الأخلاق إلى نقوماخوس " من أروع الكتب في فلسفة الأخلاق حيث بين فيه ماهية الفضيلة وضرورة التحلي بها على اعتبار أنها هي الخير المطلق، أي السعادة.

1- نفس المرجع، ص 17.

2- ماجد فخري، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1991، ص 144.

3- أرسطو، المرجع السابق، ص423.

4- أرسطو، المرجع السابق، ص440.

5- نفس المرجع، ص411.

6- نفس المرجع، ص 411

7- نفس المرجع، ص 412 -413.

إن الفضائل عند أرسطو سواء كانت عقلية أو أخلاقية فهي عملية اكتساب، الفضيلة العقلية تكتسب بالمعرفة وتستمد من التعليم الجيد، أما الفضيلة الأخلاقية فتكتسب بالممارسة والعادة ومجاهدة النفس مثل باقي الحرف والفنون، فالبناؤون يصبحون بنائين بممارسة البناء، والموسيقيون يصبحون موسيقيين بممارسة العزف، كذلك الأفراد يصبحون قوم عادلين بممارسة العدل، وشجعان بممارسة الشجاعة ... والأمر نفسه بالنسبة للأطفال في مرحلة التنشئة الأولى، فهم في حاجة الى المعلم والمربي لتدريبهم على ممارسة الفضائل، تلك الفضائل التي تصبح لديهم عادة بفضل التكرار، فيصبحون بالتالي أفرادا فضلاء، لأن الإنسان الفاضل عند أرسطو ليس من يقوم بسلوك فاضل بل هو من أصبح لديه السلوك الفاضل عادة مستقرة،" فكما أن ظهور طائر خطاف واحد، لا يدل على بدء الربيع فكذلك لا يكون الإنسان فاضلا لأنه أتى الفعل الفاضل مرة واحدة "[1]

فالفضيلة معرفة وإرادة وممارسة، تستقر مع الوقت في أعماق الضمير الإنساني، فتدفن في اللاوعي بحيث تدفعنا لا شعوريا لعمل الخير. يتضح مما سبق أن نظرة أرسطو للتربية الأسرية تتوافق إلى حد كبير مع التربية الحديثة التي تؤكد على الدور الذي تضطلع به الأسرة في تحقيق حاجات الطفل البيولوجية والنفسية والخلقية.

فمسؤولية الأسرة عظيمة من حيث كونها المؤسسة التربوية الأولى التي تشكل شخصية الطفل (القاعدية) بحيث تضبط غرائزه وتهذب انفعالاته وتوجه سلوكه وتهيؤه للدخول إلى المدرسة بعدما يكون قد بلغ سن السابعة من عمره.

ثانيا: مرحلة التربية المدرسية

هي المرحلة التي يدمج فيها الطفل في الوسط المدرسي، بعدما يكون قد اكتسب بعض المبادئ الخلقية والمعارف الأولية التي تمكنه من التأقلم مع وسط مدرسي مغاير للوسط الأسري الذي تعود عليه.

1-التربية والسياسة:

إن التربية عند أرسطو هي من المهام المنوطة بالدولة، إذ لا ينبغي أن تترك للخواص[2]، بحيث يوجهونها حسب أهوائهم وميولهم الشخصية، وقد يدافع البعض عن التربية الخاصة مستندين إلى شعار: "المواطن يملك نفسه " بمعنى أنه حر في اختيار ماذا يتعلم، وكيف يتعلم، ومتى يتعلم، اعتقادا منهم أن ذلك من الأمور الخاصة التي لا يجب على الدولة أن تتدخل فيه ... وهذا اعتقاد مزعوم- في نظر أرسطو- لأنه من الخطأ أن يظن الفرد أنه مستقل بذاته عن الدولة، بل الجميع ملك للدولة، وكل مواطن هو جزء من الدولة والعناية بكل جزء يهدف بطبيعة الحال إلى العناية بالكل، وبما أن

1- أرسطو، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمه من اليونانية إلى الفرنسية وقدم له وعلق عليه بارتلمي سانتهلير، نقله الى العربية أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1924، ص 248.

2- أرسطو، السياسة، المرجع السابق، ص 420.

غاية الدولة واحدة فينبغي بالضرورة أن تكون التربية واحدة ومتشابهة بالنسبة للجميع[1].

إن للتربية المنزلية – مزايا–فهي تقوم على المحبة الطبيعية بين الآباء والأبناء، وتراعي الطبائع الفردية بدقة أكثر، ولكنها مع ذلك أدنى من تربية الدولة، لأن للقوانين من القوة الرادعة مالا يتوفر للأب أو لأي فرد آخر في الأسرة، ولأن الوالدين غالبا ما يكونان عاطلين عن العلم اللازم، وإن افترضنا فيهم التجربة، فإن هذه التجربة لا تغني عن العلم[2].

إن إلحاق أرسطو التربية بالدولة وإلحاحه على ضرورة أن تكون إلزامية وتحت رقابة الدولة، ليس الغرض منه تجنب الفوضى في النظام التربوي فحسب، بل يرتبط أيضا بهدف سياسي، هو تدريب النشء على الامتثال للقانون والخضوع له (...) وينبغي على المشرع أن يتأكد من أن التربية في دولته موجهة أساسا لخدمة الدستور[3] أو الدولة لأن بقاء الدستور مرهون بتكييف التعليم حسب شكل الحكومة[4]، ويتفق تصور أرسطو في هذا الشأن مع تصور أفلاطون، فالتربية عندهما لا بد أن يكون لها بعد سياسي، لأن هدفها الأساسي هو إنشاء وإعداد مواطنين أحرار أفاضل، يعيشون من أجل الدولة ولخدمتها. فالمواطن عند أرسطو مثل الملاح الذي يمثل فردا من الجماعة التي تدبر أمر السفينة وله دور مخصوص، كأن يكون الواحد جدافا والآخر ربانا أو مساعدا ... الخ.

ورغم أن كل عضو له فضيلة خاصة فإن ما يوحد بين هذه الجماعة هو غاية واحدة تتمثل في سلامة السفينة، مواطنو الدولة يشبهون الملاحين تماما، وبالرغم من اختلاف الوظائف التي يقوم بها كل مواطن فإن غايتهم المثلى هي سلامة الجماعة ... وعليه فلا وجود للمواطن خارج الدولة.

نشير إلى أن أرسطو يحرص دائما أن يكون وفيا لمبدأه الأخلاقي: " الفضيلة وسط بين رذيلتين " لهذا كان معلما معتدلا، فالتربية الجديرة بإنجاب مواطنين صالحين هي تلك التي تحقق توازن في تنمية مختلف الوظائف وتحافظ على قيمة كل وظيفة[5]، وعموما فإن نظام التربية الذي يهدف أساسا إلى تكوين المواطن الصالح، لا يتسنى له تحقيق ذلك إلا في ظل دولة مثالية فاضلة، يكون فيها المواطنون أفاضل، وما لم تحقق التربية هذا الهدف، فلا مجال للحديث عن المدينة الفاضلة.

هكذا يتضح أن أرسطو ينظر إلى التربية على أنها من المسائل الرئيسية التي يجب الاهتمام بها داخل الحياة السياسية وبالعودة إلى كتابه "السياسة" يتبين

1- أرسطو، السياسة، المرجع السابق، ص 420.

2- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص183.

3- ألفريد ادوارد تايلور، أرسطو، تر: عزت قرني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1992، ص 128.

4- ولد يورنت، قصة الفلسفة، تر: فتح الله محمد المشعشع، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، ط4، 1979، ص99.

5- ايميل بريهيي، تاريخ الفلسفة اليونانية، تر: جورج طرابيشي، دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص323.

أنه لا يفصل بين الجانب التربوي والجانب السياسي، فالتربية والأخلاق والسياسة مسائل مرتبطة بعضها ببعض.

2 –النظام التربوي ومواد التعليم:

« lycèe » كان أرسطو في سن الخمسين حين أسس مدرسته (اللوقيون) أو (الليسية) "على غرار تأسيس أستاذه أفلاطون للأكاديمية، وقد تميزت مدرسته كونها لم تكن مدرسة للتأمل الفلسفي المجرد فقط، بل كانت مدرسة علمية تتبع منهجا تجريبيا واقعيا في البحث عن الحقيقة في مختلف العلوم[1]. وقد كان أرسطو يقدم نوعين من الدروس:

–دروس في الفترة الصباحية خاصة بالتلاميذ

– دروس في الفترة المسائية لعامة الناس

فالدروس الصباحية أنصبت أساسا على الاهتمام بالمسائل الفلسفية والعلمية الدقيقة، أما دروس المساء فكانت تشمل موضوعات تراعى قدرة الفهم لدى عامة الناس مثل الخطابة والشعر. وعلى العموم وبالرجوع إلى كتاب " السياسة" وتحديدا إلى الفصل الذي خصصه أرسطو للحديث عن التربية، فإن العديد من الباحثين يرون أن أطوار التعليم كما حددها أرسطو، يمكن حصرها في ثلاثة أطوار رئيسية، لكل طور أو مرحلة مقررات وأساليب ومدرسين:

الطور الأول: مرحلة التعليم الأولي

تبدأ من الخامسة إلى الثالثة عشرة من عمر الطفل، وهذه المرحلة بدورها نميز فيها بين نوعين من التعليم:

أ–مرحلة التعليم التحضيري:

وتبدأ من السنة الخامسة من عمر الطفل إلى سن السابعة، في هذه المرحلة يدمج الأطفال في الوسط المدرسي، لكن ليس بغاية اكتسابه المعارف العلمية، بل يقتصر وجوده في المدرسة على الاحتكاك بالأطفال المتمدرسين الذين يكبرونهم سنا[2]. وذلك بهدف تعرفهم على حياة المدرسة وتحضيرهم نفسيا لتلقي الدروس مستقبلا. وينصح أرسطو المربي أن يزود الطفل –التلميذ– ببعض النشاطات التي تناسب عمره، منها قيامه ببعض الحركات الرياضية حتى يتجنب الخمول والكسل، ويحافظ على رشاقة جسمه، كما يأمر المربين بإدراج حصة اللعب من أجل الترفيه عن النفس، شرط أن تكون تلك الألعاب معتدلة، لا هي شاقة مضنية أو مسترسلة في الرخاوة[3] كما لا يجب أن تكون منحطة، بل ينبغي أن تليق بالأحرار، حيث يقول: " ينبغي أن يكون شطر من ألعاب الصغار محاولات تقتدي بالمهام التي تنتظرهم كبارا"[4]، أي أن غاية اللعب ليس قتل الوقت، أو مجرد الترفيه، بل هدف اللعب هو إعداد

1– مصطفى النشار، فلسفة أرسطو والمدارس المتأخرة، دار الثقافة العربية – بدون طبعة – 2006، ص 20.

2– أرسطو، السياسة، المرجع السابق، ص 414.

3– أرسطو، السياسة، المرجع السابق، ص412

4– نفس المرجع، ص 41

النشء للتزود ببعض المهارات التي تهيئهم لاكتساب بعض المعارف مستقبلا، ويرفض أرسطو مصاحبة الأطفال للأرقاء لأن الرقيق بطبيعته جعلوا للأعمال اليدوية، ففطرتهم هي التي فرضت عليهم هذه المهن، وهي مهن–في نظر أرسطو لا تليق بالأحرار – كما يحضر كل كلام قبيح أو حديث سفيه أمام الأطفال لأن قابليتهم للتقليد تكون قوية في هذه المرحلة، الأمر الذي جعل أرسطو يشدد على ضرورة أن يضمن التشريع المدرسي قانونا يعاقب كل مربي لا يلتزم بالقواعد الأخلاقية التي تضبط العملية التربوية. هكذا يتضح أن الغاية القصوى من هذا التعليم التحضيري تكمن في تهيئة الطفل نفسيا وتكييفه اجتماعيا داخل محيط المدرسة أكثر من تلقينه المعارف العلمية.

ب–مرحلة التعليم الابتدائي:

تبدأ من سن السابعة حتى سن الثالثة عشرة[1]، يبدأ الطفل في هذه المرحلة بتعلم بعض المعارف الأولية، كالكتابة والقراءة والموسيقي والتربية البدنية، وقد ارتبطت كل مادة دراسية بهدف تربوي معين، فالأدب يشمل القراءة والكتابة ويعد تعلمها من الأمور الضرورية لأنهما يساعدان على اكتساب معارف أخرى منها استخدامهما في التجارة وتدبير شؤون المنزل والتعلم وشؤون السياسة[2].

أما الرياضة فكانت تشمل الجري والقفز والسباحة والمصارعة والتحكم في حركات الجسم وذلك تحت إشراف مربين ومعلمين وهي زيادة على كونها تمنح الجسم الصحة والقوة، فإنها تكسبه أيضا فضيلة الشجاعة[3]. أما الموسيقى فبرغم من أن تعليمها محل اختلاف بسبب تباين وجهات النظر حول أهدافها[4]، إلا أن أرسطو يرى أنها مفيدة لأنها تساعد على اكتساب الفضائل فكما أن الرياضة تهدف إلى تحقيق الانسجام بين قوى الجسد، كذلك الموسيقى فهي تعلم لتحقيق الانسجام والنظام في النفس.

إن الموسيقى رياضة للروح وأساس كل حياة رفيعة، بها تحب الروح الفضيلة وتستلهم الشجاعة، وباللحن والنغم يكسب الإنسان رهافة في فكره يستطيع بها أن يعظم المسائل الدقيقة والمشكلات المختلفة عن طريق الذوق السليم. لكن يجب أن نعلم أن الموسيقى التي كان ينشدها أرسطو ليست تلك التي تثير الغرائز وإنما هي تلك التي تهدف إلى تحسين الخلق وتهذيب النفس وتسمو بالروح.

الطور الثـــاني: مرحلة التعليم الثانوي:

وتبدأ من سن الرابعة عشرة حتى سن الثامن عشرة أو السادسة عشرة[5] من عمر الطفل في هذه المرحلة يواصل المتعلمون في دراسة المواد التي بدأوها في المرحلة السابقة، مع إلزامهم بدراسة النحو

1– أحمد على الحاج، أصول التربية، دار المناهج، عمان، الاردن، بدون طبعة، 2013، ص 81

2– أرسطو، السياسة، المرجع السابق، ص 424–426

3– أرسطو، السياسة، المرجع السابق، ص 423.

4– نفس المرجع، ص 423.

5– أحمد على حاج، المرجع السابق، ص 81.

والفلسفة والخطابة ثم التدريب العسكري، ولانتقاء الطلبة النجباء كانت تجرى امتحانات صارمة، من يرسب يلحق بالجندية بغاية الدفاع عن الوطن، أما الناجحون فيواصلون الدراسة بحيث يرتقون إلى مرحلة أعلى وهي:

الطور الثالث: مرحلة التعليم العالي:

خصصها أرسطو للدراسة العلمية التي تتطلب نشاطا فكريا عاليا، لأن غاية هذا النوع من التعليم هو التمرن على إدراك الحقيقة[1]، وتجدر الإشارة إلى أن أرسطو لم يذكر في كتابه " السياسة " نوع برنامج الدراسة العلمية في هذه المرحلة.

لكن يميل بعض الدارسين إلى الاستدلال ببعض المعطيات المستوحاة من تدريسه في (اللوقيون) والتي جعلتهم يفترضون على الأرجح أن تكون مواد التعليم تحتوي على الفلسفة والمنطق والأخلاق والسياسة والبلاغة والجمال، إلى جانب الاهتمام بالعلوم الطبيعية: كالطبيعة والنبات والحيوان والتشريح والطب، إلى جانب الميكانيك والجيولوجيا والجغرافيا[2].

أما عن مناهج التعليم وأهداف العملية التربوية، فيمكن القول أن أرسطو كان بارعا في تكييف طرق التدريس حسب طبيعة موضوع الدراسة، فنجده يعتمد على منهج الاستقراء في علوم الطبيعة على اعتبار أنها ذات طبيعة مادية تقبل الملاحظة والتجريب، لهذا نجد أرسطو يقوم باستقراء وقائعها الجزئية من أجل بناء القوانين ونفس المنهج تقريبا سلكه حين درس الظواهر الاجتماعية والإنسانية وكمثال على ذلك فقد استقرى تاريخ الدول لتفسير أسباب الثورات ونتائجها في مختلف الأنظمة السياسية[3]. – أما العلوم النظرية – كالمنطق والميتافيزيقا والرياضيات فقد اعتمد فيها أرسطو على منهج الاستنباط مراعيا في ذلك طبيعة هذه العلوم العقلية المجردة.

هذا ونشير إلى أن طريقة التدريس عند أرسطو اعتمدت –كما كان سائدا لدى حكماء اليونان – على الحوار والبرهان والإقناع والحجاج العقلاني مع تشغيل الحدس واللجوء إلى التمثيل والاستعانة بالأمثلة مع ربط الاستقراء بالاستنباط والتحليل بالتركيب.

أما فيما يخص أهداف العملية التربوية عنده فيمكن ذكر أهمها:

–تنمية العقل وتدريبه بما يكفل له أن يكون عقلا منطقيا، وهو أسمى الأهداف التي يجب أن تحققا العملية التربوية.

–وجوب مراعاة ميول الأطفال وتعدد الأفكار وبالتالي تعدد برنامج التعليم.

– تدريب المتعلم على التحليل والتعليل.

[1]– ايميل بريهيي، المرجع السابق، ص 323

[2]– على كريم، التربية اليونانية، مجلة دار الحكمة، بيروت، لبنان، ص 55 –57.

[3]– أرسطو، السياسة، المرجع السابق، ص 422.

– تكوين الإنسان الفاضل ولمواطن الصالح الذي يعمل من أجل سعادة المدينة (الدولة).

تقييم:

إن التربية كما تصورها أرسطو على الرغم مما تحمله من روعة وما توحي به من إعجاب إلا أنها لا تخلو من عيوب شأنها شأن التربية التي سادت المدن اليونانية عامة، إنها تربية أرستقراطية خاصة بتعليم يقتصر على أبناء المواطنين الأحرار النبلاء الذين يتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية أما طبقة الصناع والتجار وكذا العبيد فليست لهم الحقوق المدنية، وبالتالي فلا يحق لهم إلا التعليم المهني[1] والحرفي ثم إن التعليم عنده ليس نمطا واحدا بل يختلف حسب الفئات الاجتماعية، هناك تعليم للأحرار، وتعليم للعبيد، وتعليم للمرأة...الخ وهذا يدل على النظرة الطبقية للمجتمع عنده، ولكن مهما كانت الانتقادات الموجهة لأرسطو في هذا الشأن يبقي فيلسوفا غزير المعارف وأستاذا بارعا، آراؤه في التربية تستحق الاهتمام لأنها تتصف بالنظرة الواقعية، لهذا كانت أعمق وأوضح من نظرة أستاذه أفلاطون.

وخلاصة القول إن هدف التربية عند أرسطو هي أن تجعل الإنسان إنسانا، بأتم معنى الكلمة، وبدونها لن يعد الإنسان إنسانا أبدا، وهذا ما قصده حين قال إن الإنسان يعد أفضل الحيوانات إذا تمت تربيته وإعداده وتعليمه جيدا، لكنه يكون أسوأها إذا ما نحن أغفلنا أمره وأهملنا تربيته وتجاهلنا تعليمه[2].

قائمة المراجع:

(1) القرآن الكريم، سورة الروم، آية 21.
(2) أرسطو، السياسة، ترجمة أوغسطينوس بربرة البولسي، تر: أحمد لطفي السيد، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، لبنان، 1975.
(3) أرسطو، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمه من اليونانية الى الفرنسية وقدم له وعلق عليه بارتلمي سانتهلير، نقله الى العربية أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1924.
(4) اميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998.
(5) ايميل بريهيي، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة جورج طرابيشي، دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998.
(6) ألفريد ادوارد تايلور، أرسطو، ترجمة: عزت قرني، دار الطليعة، بيروت، 1992.
(7) أحمد على الحاج، أصول التربية، دار المناهج، عمان، الاردن، بدون طبعة 2013.
(8) جميل صليبا، المعجم الفلسفي ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1978.

1– عبد الله عبد الدايم. المرجع سابق، ص 81.

2– أرسطو، السياسة، المرجع السابق، ص10.

(9) عبد الله عبد الدايم، التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت ط5 ،1984.

(10) على كريم، التربية اليونانية، مجلة دار الحكمة، بيروت، د ت.

(11) فرونسيس وولف، أرسطو والسياسة، ترجمة: أسامة الحاج المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط1، 1994

(12) مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم، من صولون الى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ط1، القاهرة 1999.

(13) مصطفى النشار، فلسفة أرسطو والمدارس المتأخرة، دار الثقافة العربية – بدون طبعة– 2006

(14) ماجد فخري، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العلم للملايين، بيروت ط1، 1991.

(15) ولد يورنت، قصة الفلسفة، تر: فتح الله محمد المشعشع، ط4، منشورات مكتبة المعارف، بيروت 1979.

(16) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم، بيروت ط3، ب ت.

(17)- Lucien Morin et Louis Brunet. Philosophie de l'éducation, les sciences, de l'éducation , la presse De l'université de Laval , Québec 1992.

(18)- Michel Crubellier , Pierre Pellegrin ,Le philosophe et les savoirs , édition du seuil ,paris ,2002.

المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسعCNAPESTE واقع وتحديات

موسى كاف - المركز الجامعي برج بوعريريج

مقدمة:

شهدت الجزائر منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات حراك نقابيا مكثفا على مستوى المؤسسات العمومية نتيجة للتحولات العالمية والانتقال المفاجئ –بعد انهيار النظام الشيوعي–من الأحادية إلى التعددية السياسية ومن نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق في ظل الأزمة العميقة التي عرفتها عملية الانتقال انعكست أثارها سلبا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات المهنية.

فالعمل النقابي لم يظل حبيس الوسط الصناعي فحسب بل انتقل إلى المؤسسات الخدماتية، وتطورت أساليبه النضالية وتغيرت أدواره الاجتماعية وتنوعت نشاطاته في تفاعله مع البيئة من أجل التكفل بانشغالات العمال وحمايتهم والدفاع عن مصالحهم في ظل التقلبات التي شهدها السوق والتحديات التي فرضتها العولمة.

فالحركات النقابية اليوم تعمل على تثبيت أقدامها في مختلف الدول النامية، ساعية ما أمكن لترسيخ قواعدها، والنهوض بأعضائها، وتحسين أوضاعهم العامة والخاصة فهي لا تقتصر أهميتها على حقل الأجور فحسب بل "أصبحت تتدخل في وجوه النشاط التعليمي على نطاق واسع، كما تشترك في الشؤون السياسية أو تعمل كما تعمل الجمعيات الخيرية من أجل توفير الإعانات في حالة المرض أو الشيخوخة أو في حالة البطالة أو المنازعات، وعندما أصبحت هذه النقابات قوية اعترفت بها الحكومات، كما اعترف بها أصحاب الأعمال أيضا، وأصبحت تمثلهم في مختلف أنواع المجالس واللجان التي تتصل بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية، أو تشترك في بعض الحالات الخاصة برقابة وإدارة المشاريع الصناعية، أو يكون لها وضع خاص بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة بالإنتاجية، أو المشروعات الخاصة بمنع الحوادث"[1].

ويعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من النقابات العمالية الأولى والفاعلة على مستوى النسق الوطني وقد لعب أدوار اجتماعية عديدة منذ تأسيسه في 24 فيفري 1956 لكون "الجزائر في الخمسينيات كانت في وضعية اقتصادية صعبة، كما كان مستوى التصنيع فيها لا يختلف عن المعدل العام الإفريقي أين يمكن أن نلاحظ غياب أي قاعدة صناعية جديدة باستثناء بعض القطاعات كالصناعات الخفيفة

1- كول ج د ه: **الحركة النقابية**، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد143، الجمهورية العربية المتحدة، ب ت، ص 3.

الغذائية ومواد البناء والقليل من الصناعات الميكانيكية..."[1]. فقد لعب هذا التنظيم دورا نقابيا، ثوريا وتوعويا... بالإضافة إلى مساهمته في نقل القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية إبان الاستعمار الفرنسي، بعد الاستقلال تغيرت أدواره وأصبح شريكا اجتماعيا فعالا إلى جانب النظام السياسي حيث لعب دور الوساطة ما بين الفئات العمالية والسلطة لحماية الفئات الشغيلة وتحقيق مطالبها. لكنه فشل في التعبير الحقيقي عن طموحات هذه الفئة الاجتماعية وكان حافزا لبعض من الحركات العمالية لتكوين نقابات مستقلة[2]. فالأسلوب الذي تبناه الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتدخله في الأمور السياسية أثار حفيظة بعض النقابيين الذين بادروا إلى تشكيل نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين[3].

هذا ما كان سببا في بروز نقابات مستقلة عديدة على مستوى جميع الأنساق الاجتماعية إلى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد صدور دستور 1989 ودخول الجزائر في نظام التعددية النقابية والحزبية، حيث تحول النسق المهني إلى حلبة صراع ما بين التنظيمات النقابية في عملية التمثيل النقابي على مستوى المؤسسات الخدماتية في حين لاحظنا غياب تام للتمثيل النقابي بالنسبة للنقابات المستقلة على مستوى المؤسسات الاقتصادية ما عدا النقابة المركزية. هذا ما دفعنا الى القيام بدراسة سوسيولوجية حول استراتيجية الحركات النقابية في قطاع التربية الوطنية، وأخذنا المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني كنموذج، وهذا خلال المدة الممتدة ما بين سنة2011 إلى2015.

01-الإشكالية: شهد المجتمع الجزائري مع نهاية التسعينيات وبداية الألفينيات، تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة غيرت فلسفته الاجتماعية، وفتحت أمامه طموحات مشروعة للتقدم والرقي في ظل العدالة الاجتماعية والمواطنة المسؤولة، تكون فيها روح المبادرة والبحث الدائم عن النجاعة، المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي، فتغير البرامج التعليمية وتحديث محتوياتها، أضحت تفرض نفسها، وان عولمة المبادلات تملي على المجتمعات تحديات جديدة لن ترفع إلا بالإعداد الجيد والتربية الناجعة للأجيال[4].

فقد أقر رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في خطابه، بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وذلك يوم 13 ماي 2000 في قوله:" إن المدرسة لم تعد قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع المشروعة ولا على تلبية رغباتها الحقيقية...، وهذا ناتج عن غياب الرؤية الواضحة

1 -عبد الناصر جابي: الجزائر: **من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**، نشر المعهد الوطني للعمل، الشراقة، الجزائر، 2001، ص 28-29

2- زبيري حسين: "النقابات المستقلة، قراءة في النشاط النقابي للنخب(ة) النقابية في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تحت إشراف: خليفة بوزبرة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، **جامعة الجزائر -02**-2012/2011، ص " ب ".

3- عجة الجيلالي: **الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر**" ، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2005، ص277.

4-وزارة التربية الوطنية، **منهاج اللغة العربية الخاص بمرحلة التعليم الابتدائي**، 2003، ص11.

وعن سوء الترابط بين مختلف أطوار المنظومة التربوية، قد ازداد سوء بسبب ضعف الاتصال بالمحيط المحلي من جهة، ونقص التفتح على المحيط العالمي من جهة أخرى، مما كان له أسوأ الأثر في تفاقم التدهور العام،...وان واجبنا يدعونا إلى وضع حد نهائي لمظاهر التدهور الذي أصاب المدرسة الجزائرية، ويحثنا على إعادة تصميم البرامج والوسائل الكفيلة بإصلاح عطبها وإعادة تأهيلها"[1].

فقطاع التربية الوطنية يعد من بين القطاعات الاستراتيجية التي ترتكز عليها الدولة باعتبار أن دور المدرسة اليوم لم يعد يقتصر على توسيع مدارك الناس وتعميق نظرتهم للحياة عموما، بل تعداه إلى إعداد أجيال جديدة من المواطنين للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... ونظرا لأهمية هذا القطاع عمدت وزارة التربية الوطنية إلى إدخال العديد من الإصلاحات التربوية من أجل الارتقاء بالمدرسة الجزائرية بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات المجتمع من أجل الحفاظ على نسقها واستمراريتها وتلبية احتياجاتها، لأن المجتمعات أدركت أن تنمية الثروة البشرية يعتبر المدخل الحقيقي للتنمية الوطنية الشاملة.

وقد عرفت في السنوات الأخيرة بروز أكثر من عشرة تنظيمات نقابية على مستوى النسق التربوي نتيجة اشتغال الوزارة بالإصلاحات التربوية دونما مراعاة الظروف المهنية، البيداغوجية، الاجتماعية والاقتصادية للأستاذ، على الرغم أن الأستاذ هو أساس العملية التعليمية، هذا ما أدى إلى بروز صراع قوي ما بين العديد من الأقطاب الاجتماعية الفاعلة – وزارة التربية الوطنية، النقابات، التلاميذ، أولياء التلاميذ، الأحزاب السياسية والاعلام...– ويعد المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST، من النقابات الفاعلة الذي ما يزال يناضل من أجل كسب المزيد من الاستحقاقات المادية والمعنوية لفائدة الأستاذ. فأي نسق نقابي لكي يستمر في أدائه الوظيفي والحفاظ على استمراره يجب أن يستجيب لبعض الحاجات والمشاكل لتحقيق التكيف والتوافق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، من هنا يمكننا أن نتساءل: هل يمكن اعتبار نمو الوعي النقابي لدى الأساتذة نتيجة تدهور ظروفهم المهنية والاقتصادية، الاجتماعية والنفسية؟ وأن غياب الفاعلية النقابية على مستوى قطاع التربية هو الذي دفع بالأساتذة لتأسيس نقابات مستقلة للدفاع عن حقوقهم بطريقة مشروعة ومنظمة؟ وما طبيعة التفاعل ما بين الأقطاب الفاعلة ضمن النسق التربوي، هل هي مبنية على التعاون أم أنها قائمة على صراع دائم؟ وما هي طبيعة الاستراتيجيات التي تبناها المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع في ظل التغيرات والتحديات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي؟ وهل يمكن اعتبار المجلس الوطني ممثلا فعليا للأساتذة على مستوى الأطوار التعليمية الثلاثة؟

02-<u>الفرضيـــات:</u>

1-بو بكر بن بوزيد: **إصلاح التربية في الجزائر رهانات وانجازات**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص15.

01-تدهور الوضعية السوسيو-مهنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني ساهمت في رفع مستوى الوعي النقابي لديهم معتبرين الممارسة النقابية الأداة الفعلية لتحقيق مطالبهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية، المهنية والبيداغوجية والنفسية.

02-نجاح تجربة المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني في التمثيل النقابي زادت من حدة الصراع ما بين النقابات الفاعلة على مستوى النسق التربوي في التمثيل والوفاء لمطالب الأساتذة لإثبات ذاتهم والحفاظ على توازنهم واستمراريتهم.

03-تعميم التجربة النقابية للمجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني على باقي الأطوار التعليمية الثلاثة مرهونة بنوعية الاستراتيجية النقابية التي سيتبعها في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية.

03-تحديد المفاهيم:

1- **النقـابة**: كلمة النقابة باللغة الفرنسية مشتقة من Syndicate، ولغة كلمة النقابة تعادل كلمة نقيب وتعني العميد. أما النقابة في الواقع فهي هيئة من العمال تعمل لصالح أعضائها بشكل جماعي بالنسبة للمسائل التي لا يمكن القيام بها بواسطة كل عضو على حدة، وهذا معناه بالضبط مساعدتهم في الحصول بشكل جماعي على شروط أفضل أثناء قيامهم بالعمل أو أداء الخدمات.

ويرى **عماد الدين حسن** في مفهوم النقابات المهنية والعمالية أنها التنظيم الاجتماعي المهني الذي يستهدف تحقيق مصالح أصحاب المهنة والحفاظ على هذه المصالح، وتدعيمها بشتى الوسائل المشروعة اجتماعيا ويحكم هذا التنظيم مجموعة من اللوائح والقوانين التي تحدد الأهداف والغايات والوسائل والأساليب التي تتخذ للوصول إلى هذه الأهداف وتلك الغايات[1].

أما لوزفسكي عرفها على أنها:" ليست المنظمة النقابية تجمعا نخبويا بل هي إطار يجمع أكبر عدد ممكن من العمال المشتغلين في هذا الفرع أو ذاك من الفروع الصناعية"[2].

وتعتبر النقابات العمالية من الجماعات الضاغطة من حيث العدد والقوة والتأثير، في الوقت الحاضر، فهي تشمل جميع ميادين العمل الصناعي والتجاري والزراعي، بل إنها تشمل المهن الحرة نقابات الأطباء، المحامين، الصيادلة وغيرها، وهي النقابات الفاعلة في المجتمع، ومع هذا تبقى نقابات العمال أهم النقابات نظرا للعدد الكبير المنتسب إليها...، ومع أن دورها ينصب مبدئيا على تأمين المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، إلا

1-د/ محمد الأصمعي محروس سليم: **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ط:01، ص 41.

2- لوزفسكي: **الحركة النقابية العالمية قبل أثناء وبعد الحرب**، تر: إبراهيم العثماني، الجزء: 01 صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1973، ص 38.

أنها تقوم بقسط وافر في عملية التأثير في اتخاذ القرارات في الدولة[1].

فالحركة النقابية هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة على المجتمع عموما والفئات المهنية على وجه الخصوص، معتمدة في ذلك على كل الوسائل القانونية لتحقيق أهدافها وتحسين الظروف المهنية للعامل باعتباره أساس العملية الانتاجية.

2-الوعي النقابي: تشكل الوعي النقابي لدى الفئات العمالية نتيجة تدهور ظروفهم المادية، المهنية والاجتماعية، فالضرورة والحاجة دفعت بالعمال إلى الجمعية وتشكيل حركات نقابية كأداة قانونية لتحقيق مطالبهم وتحسين ظروفهم المهنية، الاجتماعية والاقتصادية.

ويعد **إميل دوركايم** أول من طرح هذه الفكرة عام 1893، إذ اعتبر الوعي الجماعي ظاهرة نفسية دفينة تتبلور من خلال حالات من الوعي في الحياة العملية والاجتماعية وكل هذه المسائل تشكل الوعي الجماعي الذي يغرف منه الجميع تصوراته وأفكاره ومسالكه، علما أن إرث الوعي الجماعي هذا يرتبط بإرث الجيل السابق وهكذا دواليك[2].

أما كارل ماركس فيرى أن الوعي الطبقي العمالي هو وعي علمي، موضوعي وحتى تاريخي، ولا يمكن الخروج من هذه الثنائية إلا من خلال النضال الطبقي ومن خلال تغليب الوعي العمالي على الوعي البرجوازي[3].

فالوعي الاجتماعي هو انعكاس لما في عقول الناس عن العالم الواقعي والعقل الاجتماعي، وذلك في إطار النشاطات التي يمارسها الناس[4]. أما نظرة الاقتصاديين للوعي في النهاية يتشكل بفعل العلاقات الاقتصادية.

إذن فالوعي النقابي هو انعكاس لما في عقول الناس عن العالم الواقعي، فالعقل الاجتماعي ينمو نتيجة للتجارب والمهارات التي تكتسب خلال الاحتكاك الدائم مع الواقع الاجتماعي والتفاعل معه.

3-الثقافة النقابية: تعددت التعاريف حول مفهوم الثقافة، كل يعرفها حسب أفكاره ومعارفه المهارتية، إلا أن الثقافة النقابية عموما تتشكل من خلال الممارسة اليومية وتفاعلهم – العمال –الدائم داخل النسق المؤسساتي. وما ساعد على ارساء هذه الثقافة تدهور ظروفهم المهنية، الاجتماعية والاقتصادية.

1- د. محمد السويدي: **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1990، ص120.

2- Dr fredrik .Maatouk : **dictionary of Sociology . English – french – Arabic**, AACADEMIA, Bierut; lebanon; 1998; pp 98-99.

3- Ibd . P 92

4 -طه نجم: **علم اجتماع المعرفة**، تقديم: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،41996، ص141.

وقد كان للحركات النقابية بفضل تنوع نشاطاتها وشموليتها دور في تحقيق العديد من النتائج الملموسة، وبما أن العامل قد تلمس أثار هذه التنظيمات العمالية ميدانيا جعلته يكتسب وعيا نقابيا وقانونيا، ومنه بدأت تتشكل لديه ثقافة نقابية وهي تشمل جملة من الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والرموز والانفعالات، وما هذه المعاني والأفكار إلا ثقافة نقابية تنتقل من جيل إلى جيل آخر.

ومن أهم التعاريف نأخذ تعريف هوفستيد hofstede والذي يعرفها بأنها:" الخصائص والقيم المشتركة التي تميز مجموعة من الأفراد عن المجموعات الأخرى"[1].

أما أنتوني غدنز فيعرفها:" الثقافة تعني في نظر علماء الاجتماع جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتعليم لا بالوراثة، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل، وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع، وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير عيانية مثل المعتقدات، الآراء، والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب عينية ملموسة مثل الأشياء، والرموز، أو الثقافة التي تجسد هذا المضمون[2].

فالثقافة النقابية تتشكل عن طريق الممارسة وهي تشمل جملة من الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والرموز والانفعالات يشترك فيها جميع العمال وهي تنتقل من جيل إلى جيل آخر.

4-الإصلاح التربوي: الإصلاح التربوي يعد من المفاهيم الاستراتيجية التي تتداول في السنوات الأخيرة على الساحة السياسية والتربوية...، فكل دولة تحاول إدخال مدخلات جديدة وهذا لمواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي.

وعلى هذا يرى كثير من رجال التربية أن الفرق بين التجديد Innovation، والتحديث Modernization، والتطوير Developing، والإصلاح Reform هو فرق في الدرجة، فقد يكون التطوير جذريا شاملا بحيث يشمل أهداف النظام وبنيته وخططه ومناهجه، بما يرقى بهذا التطوير جزئيا، ويشمل جانبا من النظام أو جزئية، مما يجعله تجديدا[3]. كما يرتبط مفهوم الإصلاح التربوي بمفاهيم متعددة منها، التجديد، التغيير، التطوير أو التحديث، ويشير مفهوم الإصلاح التربوي إلى أنه "عملية التغيير في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن"[4].

والإصلاح التربوي يعني خطة عمل تضعه وزارة التربية بهدف تغيير أو تعديل ما هو موجود ومعمول

1- عبد الحفيظ مقدم: "المؤتمرات الثقافية على التسيير والتنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الثقافة والتسيير، معهد علم النفس وعلوم التربية، **جامعة الجزائر، د** ت، ص17.

2-أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصباغ، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية ط4 2005، ص82.

3- د/ على صالح جوهر، **الإصلاح التعليمي في العالم العربي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ط:01، ص11.

4- محمد منير مرسيي: **الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث**، عالم الكتاب مصر 1996، ص 77.

به في النظام التربوي من سياسة تربوية، ومناهج، وإدارة، وإعداد/تدريب معلمين لتلبية استراتيجية محددة تبنتها الحكومة[1].

أما بيرش فيعرفه:" بأنه محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن النظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم والإدارة أو البرامج التعليمية أو طرائق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها "[2].

ومنه نستخلص بأن الإصلاحات التربوية هي حتمية طبيعية تتبناها كل دول العالم لتنمية قدراتها وتعزيز مكانتها والحفاظ على ذاتها واستمراريتها في ظل التغيرات السوسيو-اقتصادية السريعة الناتجة عن العولمة.

5- **العولمة**: العولمة هي ظاهرة متعددة ومعقدة للغاية، فالعولمة كظاهرة مازالت غير واضحة المعالم لا من حيث تحديد المفهوم ولا من حيث اختبارها على أرض الواقع.

وكل ما يمكن أن يقال عنها أنها تعبر عن ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية.... ففي إطار هذه الديناميكية الجديدة، يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة[3].

وتجد العولمة دعامتها في محاولة ترسيخ نموذج يسعى بالأساس إلى إلغاء السياسة لفائدة الاقتصاد، وتعدد نماذج الإنتاج لفائدة نظام ليبرالي مفتوح، ومن ثم اعتماد التنافس كآلية في نظام "السوق بما تعنيه الكلمة من شروط: تدويل المال، توسيع التجارة العالمية البينية وما تستلزمه من خدمات، استحواذ على المجالات بين القوى والفعاليات الاقتصادية التي كفت عن تعيين نفوذها ومصالحها داخل حدودها، وأصبحت الأكثر قدرة على كسب أسواق جديدة بعيدة عنها في المكان...ومن جانب آخر تتضمن العولمة محاولة تعميم نموذج مغاير لمفهوم المواطنة ولمعاني الإحساس به، والحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة[4].

أما الباحث الاجتماعي "**سيد ياسين**"، فيرى أن جوهر العولمة هي[5]:

أ- انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة بين الناس.

ب-تذويب الحدود بين الدول مما يضرب فكرة السيادة الوطنية أو القومية.

1- د/-سميرة عليان وآخرون، المرجع السابق، ص 18.

2- محمد منير مرسيي، المرجع السابق، ص 77.

3- د/ عبد الباسط عبد المعطى: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولى، 1999، ط01، ص 112.

4- د/ عبد الباسط عبد المعطى، المرجع السابق، ص 113.

5- بدر أحمد جراح: **قضايا معاصرة في العولمة، التربية، السياسة، الاقتصاد**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ط 01، ص15.

ت- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، مما يؤدي الى تفكك الدولة القومية وعجزها عن السيطرة على مقاليد الأمور.

إذن فالعولمة هي محاولة تسييد القوة بمفهومها الشامل الاقتصادي، السياسي، التقني، الإعلامي والثقافي...وهي بالتالي الأساس الذي سوف يصنع أو يصوغ شكل النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين[1]. ويبقى محكوم على الدول الضعيفة أن تنصاع إلى إيديولوجيات الدول القوية، وتبقى رهينة لطموحاتهم واستراتيجياتهم المسطرة، لكن هذا لا يمنع الدول الضعيفة أن تعمل على إعادة بناء ذاتها وتجديد وظائفها والتفاعل العقلاني مع التغيرات والتحولات العالمية السريعة، للحفاظ على ذاتها استقرارها، توازنها واستمراريتها.

04-المنهج والتقنيات المستعملة في الدراسة:

مع ازدياد المشاكل التي يواجهها الإنسان، اقتضى الأمر تطوير وسائل وأساليب جديدة تساعده على فهم المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها، وقد كان الإنسان في بداية الأمر يعتمد على الحدس والتخمين كوسيلة لفهم ما يدور في الكون من حوادث وظواهر. ومع تطور الحياة وتقدم العلم والمعرفة، اهتدى إلى وضع مناهج علمية وأساليب ملائمة للحصول على البيانات والمعلومات والحقائق التي تساعده على تفسير الظواهر وتحري الحقائق والتوصل إلى معارف وعلاقات مؤيدة بالأدلة والأسانيد.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، فهو يستخدم في دراسة الظاهرة من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى والعوامل المؤثرة فيها، كما يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث. ويرتبط استخدامه غالبا في دراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن المنهج الوصفي أيضا يصف ويفسر ما هو كائن، فهو يعنى بالظروف والعلاقات الموجودة والممارسة الشائعة والآراء والمعتقدات والعمليات الجارية والآثار التي تحدث أو الاتجاهات وهي تعني بالدرجة الأولى بالحاضر[2].

أما من حيث تقنيات البحث كما يرى **عمار بوحوش** أنه:" لا توجد في الواقع طريقة علمية واحدة يمكن الاعتماد عليها بمفردها للكشف عن الحقيقة، لأن الطرق تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها كل باحث، واختلاف المواضيع يقودنا أيضا على اختلاف الوسائل التي تستعمل في محاولة البحث عن تحقيق أهداف الدراسة "[3]. ومن أهم الوسائل الملاحظة العلمية، التي عرفها البعض بأنها:" توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معارف جديدة عن تلك الظاهرة "[4]. البحث الاستطلاعي، المقابلة والتي تعد من أهم وسائل جمع المعلومات شيوعا

1-نفس المرجع، ص117.

2- د/محمد عبد الجبار خندقجي ود/ نواف عبد الجبار خندقجي، المرجع السابق، ص194.

3- عمار بوحوش، د/ محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص02

4- نفس المرجع، ص81.

وفعالية وأكثرها استخداما نظرا لمميزاتها المتعددة ومرونتها. وقد عرف **انجلز** المقابلة على أنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عملية التوجيه والتشخيص والعلاج[1]. الاستمارة وتعتبر أداة ملائمة للحصول على البيانات والمعلومات، والحقائق المرتبطة بواقع معين، وتقدم الاستمارة على شكل عدد من الأسئلة يطلب من المبحوثين الإجابة عليها، وتستخدم الاستمارة على نطاق واسع جدا في مختلف الدراسات والأبحاث، وذلك للتعرف على مواقف وآراء وميولات الأفراد، خاصة أولئك الأفراد الذين يتواجدون في أماكن متباعدة جغرافيا.

05- **العينة:** تم الاعتماد في الدراسة على العينة الغرضية أو القصدية وهي الشكل الأنسب للدراسة، وهناك من يسمي هذه الطريقة بالطريقة العمدية أو الاختيار بالخبرة وهي تعني أن أساس الاختيار خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع البحث، فالباحث مثلا عندما يختار عددا من المدارس التي يعرف أنها تمثل جميع المدارس، ويعد اختياره هذا اختيارا عمديا[2].

والعينة العمدية "هي العينة التي يعتمد الباحث فيها أن تكون معينة ومقصودة لاعتقاده أنها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا"[3].

والعينة الغرضية (القصدية) تستخدم عموما في الدراسات الاستطلاعية التي تتطلب القياس...ففي مثل هذه البحوث يلجأ الباحث لاختيار مجموعة من الوحدات التي تلائم أغراض بحثه"[4].وبالتالي فإننا اعتمدنا على الفرز القائم على الخبرة ، فبعدما تم تحديدنا لمجتمع البحث المراد دراسته، وكنا لا ندري بعد ما هي المجالس الولائية التي سنعتمد عليها في دراستنا ، ففي هذه الحالة لجأنا الى الفرز القائم على الخبرة، وعليه نستنجد بشخص أو مجموعة أشخاص ممن لهم دراية أو معرفة بالوسط المعني، أو نستنجد بالمتخصصين الذين سيسمحون لنا بالوصول الى مجتمع البحث[5].وقد تم الاستنجاد بقيادات هذا التنظيم لاختيار الولايات التي تتلاءم مع أغراض البحث ودامت مدة الدراسة من سنة 2011 إلى 2015. والعينة موزعة كالتالي:

1- نفس المرجع، ص 75.

2 - د/محمد عبد الجبار خندقجي ود/ نواف عبد الجبارخندقجي، المرجع السابق، ص 30.

3- د/ رشيد زرواتي، **تدريبات على البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، 2002، الطبعة الأولى، ص 197.

4- د/ رشيد زرواتي، المرجع السابق، ص 198.

5- موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الإشراف والمراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، 2004، ص 314.

المجتمع الاحصائي	المجتمع الكلي	العينة	النسبة %
أعضاء المجلس الوطني	159	82	51.57
أعضاء المجلس الولائي بومرداس	63	13	20
أعضاء المجلس الولائي البليدة	106	21	20
أعضاء المجلس الولائي عنابة	88	18	20
أعضاء المجلس الولائي الأغواط	54	11	20
أعضاء المجلس الولائي تلمسان	102	21	20
المجموع	572	166	/

6-الدراسات السابقة:

في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بالممارسة النقابية على المستوى العالمي والمحلي، لأنها أصبحت من أهم الوسائل التي تساهم في عملية التنمية المستدامة، ولاحظنا مما سبق بأن مفهوم النقابة تغير وتطور، فالنقابات اليوم أصبحت تلعب أدوار عديدة على مستوى جميع الأنساق الاجتماعية وتعد هذه الدراسة مكملة للدراسة التي قمنا بها في فترة إعدادنا لرسالة الماجيستير والتي كانت حول استراتيجية الحركة النقابية في ظل التغيرات السوسيو–اقتصادية النقابة المركزية كنموذج[1]، ولأهمية هذا الموضوع دفع بالعديد من الطلبة والباحثين إلى القيام بدراسات سوسيولوجية نوعية أهمها دراسة للدكتور بدوي محمد سفيان حول العمل النقابي الكناباست كنموذج، دراسات للدكتور جابي عبد الناصر، منها أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه [2]، وكتاب حول: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية [3] وله دراسات عديدة في هذا المجال. دراسة للدكتور زبير حسين، حول النقابات المستقلة، قراءة في النشاط النقابي للنخب(ة) النقابية في الجزائر[4]، وأخيرا دراسة من إعداد الأستاذ إياد وليد محمد الجبير، عنوانها "مدى التزام النقابات العمالية في تطبيق الحاكمية المؤسسية"[5].

7-النتائج: من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي:

– تأسيس الكناباست جاء نتيجة عجز الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن احتواء مشاكل الأساتذة، وعدم قدرته على تحسين ظروف معيشتهم وتحقيق أهدافهم ومطالبهم من جميع النواحي المهنية والاجتماعية والبيداغوجية والمعنوية.

– عدم اهتمام المرأة العاملة بالمناصب القيادية في التنظيمات النقابية وهذا راجع لعدم تمكنها من المواظبة على النشاطات النقابية سواء على المستوى الوطني أو الولائي، ومرد ذلك إلى خصوصيات العمل النقابي، فهو يقتضي التنقل الدائم

1 – موسى كاف، "استراتيجية العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية، دراسة ميدانية حول المؤسسة الصناعية، الكهرومنزلية **ENIEM**، اشراف د/ رميته أحمد، **جامعة الجزائر–02–**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2011/2010.

2 – عبد الناصر جابي: "مساهمة في سوسيولوجية النزاعات العمالية: الإضرابات العمالية في الجزائر (1969–1986)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الحلقة الثالثة في سوسيولوجية العمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، **جامعة الجزائر**، 1988.

3 – / عبد الناصر جابي: **الجزائر من الحركة العمالية الى الحركات الاجتماعية**، المعهد الوطني للعمل، الشراقة، الجزائر، 2001

4 – زبيري حسين: مرجع سابق.

5 – إياد وليد محمد الجبير: **مدى التزام النقابات العمالية في تطبيق الحاكمية المؤسسية**، نقابة المهنيين الأردنيين، السنة الجامعية 2008–2009.

على المستوى القريب والبعيد، الاجتماعات المطولة ليلا نهارا.

– أغلبية الأساتذة انضموا إلى التنظيم النقابي بقناعتهم الشخصية، وذلك مرده إلى طبيعة الاستراتيجية المتبناة من طرف التنظيم فهو يعتمد في بناء قراراته على الجمعية العامة باعتباره مصدر قوته ثم تعرض على المجلس الوطني للنقاش عن طريق الفروع الولائية، وبعد المداولات والمشاورات يتم الإعلان عنها عن طريق المنسق الوطني والتي تكون على شكل مخرجات أو قرارات سارية المفعول وملزمة لجميع المناضلين.

– أغلبية المنخرطين في العمل النقابي من الفئة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40 سنة فما فوق، بسبب تقدمهم في السن وتزايد الضغوطات الاجتماعية، المادية، المهنية والبيداغوجية وعدم قدرتهم على كفاية ذاتهم وتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم من جهة ومن جهة أخرى لأسباب صحية فهناك العديد من الأمراض ليست مصنفة في قائمة الأمراض المهنية ما عدا أمراض تلف الحبال الصوتية، ومن بين الأمراض النفسية الانهيار العصبي، الوسواس، التعب، الإرهاق، الأرق، الهذيان، فقدان الذاكرة والجنون، بالإضافة إلى الأمراض الجسمانية كأمراض القلب، ضغط الدم، الحساسية بمختلف أنواعها، السرطان، الشلل الجزئي والكلي، مرض السكر ومرض الدوالي، هذه الأمراض التي لا تعالج في بدايتها لانعدام هيئة كشف صحية – طب العمل –وهو من أهم مطالب التنظيمات النقابية.

– الأجرة التي يتقاضاها الأستاذ مقارنة بالقطاعات الأخرى على المستوى الوطني أو الدولي ضعيفة حسب رأيهم، فهي لا تتناسب مع الشهادة المحصل عليها والجهد المبذول، فالأستاذ يمارس مهنته بالنهار بأدوار متعددة: أستاذ مربي، طبيب نفساني واجتماعي، موجه، منشط، ويقضي فترته المسائية في تصحيح الواجبات وتحضير الدروس بصفة مستمرة وآلية.

– من ناحية السكن تبقى وضعية الكثير من الأساتذة غير مستقرة فمنهم مقيمين مع عائلاتهم أو مستأجرين أو مقيمين في سكنات وظيفية وهم معرضون للطرد في حالة التقاعد أو التخلي عن الوظيفة، وهذا ما حدث سنة 2014 بعدما طلبت وزارة التربية من الأساتذة المتقاعدين وعددهم تجاوز الآلاف على المستوى الوطني بإخلاء سكناتهم الوظيفية، باعتبار أن هناك العديد من السكنات الوظيفية مشغولة من طرف الأساتذة الذين أحيلوا على التقاعد.

– يلجأ العديد من الأساتذة إلى ممارسة مهنة موازية لمهنة التعليم كالدروس الخصوصية أو إنشاء مدارس خاصة، بسبب عجز الأساتذة عن سد حاجياتهم المادية وتلبية احتياجاتهم، دونما اللجوء إلى القرض أو الاستدانة من الغير، وفي هذه الحالة

نجد صاحب الوظيفتين الرسمية وغير الرسمية لا يمكنه التوفيق بينهما.

– يشتكي العديد من الأساتذة من عملية الترقية والتقييم ويرون أنها غير شفافة على رغم أنها تعتبر من أدوات التحفيز، لذا يجب أن تمتاز بالشفافية والوضوح، سواء من ناحية التقييم الإداري أو التقييم التربوي، وأن تكون عقلانية وذات معايير موضوعية، منطقية وقانونية.

– إقرار أغلبية الأساتذة بأن مهنة التعليم مهنة شاقة نتيجة اكتظاظ الأقسام، قلة الوسائل التربوية، عدم مسايرة الأساتذة للمستجدات التربوية، قلة الدورات التكوينية، عدم التناسب ما بين كثافة البرامج الدراسية والحجم الساعي، سوء التوزيع السنوي لساعات الدراسة، عدم مراعاة خصوصيات المناطق الجنوبية في تحديد وتيرة الدراسة، نقص المرافق الرياضية والثقافية، هشاشة الابتدائيات والتي لم تحظ بالصيانة والتجهيز من طرف البلديات، ضعف التأطير البيداغوجي، ولاسيما في اللغات الأجنبية، قلة العمليات التضامنية الخاصة بالنقل والمطاعم المدرسية، طريقة تقويم أعمال التلاميذ وإجراءات التدرج من مستوى لآخر، تخلي الأولياء عن دورهم في متابعة المسار الدراسي لأبنائهم، التأثير السلبي للمحيط الاجتماعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لمعظم العائلات، غياب التنسيق ما بين المنتوج الأكاديمي ومتطلبات اقتصاد السوق،...تفشي العديد من الآفات التربوية مثل ظاهرة الغش الجماعي، العنف المدرسي اللفظي والجسدي، التسرب المدرسي، التدخين، المخدرات وغيرها، ولرد الاعتبار للمنظومة التربوية تقترح النقابة:

* ضرورة الاهتمام بالمنتوج النوعي للأساتذة، فالتوظيف يجب ألا يكون عن طريق المسابقات أو الإدماج بل عن طريق معاهد متخصصة.

* تقترح النقابة ضرورة استحداث مناصب وظيفية جديدة خاصة بخريجي علم النفس التربوي، علم الاجتماع ومساعدين تربويين على مستوى المؤسسات التربوية، لمتابعة الحالة النفسية لكل من الأستاذ والتلميذ.

* كما بارك المجلس الوطني فكرة استحداث ثانوية وطنية للرياضيات والتي تم إنشاؤها بسبب تراجع مكانة شعبة الرياضيات في الجزائر.

* اقترحت أيضا استحداث بكالوريا مهنية وهذا للحد من ظاهرة التسرب المدرسي وإتاحة الفرصة لتنمية مواهبهم وتفجير طاقاتهم.

– استحداث التدريس عن طريق المقاربة بالكفاءات والتي تعتبر من الطرق الحديثة في العملية التعلمية، فهو منهج مناسب يمكن اتخاذه كتقنية لإصلاح المنظومة التربوية، لأنه –حسب مواقف الأساتذة–يسمح باكتشاف القدرات الحقيقية الكامنة في المتعلم، واستثمارها داخل القسم وخارجه. وبذلك يغدو عنصرا فعالا في العملية التعليمية، وأكثر

نشاطا وحركة واعتمادا على الذات. بينما يعتبره البعض الأخر بأنه منهج غير مناسب لتعقده وصعوبة تطبيقه على أرض الواقع لقلة الوسائل التعليمية المعتمدة في مثل هذه المجالات لقلة الدورات التكوينية والندوات التحسيسية، وعدم تماشيها مع متطلبات الأستاذ وأهدافه البيداغوجية التي يسعى لتحقيقها في الميدان بسبب كثافة البرنامج الدراسي وعدم تناسبه مع الحجم الساعي الممنوح لهم وكذا صعوبة محتوى بعض الدروس كالتنازع والاختصاص على سبيل المثال، وغيرها.

– يعتبر ملف الخدمات الاجتماعية من بين الملفات الحساسة التي ناضلت النقابات المستقلة على مستوى النسق التربوي من أجل استرجاعها بعدما هيمنت UGTA عليه لسنوات طوال، وتغيير مسيريها وطريقة تسييرها أي من أحادية التسيير إلى التسيير عن طريق اللجان وبمشاركة ومراقبة كل النقابات على مستوى قطاع التربية وهذا ما حدث بالفعل.

–الآفاق المستقبلية التي يطمح إليها قيادات الكناباست **أولا** تحسين ظروف الأستاذ من الناحية المادية، الاجتماعية، المهنية، البيداغوجية والمعنوية. **ثانيا** نشر الوعي النقابي وإعطاء تكوين نقابي عال للمناضلين، مع الانفتاح على النقابات الأخرى في الداخل والخارج والعمل على تبادل الخبرات وتجديد الروح النقابية. **ثالثا** التعبئة. **رابعا** الإعلام والتحسيس. **خامسا** الجانب البيداغوجي بناء مدرسة حديثة، العمل على تكوين تلميذ متعلم ومواطن صالح لمجتمعه تحت شعار نضال، مدرسة، مواطنة. **سادسا** العمل القاعدي. **سابعا** تبني سياسة الحوار والتفاوض لبناء الثقة.

ومن هنا يمكننا أن نتساءل هل سيستطيع الكناباست المحافظة على المكتسبات المادية، المهنية، الاجتماعية والمعنوية التي تم تحقيقها في ظل التحولات والتغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي؟ وما هي نوعية الاستراتيجيات التي سيتبناها مستقبلا على مستوى الأطوار التعليمية الثلاثة للحفاظ على توازنه واستمراريته كقوة نقابية فاعلة؟ وهل ستتخلى الحركات النقابية والجهات الوصية عن أساليب العنف، والصراعات وكل أشكال العنف ويكون الحوار، التفاوض، التعاون والمشاركة، بديلا لهما من أجل إعادة بناء المنظومة التربوية وترقيتها بما تتماشى مع مشروع سياسة المجتمع؟ .

قائمة المراجع:

01– ايمان النمس، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر**، حقوق النشر الالكتروني محفوظة لدار ناشري للنشر الالكتروني، مارس 2014.

02– أنجرس موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الإشراف والمراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، 2004.

03– إياد وليد محمد الجبير: **مدى التزام النقابات العمالية في تطبيق الحاكمية المؤسسية**، نقابة المهنيين الأردنيين، السنة الجامعية 2008–2009.

04– بن بوزيد بو بكر، **إصلاح التربية في الجزائر رهانات وانجازات**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

05- ج د ه كول، **الحركة النقابية**، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد143، الجمهورية العربية المتحدة، ب ت.

06- جابي عبد الناصر، الجزائر: **من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، نشر المعهد الوطني للعمل**، الشراقة، الجزائر، 2001.

07- جابي عبد الناصر: "**مساهمة في سوسيولوجية النزاعات العمالية: الإضرابات العمالية في الجزائر (1969-1986)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الحلقة الثالثة في سوسيولوجية العمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1988.

08- جراح بدر أحمد: **قضايا معاصرة في العولمة التربية، السياسة والاقتصاد**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ط01.

09- د/ جوهر على صالح، **الإصلاح التعليمي في العالم العربي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ط:01.

10- د.السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1990.

11- د/ محروس سليم محمد الأصمعي، **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ط:01.

12- مقدم عبد الحفيظ، "المؤتمرات الثقافية على التسيير والتنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الثقافة والتسيير، معهد علم النفس وعلوم التربية، **جامعة الجزائر**، د ت.

13- مرسيي محمد منير: **الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث**، عالم الكتاب، مصر، 1996.

14- عجة الجيلالي: **الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر** "، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2005.

15- د/ عبد المعطى عبد الباسط: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولى، 1999، ط01.

16- عليان سميرة وآخرون: **الإصلاح التربوي في الشرق الأوسط الذات والآخر في المناهج المدرسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط: 01.غدنز أنتوني.

17- **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصباغ، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية ط4، 2005

18- زبيري حسين: "النقابات المستقلة، قراءة في النشاط النقابي للنخب(ة) النقابية في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تحت إشراف: خليفة بوزبرة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، **جامعة الجزائر -02**-2012/2011.

19- نجم طه: **علم اجتماع المعرفة**، تقديم: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

20- وزارة التربية الوطنية، **منهاج اللغة العربية الخاص بمرحلة التعليم الابتدائي**، 2003.

21- لوزفسكي: **الحركة النقابية العالمية قبل أثناء وبعد الحرب**، تر: إبراهيم العثماني، الجزء: 01 صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1973.

22- كاف موسى، "استراتيجية العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية، دراسة ميدانية حول المؤسسة الصناعية، الكهرومنزلية ENIEM"، اشراف د/رميته أحمد **جامعة الجزائر-02-**، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2011/2010.

23- . Dr Maatouk fredrik .**:dictionary of Sociology . English –french – Arabic** ,AACADEMIA ,Bierut ; lebanon; 1998.